S/16347

تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن
عن إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية
١٢حزيران/يونيه ١٩٨٢ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

الوثائق الرسمية لمجلس الأمن

السنة الثامنة والثلاثون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة

S/16347

تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن
عن إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية
١٢حزيران/يونيه ١٩٨٢ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

الوثائق الرسمية لمجلس الأمن

السنة الثامنة والثلاثون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٤

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وارقام . ويعني ايراد احد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

أما وثائق مجلس الأمن (وهي تبدأ بالرمز S/--) فتصدر عادة في ملاحق فصليـة للوثائق الرسمية لمجلس الأمن . ويتبين من تاريخ الوثيقة الملحق الذى تنشر فيه او الـذى يشتمل على معلومات عنها .

وتصدر قرارات مجلس الأمن ، مرقمة حسب نظام اعتمد في عام ١٩٦٤ ، في مجلدات سنوية لقرارات ومقررات مجلس الأمن . وقد دخل النظام الجديد حيز النفاذ الكامل ابتـداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ ، وطبق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ذلـــك التاريخ .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	١
الجزء الأول — تنظيم مجلس الوصاية وأنشطته	٢ — ١٧٣	١
ألف — تنظيم المجلس	٢ — ٨	١
باء — بحث التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن العام المنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ : اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ...	٩ — ٣٢	٥
جيم — دراسة الالتماسات	٣٣ — ٣٩	١١
دال — تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ١٩٨٢ ...	٤٠ — ٤٩	٢٢
هاء — رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة وتحتوي على طلب بعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية لتنظيم وايفاد بعثة أو مجموعة من البعثات لمراقبة الاستفتاءات العامة في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة	٥٠ — ١٠٥	٢٤
واو — تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، شباط/فبراير ١٩٨٣	١٠٦ — ١١٥	٤٠

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
زاى — نيل الأقاليم المشمولة بالوصاية للحكم الذاتي أو الاستقلال والحالة في الأقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلّق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ والتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	١١٦-١٣٣	٤٢
حاء — التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصرى ؛ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى ...	١٣٤-١٤٨	٤٧
طاء — نشر المعلومات عن الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الأقاليم المشمولة بالوصاية ...	١٤٩-١٦٦	٤٩
ياء — التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية	١٦٧-١٧٣	٥٤
الجزء الثاني — الأحوال في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	١٧٤-٨١٤	٥٦
ألف — لمحة عامة	١٧٤-٢٥٧	٥٦
باء — التقدّم السياسي	٢٥٨-٣٢٧	٧٤
جيم — التقدّم الاقتصادى	٣٢٨-٤٨٦	٨٩

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
دال	— النهوض الاجتماعي	٤٨٧—٥٣٩	١٢٥
هاء	— النهوض بالتعليم	٥٤٠—٥٨٨	١٣٩
واو	— التطوّرات الدستورية والتقدّم نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال...	٥٨٩—٦٨٥	١٤٩
زاى	— الاستنتاجات والتوصيات	٦٨٦—٨١٤	١٧٣

مقدمـــــة

١ــ وفقا للمادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة وللقرار ٧٠ (١٩٤٩) الذى اتخـــذه مجلس الأمن في جلسته ٤١٥ المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٤٩ ، وقرار مجلس الوصايـــة ٤٦ (د ــ ٤) المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٩ ، اضطلع مجلس الوصاية ، باسم مجلـــس الأمن ، بوظائف الأمم المتحدة المحددة بموجب نظام الوصاية الدولي والتي تتعلق بالتقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان اقليم جزر المحيط الهادئ المشمـــول بالوصاية والمحدد كمنطقة استراتيجية .

الجزء الاول ــ تنظيم مجلس الوصاية وأنشطتـــه

الف ــ تنظيم المجلـــــس

١ ــ العضويـــــة

٢ــ كان مجلس الوصاية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ مكونا على النحو التالـــي :

عضو قائم بادارة اقليم مشمول بالوصاية
الولايات المتحدة الامريكيـــــــــة

اعضاء مذكورون بالاسم في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة وغير قائمين بادارة أقاليم مشمولة بالوصاية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الصين

فرنســا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٢ ــ اعضاء المكتب

٣ــ استمر السيد بول بوداد (فرنسا) والسيد ماراك أ. غولدنغ (المملكة المتحدة) اللذان قاما بأعمال الرئيس ونائب الرئيس على التوالي في اثناء الدورة التاسعة والأربعيـــن

لمجلس الوصاية ، في العمل بصفتهما رئيسا ونائبا لرئيس المجلس في اثناء الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة (انظر الفقرة ٤) . وفي بداية الدورة الخمسين المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، انتخب السيد جون و.د. مارغيتسون ، الفارس الحاصل على وسامي القديس ميخائيل والقديس جورج ، (المملكة المتحدة) والسيد بوداد (فرنسا) رئيسا ونائبا للرئيس على التوالي .

٣ - الجلسات

٤ - خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، عقد المجلس جلسات كما يلي :

(أ) الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة (الجلسات ١٥٤١ الى ١٥٤٣) ، المعقودة في الفترة من ١٦ الى ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ؛

(ب) الدورة الخمسون (الجلسات ١٥٤٤ الى ١٥٦٢) المعقودة في الفترة من ١٦ أيار/مايو الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ؛

(ج) الدورة الخمسون المستأنفة (الجلسة رقم ١٥٦٣) المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ .

وعقدت جميع الجلسات بمقر الأمم المتحدة بنيويورك .

٤ - جدول الأعمال

٥ - كان جدول اعمال الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة ، بصيغته التي اعتمدها المجلس في جلسته ١٥٤١ المعقودة في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ كما يلي :

١ - اقرار جدول الاعمال .

٢ - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض .

٣ - رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة (T/1844) ، تتضمن طلبا لعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية من اجل تنظيم وايفاد بعثة او مجموعة من البعثات لمراقبة الاستفتاءات في بالاو، وجزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٤- بحث الالتماسات الواردة في مرفق جدول الاعمال (T/1846/Add.1) ، وذات الصلة بالبند ٣ من جدول الاعمال .

٦- وكان جدول اعمال الدورة الخمسين ، بصيغته التي اعتمدها المجلس في جلسته ١٥٤٤ المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، كما يلي :

١- اقرار جدول الأعمال .

٢- تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض .

٣- انتخاب الرئيس ونائب الرئيس .

٤- دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن العام المنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ : اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٥- بحث الالتماسات الواردة في مرفق جدول الاعمال (انظر T/1852/Add.1) .

٦- تقرير البعثة الزائرة الموفدة من الأمم المتحدة الى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٢ .

٧- تقرير البعثة الزائرة الموفدة من الأمم المتحدة لمراقبة الاستفتاء في بالاو ، باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٣ .

٨- العروض المقدمة من الدول الاعضاء بمرافق الدراسة والتدريب لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية ؛ تقرير الأمين العام [قرار الجمعية العامة ٥٥٧ (د-٦) و ٧٥٣ (د-٨)] .

٩- نشر المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة وبنظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية؛ تقرير الأمين العام [قرار مجلس الوصاية ٣٦ (د-٣) وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (د-٨)] .

١٠- التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري [قرار الجمعية العامة ٢١٠٦ باء (د-٢٠) و ٣٧/٤٦] .

١١- عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري [قرار الجمعية العامة ٣٠٥٧ (د-٢٨) و٣٧/٤٠] .

١٢- حصول الأقاليم المشمولة بالوصاية على الحكم الذاتي او الاستقلال [قرار مجلس الوصاية ١٣٦٩ (د-١٧) وقرار الجمعية العامة١٤١٣ (د-١٤)] والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٣٥/٣٧].

١٣- التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د-١٦)].

١٤- اعتماد التقرير المقدم من مجلس الوصاية الى مجلس الأمن [قرار مجلس الامن ٧٠ (١٩٤٩)].

٥ - الاجراء

٧- لم يجر المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض اى تغيير يؤثر على الاجراء المتعلق ببحث احوال اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٦- العلاقات مع الوكالات المتخصصة

٨- اشترك في اعمال المجلس ممثلون لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية .

باء - بحث التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن العام المنتهي في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ : اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية

٩ - احيل تقرير حكومة الولايات المتحدة عن ادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية عن العام المنتهي في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ (١) الى اعضاء مجلس الوصاية بتاريخ ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٣ بمذكرة من الأمين العام (T/1853) وادرج في جدول اعمال المجلس في دورته التاسعة والاربعين .

١٠ - وبدأ مجلس الوصاية في جلسته ١٥٤٤ المعقودة في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٣ في بحث التقرير السنوي عندما ادلى كل من ممثل الولايات المتحدة ، والممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ببيان افتتاحي . وفي الجلسة ١٥٤٥ المعقودة في اليوم ذاته ، أدلى الممثلون والمستشارون الخاصون للسلطة القائمة بالادارة ببيانات افتتاحية اضافية .

١١ - وفي الجلسة ١٥٤٨ والجلسات من ١٥٥٠ الى ١٥٥٤ المعقودة في الفترة من ١٩ الى ٢٥ أيار/مايو وجّه اعضاء مجلس الوصاية اسئلة الى ممثلي الولايات المتحدة والممثلين والمستشارين الخاصين . وعقد المجلس في جلستيه ١٥٥٤ و١٥٥٥ المعقودتين في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو مناقشة عامة بشأن الأحوال في الاقليم المشمول بالوصاية . وفي الجلستين ١٥٥٦ و ١٥٥٧ المعقودتين في ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو أدلى ببيانات اختتامية ممثل الولايات المتحدة والممثلون الخاصون ومستشارو السلطة القائمة بالادارة .

١٢ - وعين المجلس ، في جلسته ١٥٥٧ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ، لجنة صياغة مكونة من ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة كي تقدم ، على اساس المناقشات التي دارت في المجلس ، اقتراحا باستنتاجات وتوصيات بشأن الفصل المتعلق بالأحوال في هذا الاقليم لادراجها في تقرير المجلس الى مجلس الأمن .

١٣ - وفي الجلسة ١٥٦١ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه نظر المجلس في تقرير لجنة الصياغة (٢) واعتمد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في المرفق بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد (٣) وقرر ادراجها في تقريره الى مجلس الأمن (انظر

الفقرات ٦٨٧ - ٨١٤) . وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس ، بناء على توصية لجنة الصياغة ، وبأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد ، ورقة العمل المتعلقة بالأحوال في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (T/L.1235 و Add.1)باعتبارها النص الأساسي للفروع ذات الصلة من تقريره الى مجلس الأمن (انظر الفقرات ١٧٤-٦٨٥) .

١٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس تقرير لجنة الصياغة ككل بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد .

١٥ - وفي الجلسة ذاتها ، لاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي ، في تعليل تصويت وفده ، ان التقرير تشوبه عدة عيوب ونقص في الدقة ، ولم يأخذ في الاعتبار التعليقات التي ادلى بها الوفد السوفياتي ، بين آخرين ، وانه لم يعكس ، في مجموعه الحالة الفعلية في الاقليم ولم يستجب لولاية مجلس الوصاية .

١٦ - وأضاف ممثل الاتحاد السوفياتي يقول ان مجلس الوصاية ، في دورته الخمسين ، قد أكد مرة أخرى بجلاء تام ان الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، انتهكت التزاماتها التي اضطلعت بها للاسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب وفي تقدمه نحو الحكم الذاتي والاستقلال وواصلت الولايات المتحدة ، نتيجة لهذه السياسة ، حرمان شعب الاقليم المشمول بالوصاية ، الذى خاض كفاحا طويلا مستمرا من أجل التحرير ، من فرصة ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال الحقيقي . وأعلن ان العديد من الملتمسين قد ادلوا ببيانات في المجلس بهذا المعنى .

١٧ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان أعمال الدورة قد اوضحت ان الولايات المتحدة ، انتهاكا منها للميثاق واتفاق الوصاية(٤) ، دأبت على اتباع سياسة توسعية ترمي الى ضم ميكرونيزيا ؛ وان انشطتها الرئيسية كانت تهدف الى تعزيز وادامة سيطرتها على ذلك الاقليم ، واضفاء الطابع العسكرى عليه ، واحالته الى موقع امامي ، عسكرى واستراتيجي ، لها في المحيط الهادئ . وقال ان أفعال الولايات المتحدة الموجهة ضد شعب الاقليم المشمول بالوصاية مناقضة لمقررات الأمم المتحدة ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولارادة شعب ميكرونيزيا الذى اتخذ مؤتمره العام في أكثر من مناسبة قرارات تحبذ وحدة الاقليم .

١٨ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي أن اضفاء الطابع العسكرى على الاقليم المشمول بالوصاية يشكل تهديدا خطيرا لأمن الشعوب لا في ميكرونيزيا فحسب بل في مناطق أخرى من آسيا والمحيط الهادئ ، وقد يؤدى الى ايجاد بؤرة جديدة من التوتر في العالم . واضاف انه مقتنع ان هذه الجزر لن تنال الاستقلال الحقيقي او الحكم الذاتي مادامت تعتمد اعتمادا كليا على الولايات المتحدة . وقال انه حدث تسارع في تعزيز المنشآت العسكرية والاستراتيجية في المجالين العسكرى والسياسي ؛ وتبعا لهذا ، سترتبط هذه الجزر ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة تحت ستار ما يسمى بالارتباط الحر أو مركز الكمنولث . وواقع الأمر انه يجرى تحويل هذه الجزر الى دومينيون يخضع لسيطرة الولايات المتحدة الاستعمارية .

١٩ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان ممثلي الاقليم المشمول بالوصاية انتقدوا الولايات المتحدة في مجلس الوصاية لانها تستخدم الاقليم المشمول بالوصاية كموقع لاجراء تجارب الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى . واضاف انه يتضح تماما من البيانات التي ادلى بها الملتمسون أن السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ أى خطوات محددة حتى الآن لازالة مختلف الآثار الفتاكة الناجمة عن التفجيرات الذرية والنووية هناك ، أو لتقديم خدمات طبية أو لكفالة رفاه السكان في بكيني واينويتاك . وخلص من هذا الى ان الولايات المتحدة لم تف بمسؤولياتها وفقا للمادة ٧٦ من الميثاق وان ميكرونيزيا مازالت من أشد الاقاليم تخلفا واقلها نموا في العالم . وقد تم عرقلة نموها عمدا لجعلها معتمدة اعتمادا كليا على اقتصاد الولايات المتحدة ومن ثم خاضعة للولايات المتحدة خضوعا تاما . واضاف ان خير مثال على ذلك ان الميكرونيزيين تحدثوا في المجلس عن الوضع الاقتصادى والاجتماعي المفجع السائد في الاقليم واعلنوا ان الوضع اصبح الآن اسوأ مما كان عليه قبل التوقيع على اتفاق الوصاية مع الولايات المتحدة .

٢٠ — وقال ممثل فرنسا ان وفده صوت مؤيدا الاستنتاجات والتوصيات لانه يعتبر النص مرضيا ويعكس الأعمال المنجزة في مجلس الوصاية في غضون شهر واحد . وأضاف ان وفدى المملكة المتحدة وفرنسا قاما بعمل لجنة الصياغة وانهما يأسفان مرة أخرى لانهما حرما من مساعدة الاتحاد السوفياتي التي كان من شأنها ان تسهم اسهاما كبيرا في اعمال تلك اللجنة . ومضى قائلا ان المناقشات التي جرت بشأن الاستنتاجات والتوصيات ، وبشأن اعمال المجلس بوجه عام ، كانت لها صلة واهمية بميكرونيزيا وانها للأسف تحولت الى مساجلات بين الشرق والغرب . واعرب عن الأسف لأن المجلس اصبح يتبع حالة العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وقال انه

يجب ملاحظة ان المادة ٨٢ من الميثاق قبلت بتحديد اقاليم استراتيجية مشمولة بالوصاية . ولهذا فاذا كان المجلس ينظر في موضوع اقليم استراتيجي فان هذا يعزى الى الميثاق ، وينبغي لمن تفاوضوا على ذلك ان يسألوا انفسهم عن السبب في انشاء مناطق استراتيجية . واضاف ان مجلس الأمن اعتمد في عام ١٩٤٧ اتفاق الوصاية المعني باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وان مجلس الوصاية لن يخدم قضية الميكرونيزيين بشيء اذا نظر فيها في اطار العلاقات بين الشرق والغرب.

٢١ — ومضى ممثل فرنسا قائلا ان وفده اقتصر على النظر في حالة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للاقليم ، وانه يرى ان التنمية الاقتصادية لميكرونيزيا غير كافية وانه كان بوسع السلطة القائمة بالادارة ان تفعل اكثر من ذلك ، واوضح ان وفده لا يود التشديد على التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لأن الاعلان ينطبق على المستعمرات ولأن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية هو منطقة استراتيجية يختص بها مجلس الأمن لا الجمعية العامة . وفيما يتعلق بتنفيذ المادة ٧٦ من الميثاق ، قال ممثل فرنسا ان الاستنتاجات الواردة في التقرير تضمنت اشارات وافية الى تلك المادة .

٢٢ — وأشار ممثل فرنسا الى المادة ٧٦ ج من الميثاق فقال ان استنتاجات وتوصيات مجلس الوصاية والتعليقات التي ابداها ممثلو الحكومات الدستورية والملتمسون الذين يعارضون تلك الحكومات تدل على ان حقوق الانسان تتمتع بالاحترام . وذكر ان السلطة القائمة بالادارة لم تمنع الملتمسين او اعضاء الحكومات الدستورية في اى وقت من توجيه النقد الى السلطة القائمة بالادارة . وقال انه يعتقد لذلك انه ينبغي للمجلس ان يوافق على ان هناك احتراما لحرية التعبير في ميكرونيزيا .

٢٣ — وقال ممثل المملكة المتحدة ان وفده صوت مؤيدا استنتاجات وتوصيات لجنة الصياغة وتقريرها في مجموعه لانه يرى ان التقرير يعكس مداولات مجلس الوصاية بأمانة ودقة ، ومع مراعاة أن المجلس يتخذ قراراته بأغلبية أصوات اعضائه . وقال ان وفده يرى ان لجنة الصياغة ادت المهمة المنوطة بها بأمانة .

٢٤ — وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده صوت مؤيدا اعتماد التقرير لانه يرى انه يعبر بصدق ودقة عن آراء مجلس الوصاية والمناقشة التي جرت في الدورة الخمسين . وقال ان حكومته ترفض رفضا باتا ادعاءات ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي ليس لها أساس ، وان سجل الولايات المتحدة واضح ، وان الولايات المتحدة تفتخر به وتشعر بالامتنان للتأييد الواضح الذى حظيت به والوارد في تقرير لجنة الصياغة .

٢٥ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الحجة القائلة بأن اعلان منح الاستقلال لا ينطبق على الاقليم المشمول بالوصاية ، لم تنل تأييد وفد أو وفدين فحسب بل كانت موضوعا مشتركا تحدثت بصدده مجموعة صغيرة من الدول . بيد ان السواد الاعظم من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة يعتقد اعتقادا جازما أن الاعلان ينطبق مباشرة على الاقليم المشمول بالوصاية ، وانه مما يؤكد هذا ان الاقليم المشمول بالوصاية ادرج في قائمة الاقليم التي ينطبق عليها الاعلان . وأضاف انه حين ابرم مجلس الأمن اتفاق الوصاية فيما يتعلق بميكرونيزيا في عام ١٩٤٧ كان ثمة أمل في ان تتمكن السلطة القائمة بالادارة من اتباع سياسة في ميكرونيزيا على الوجه المحدد في الميثاق . غير ان هذه الآمال لم تتحقق ، ولهذا فان وفده يوجه النقد الآن الى السلطة القائمة بالادارة لانها لم تف بالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية .

٢٦ — وفيما يتعلق بعنصر العلاقات بين الشرق والغرب ؛ قال ممثل الاتحاد السوفياتي ان بحث مسألة ميكرونيزيا والتصويت الذى اجري لتوه يثبتان ان الشرق — والاتحاد السوفياتي بالذات في هذه الحالة — يقوم بالدفاع عن مصالح الميكرونيزيين الحقيقية ، وعن حريتهم ، وعن منحهم استقلالا كاملا . واعرب عن الأسف لأن الغرب يتخذ موقفا مختلفا .

٢٧ — وفي الجلسة ١٥٦٣ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ اعتمد المجلس مشروع التقرير المقدم الى مجلس الأمن (T/L.1239) بأغلبية ثلاثة أصوات مقابل صوت واحد .

٢٨ — وفي الجلسة نفسها ، قال ممثل الاتحاد السوفياتي ان وفده صوت ضد اجزاء مختلفة من التقرير وضد التقرير ككل لأن هذه الاجزاء لم تعكس الحالة الحقيقية في ميكرونيزيا . وأضاف ان التقرير كان ينبغي ان يتضمن استنتاجا يقول بأن الميكرونيزيين ، نتيجة لسياسة الولايات المتحدة ، مازالوا محرومين من فرصة ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في الاستقلال الحقيقي . واضاف ان وفد الاتحاد السوفياتي يرى ان الجزء الذى يتناول التطورات الدستورية في التقرير هو بمثابة وسيلة تستخدم مستقبلا لتبرير جهود الولايات المتحدة لتغيير مركز الاقليم ، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . والحق ان اتفاقية الارتباط الحر قد فرضت على شعب ميكرونيزيا ؛ وكما هو معروف ، فان محكمة بالاو العليا قد قضت بأن سكان بالاو رفضوا اتفاقية الارتباط الحر .

٢٩ - واعرب ممثل فرنسا من جديد عن مخاوف وفده من ان حجم تقرير عام ١٩٨٣ قد يزيد زيادة مفرطة بالقياس الى تعاظم نمو حجم تقارير السنوات الماضية . وقال ان وفده يهمه أن يتعرف على الوضع في بالاو وان يعرف الكيفية التي ستعمل بها السلطة القائمة بالادارة وزعماء بالاو والمنتخبون على حل المشكلة المترتبة على حكم المحكمة العليا .

٣٠ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه يوافق على ان التقرير يمكن ان يكون أكثر اختصارا بكثير ، الا انه لا يستطيع ان يقبل ادعاء ممثل الاتحاد السوفياتي بأن التقرير لا يعكس اعتماد الاقليم المشمول بالوصاية على الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية .

٣١ - وقال ممثل الولايات المتحدة انه يعتبر تقرير المجلس موضوعيا ، لانه تقرير مباشر على عكس ما جاء على لسان ممثل الاتحاد السوفياتي ، الذى رفض الاشتراك في جميع البعثات الزائرة التي راقبت اجراء الاستفتاءات وأضاف ان ممثل الاتحاد السوفياتي لم يفعل اليوم سوى ترديد الحجج المعروفة المملة ، وقد سبق للولايات المتحدة ان ردت على هذه الحجج خلال جلسات المجلس الماضية . واشار ممثل الولايات المتحدة الى حكم المحكمة العليا في بالاو قائلا ان حكومته تكن احتراما عظيما للأجهزة الدستورية في بالاو . وقال ان ٦٢ في المائة من الناخبين في بالاو وافقوا على اتفاقية الارتباط الحر . واعرب عن امل حكومته ان تتاح وشيكا وسيلة لتنفيذ قرار ناخبي بالاو .

٣٢ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى الاقتراح الذى يقضي باختصار تقرير المجلس قائلا ان العالم لا يعرف عن ميكرونيزيا الا القليل . وتشكل ميكرونيزيا جزءا من مشكلة انهاء الاستعمار الشاملة ، وينبغي ان تحال الى الأمم المتحدة معلومات مسهبة عنها بصورة منتظمة وبكمية كافية . وقال ان وفده يعارض لذلك اختصار التقارير المقبلة المتعلقة بميكرونيزيا .

جيم - دراسة الالتماسات

١ - الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة

٣٣ - خلال الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة ، استمع مجلس الوصاية الى اثنين من مقدمي الالتماسات كان طلباهما بتقديم التماسات شفوية قد عمما في الوثيقتين T/PET.10/203 و T/PET.10/204 . كما كان معروضا على المجلس الثلاث رسائل التالية التي كانت قد عممت بموجب المادة ٢٤ من النظام الداخلي لمجلس الوصاية :

(أ) الرسالة رقم T/COM.10/L.311 من مجلس النواب Olbiil Era Kelulau (الكونغرس الوطني لبالاو) بشأن المفاوضات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمركز السياسي ؛

(ب) الرسالة رقم T/COM.10/L.312 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الوطني لبالاو بشأن اتفاقية الارتباط الحر الموقعة بين ممثلي الولايات المتحدة وبالاو ؛

(ج) الرسالة رقم T/COM.10/L.313 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الوطني لبالاو ، بشأن برنامج التثقيف السياسي المتعلق باتفاقية الارتباط الحر .

٣٤ - كما قام المجلس بدراسة الالتماسات الكتابية التالية التي عممت وفقا للفقرة ١ من المادة ٨٥ من النظام الداخلي للمجلس :

(أ) الالتماس رقم T/PET.10/202 الوارد من السناتور موزس أولود ونغ والسناتور جوشوا كوشيبا بالكونغرس الوطني لبالاو بشأن اتفاقية الارتباط الحر ، وورقة الاقتراع . ووجه رئيس مجلس الوصاية برقية الى عضوي مجلس الشيوخ المذكورين بشأن الموضوع الوارد في الوثيقة T/1843 ؛

(ب) الالتماس رقم T/PET.10/203/Add.1 الوارد من السيد روجر س . كلارك ، العصبة الدولية لحقوق الانسان ، الذى يقدم فيه نسخة من نتيجة الاقتراع الرسمي بشأن الاستفتاء العام في بالاو ؛

(ج) الالتماس T/PET.10/205 الوارد من السيد هاروو آى . ريميليك ، رئيس جمهورية بالاو ، الذى يبلغ فيه مجلس الوصاية أنه قد تقرر اجراء الاستفتاء العام على اتفاقية الارتباط الحر في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ .

٣٥ - وفيما يتعلق بالرسائل من T/COM.10/L.311 الى T/COM.10/L.313 و T/PET/.10/202 و T/PET.10/203/Add.1 و T/PET.10/205 ، قرر المجلس في جلسة ١٥٤٣ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، استرعاء انتباه مقدمي الالتماسات الى الملاحظات التي أبداها ممثلو السلطة القائمة بالادارة والاتحاد السوفياتي .

٢ - الدورة الخمسون

٣٦ - استمع المجلس خلال دورته الخمسين ، الى ١٣ مقدم التماس كانت طلباتهم بتقديم التماسات شفوية قد عممت في الوثائق من T/PET/10/253 الى T/PET.10/255 و T/PET.10/255/Add.1 و T/PET.10/257 ، و T/PET.10/258 ، و T/PET.10/260 ، و T/PET.10/265 ، و T/PET.10/267 و T/PET.10/268 و T/PET.10/270/Add.1 و T/PET.10/276 و T/PET.10/278 . كما قام المجلس بدراسة الرسائل التالية التي كانت قد عممت بموجب المادة ٢٤ من النظام الداخلي لمجلس الوصاية :

(أ) رسائل عامة

" الرسالة T/COM.10/L.310 الواردة من مجلس النواب ، الهيئة التشريعية الثالثة لكومنولث جزر ماريانا الشمالية ، التي يطلب فيها الى النائب العام للكومنولث اعداد ورفع ومتابعة دعوى قضية ضد ادارة الاقليم المشمول بالوصاية لممارستها التمييز في الأجور بين المواطنين ودافعي الضرائب المقيمين في جزر ماريانا الشمالية .

الرسالة T/COM.10/L.315 الواردة من السيد ستيورات ج . بيك ، نيويورك ، بشأن صياغة الاقتراح واحد - باء من ورقة الاقتراع في الاستفتاء العام ببالاو .

الرسالة T/COM.10/L.321 الواردة من السيد هاروو آى ريجليبك ، رئيس جمهورية بالاو ، بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وصياغة الاقتراع المتعلق باتفاقية الارتباط الحر .

الرسالة T/COM.10/L.329 الواردة من كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة التي يطلب فيها من أصدقاء ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقديم المساعدة لمكافحة وباء الكوليرا .

الرسالة T/COM.10/L.333 الواردة من السيد ريموكت تاريمل ، محافظ ولاية نغرشلونغ في بالاو ، التي يطلب فيها الى رئيس جمهورية بالاو تقديم المساعدة لتنمية ولاية نغرشلونغ .

الرسالة T/COM.10/L.335 الواردة من الهيئة التشريعية لولاية بوناب ، التي تطلب فيها تأجيل الاستفتاء العام على اتفاقية الارتباط الحر المقرر أجراؤه في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في ٢١ حزيران /يونيه ١٩٨٣ .

الرسالة T/COM.10/L.336 and Add.1 الواردة من السيدة بوليت ويتوير ، مديرة نزع السلاح ، لجنة خدمات الأصدقاء الامريكيين ، بشأن تقديم الدعم الى شعب بالاو كي يتمسك بدستوره الذي ينص على خلو بالاو من الأسلحة النووية .

(ب) الرسائل الواردة من الكونغرس الوطني لبالاو

الرسالة T/COM.10/L.314 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ، التي يطلب فيها انشاء مرافق اتصالات بالتلكس في بالاو .

الرسالة T/COM.10/L.317 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا . رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ ، بشأن عدم اشتراك بالاو في اجتماع قانون البحار المعقود في جامايكا ، وبشأن الاقتراح واحد - باء من ورقة الاقتراع في الاستفتاء العام ببالاو .

الرسالة T/COM.10/L.330 الواردة من مجلس الشيوخ التي يعلن فيها رفض مواطني بالاو والكونغرس الوطني لبالاو لاتفاقية الارتباط الحر ، ويحث فيها رئيس الجمهورية وقادة بالاو المتمسكين بالتقاليد على بدء مفاوضات بشأن المركز السياسي المقبل لبالاو .

الرسالة T/COM.10/L.331 الواردة من مجلس النواب ، التي يحث فيها كونغرس الولايات المتحدة على الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر بين الولايات المتحدة وبالاو ، والتصديق عليها .

الرسالة T/COM.10/L.332 الواردة من السناتور موزس أولود ونغ ، التي يطلب فيها الى رئيس لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ تقديم المساعدة في اجراء مراجعة لاعتمادات الولايات المتحدة التي انفقتها لجنة التثقيف السياسي لبالاو .

الرسالة T/COM.10/L. 334 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، بشأن اعتقال مواطني الاقليم المشمول بالوصاية في غوام .

الرسالة T/COM.10/L.337 الواردة من مجلس الشيوخ التي يؤكد فيها تسمية السيد نوريبو أويدا ى لمنصب ضابط الاتصال بين بالاو وواشنطن .

الرسالة T/COM.10/L.338 الواردة من مجلس المندوبين التي يؤيد ويقر فيها موقف رئيس الجمهورية بشان تنفيذ اتفاقية الارتباط الحر مع الولايات المتحدة باستثناء الهند ٣١٤ من الاتفاقية .

الرسالة T/COM.10/L.339 الواردة من مجلس الشيوخ التي يعرب فيها عن قلقه ازاء قيام مسؤولي الهجرة التابعين للولايات المتحدة في غوام بألقاء القبض على مواطني بالاو واحتجازهم لمدة ١٦ يوما .

الرسالة T/COM.10/L.340 الواردة من السناتور جوشوا كوشيبا بشأن مسألة اتفاقية الارتباط الحر .

(ج) رسائل تطلب في جملة أمور، تأجيل الاستفتاء العام المقرر اجراؤه في بالاو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣

الرسالة T/COM.10/L. 316 الواردة من القس جون كولينز والأخت بليز لوبو ، المديران المساعدان ، " الاكليروس والمؤمنون المعنيون " .

الرسالة T/COM.10/L.318 الواردة من الأخت باربارا غلندون ، الاهتمام بائتلاف ميكرونيزيا ، المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة الامريكية .

الرسالة T/COM.10/L.319 الواردة من السيدة فيرا زيمرمان من رنتون ، واشنطن .

الرسالة T/COM.10/L.320 الواردة من السيدة بيتي غريبر من هوكيام ، واشنطن .

الرسالة T/COM.10/L.322 الواردة من السيدة شيرلي وولف .

الرسالة T/COM.10/L.323 الواردة من السيدة بيتي أولسون ، منسقة ، أبناء نبراسكا للسلام .

الرسالة T/COM.10/L.324 الواردة من السيدة مارى ويفنز ، الميثوديات المتحدات ، اتحاد كنائس سيسيبي ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

الرسالة T/COM.10/L.325 الواردة من السيد والتر جونسون من بنتووتر ، ميتشغان .

الرسالة T/COM.10/L.326 الواردة من السيد جورج سي . كرامر ، الأبن من بنغامتون ، نيويورك .

الرسالة T/COM.10/L.327 الواردة من السيدة شارلوت سي . ويسكوت من نيو ميلفورد بنسلفانيا .

الرسالة T/COM.10/L.328 الواردة من السيدة موريين غير ، منسقة ارساليات المراكز المسيحية العالمية ، الميثوديات المتحدات ، اتحاد كنائس مينيسوتا ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

٣٧ — وقرر المجلس ، في جلسته ١٥٥٩ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الاحاطة بالرسائل الواردة في الوثائق T/COM.10/L.310 ومن T/COM.10/L.314 الى L.340 .

٣٨ — كما درس المجلس الالتماسات الكتابية التالية التي عممت وفقا للفقرة ١ من المادة ٨٥ من نظامه الداخلي :

(أ) التماسات عامة

الالتماس رقم T/PET.10/200 الوارد من التحالف الدولي للقديس جوان ، التي يطلب فيها قيام بعثة الأمم المتحدة الزائرة للاقليم المشمول بالوصاية لعام ١٩٨٢ بمراقبة التقدم الذى احرزته النساء والفتيات بوجه خاص في جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

الالتماس T/PET.10/201 الوارد من الدكتور نوبوو كوسانو ، مدير عام مؤتمر المجلس الياباني لمناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية (GENSUIKIN) ، الذى يطلب فيه في جملة أمور ، انهاء اتفاق الوصاية ؛ واحترام دستور بالاو والذى ينص على الاحتفاظ بها خالية من الأسلحة النووية ؛ ومنح حق تقرير المصير لجزر مارشال ؛ ومنح جزر ماريانا الشمالية الاستقلال التام عن الولايات المتحدة .

الالتماس T/PET.10/222 الوارد من السيد جوناثان م . بالتيداوب ، نغيوال ، بالاو ، الذى يعرب فيه عن قلقه ازاء اقامة الولايات المتحدة منشآت عسكرية في بالاو .

الالتماس T/PET.10/225 الوارد من السيد دافيد م. ستو ، نائب الرئيس التنفيذى مجلس الكنائس المتحدة للكهنوت العالمي ، بشأن ممارسات واجراءات الولايات المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية .

الالتماس T/PET.10/244 الوارد من السيدة باربارا ستيكل ، المنطقة الشمالية الشرقية ، الميثوديات المتحدات ، الكنيسة الميثودية المتحدة ، الذى تطلب فيه الى المجلس التصويت لصالح اعادة صياغة الاقتراح واحد -باء من ورقة الاقتراع في الاستفتاء العام ببالاو .

الالتماس T/PET.10/249 الوارد من السيدة بيغرلى كوبلاند من ويلكز-بار ، بنسلفانيا ، الذى تطلب فيه اعادة صياغة الاقتراح واحد -باء من ورقة الاقتراع في الاستفتاء العام ببالاو .

الالتماس T/PET.10/250 الوارد من السيدة برتاكراويل من سان دييغو ، كاليفورنيا ، الذى تعرب فيه عن قلقها ازاء ادارة الولايات المتحدة لشؤون وصايتها على جزر مارشال ، وبالاو ، وجزر كارولاين وجزر ماريانا الشمالية .

الالتماس T/PET.10/251 الوارد من السيد برايان ماكون من بيركلى ، كاليفورنيا ، الذى يعرب فيه عن قلقه ازاء الاتهامات بارتكاب مخالفات للقواعد في اجراءات التصويت خلال الاستفتاء العام في بالاو .

الالتماس T/PET.10/262 الوارد من السيدة مارى سي. ايوبانكس من سان دييغو، كاليفورنيا ، الذى تحتج فيه على تلاعب الولايات المتحدة في الاستفتاء العام في بالاو .

الالتماس T/PET.10/265 الوارد من السيدة نيناهـ . شيا ، العصبة الدولية لحقوق الانسان ، ويتناول ، في جملة أمور ، مسألة صياغة ورقة الاقتراع في الاستفتاء العام ببالاو .

الالتماس T/PET.10/269 الوارد من السيدة جوديث و . شرافت ، رئيسة فرع فلوريدا ، جمعية " كورال ريف " ، الذى تعرب فيه عن استنكارها لاستخدام الولايات المتحدة جزر بيكيني وايتوتاك كمناطق لتجارب القنابل الهيدروجينية ، واجراء تجارب للصواريخ في كواجيلاين أتول وتعريض البيئة البحرية في بالاو للخطر .

الالتماس T/PET.10/271 الوارد من السيد سيلفستر ت . كروز ، جمعية ملاك اراضي تينيان ، الذى يطلب فيه الى المجلس مساعدة أفراد شعب تينيان في الحصول على تعويض عادل عن استيلاء القوات المسلحة للولايات المتحدة على أملاكهم الخاصة .

الالتماس T/PET.10/279 الوارد من السيد جين كيربو ، الجمعية الوطنية للمحاربين القدماء المحنكين في الميدان الذرى ، الذى يطلب فيه الى المجلس تقديم المساعدة الى ابناء جزر مارشال وأفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة الذين سقطوا ضحية الاشعاع المؤين الناتج عن التجربة الحرارية - النووية " برافو " في جزر بيكيني أتول في عام ١٩٥٤ .

الالتماس T/PET.10/280 الوارد من السيد جيفرى ج . سميث من لاجولا ، كاليفورنيا ، الذى يحتج فيه على تلاعب الولايات المتحدة في الاستفتاء العام في بالاو .

الالتماس T/PET.10/284 الوارد من السيد كريستوفر رووف من كونكورد ، ماساتشوستس ، الذى يطلب فيه من مجلس الوصاية التحقيق في سلوك الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستفتاء العام في بالاو .

الالتماس T/PET.10/289 الوارد من القس جويس اس . جايلز ، المدير التنفيذى ، مجلس كنائس منطقة العاصمة ، المتحد ، الذى يعرب فيه عن قلقه ازاء التجارب العسكرية للولايات المتحدة والقاء الفضلات النووية في الاقليم المشمول بالوصاية .

الالتماس T/PET.10/291 الوارد من السيدة ايما اتكنسون من ميربديان ، سيسيبي بشأن ما تقوم به الولايات المتحدة من تجارب نووية والقاء الفضلات النووية في الاقليم المشمول بالوصاية .

الالتماس T/PET.10/293 الوارد من السيدة ليديا غارفي من روزيد ، داكوتا الجنوبية تأييدا لحق شعوب المحيط الهادئ في تقرير المصير والاستقلال ، وعلى وجه التحديد شعب بالاو ، ولا جراء تحقيق من خلال الكونغرس واستعراض تصرفات وزارة خارجية الولايات المتحدة في بالاو .

الالتماس T/PET.10/294 الوارد من السيدة ايرما ج . موريس من ميريديان ، ميسيسيبي بشأن التجارب النووية والقاء الفضلات النووية وتخزينها في المحيط الهادئ .

الالتماس T/PET.10/295 الوارد من السيدة ميريام اس . ميتشوم من ميريديان ، ميسيسيبي بشأن المحنة التي يعيشها سكان جزر المحيط الهادئ بسبب اجراء التجارب النووية والقاء الفضلات النووية وتلويث المياه الاقليمية في المناطق التي يعيشون فيها .

الالتماس T/PET.10/296 الوارد من السيدة اليزابيث أ . نسبيت من نيويورك ، الذى تعرب فيه عن قلقها ازاء اتفاقية الارتباط الحر وطريقة اجراء الاستفتاء العام في بالاو .

الالتماس T/PET.10/297 الوارد من مؤتمر المجلس الياباني لمناهضة القنابل الذرية والهيدروجينية (GENSUIKIN) ، طوكيو ، الذى يعرب فيه عن قلقه ازاء مقرر مجلس الوصاية بشأن الاستفتاء العام في بالاو .

(ب) التماسات ترجو ، في جملة أمور ، تأجيل استفتاء بالاو المقترح و/أو تأييد حق شعب بالاو في التمسك بدستوره الذى ينص على جعل بالاو منطقة خالية من الاسلحة النووية

الالتماس T/PET.10/206 ، من الدكتور ويليس بتلر من كبلوا ، هاواى .

الالتماس T/PET.10/207 ، من الاب جيمس أ . جاكسون ، مدير العدالة والسلم ، آباء وأخوة ماريكنول في هاواى .

الالتماس T/PET.10/208 ، من السيد الفونسو دامان ، منسق الاتصالات ، الحركة الاقتصادية الوطنية لبورتوريكو .

الالتماس T/PET.10/209 ، من السيد فيليب سولجاك ، نائب الرئيس ، فرع اوكلاند ، رابطة الأمم المتحدة لنيوزيلندا .

الالتماس T/PET.10/210 ، من دكتور جوزى إ . ريتشلين ، مدير مكتب العدالة والسلم ، راهبات سان جوزيف للسلم .

الالتماس T/PET.10/211 من السيد والتر جونسون وزوجته في بنتووتر ، ميتشغان .

الالتماس T/PET.10/212 من السيدين موريتاكي وميازاكي ، هيروشيما جنسويكيين ، الحركة المناهضة للأسلحة الذرية .

الالتماس T/PET.10/212/Add.1 من السيد كانيوسيكيفوشي ، الأمين العام ، المؤتمر الياباني المناهض للقنابل الذرية والهيدروجينية (جنسويكين) .

الالتماس T/PET.10/213 من ساندى غالازين ، امينة اللجنة التوجيهية ، مركز شؤون موارد منطقة المحيط الهادئ .

الالتماس T/PET.10/214 من السيد وليام ف . فيتاريلي من ماوى ، هاواى .

الالتماس T/PET.10/215 من السيد جوزيف أ . كوسبيتو ، نائب الرئيس ، مشروع صانع السلم في منطقة المحيط الهادئ .

الالتماس T/PET.10/216 من السيدة اليس كوارد من فانكوفر ، كندا .

الالتماس T/PET.10/217 من السيد جورج د . ماكلين ، الأمين التنفيذى ، والسيد جيم وينكلر ، منسق مشروع السلم ، الاتحاد الميثودى للعمل الاجتماعي .

الالتماس T/PET.10/218 من ديبورا والتون في لونسستون ، تاسمانيا ، استراليا .

الالتماس T/PET.10/219 من السيد دافيد ليندساى ، غرينبيس ، استراليا .

الالتماس T/PET.10/220 من السيد ج . ر . ليتل في وست اند ، استراليا .

الالتماس T/PET.10/221 من السيد د . ل . لاثان ، الرئيس ، زمالة التوفيق ، فانكوفر ، كندا .

الالتماس T/PET.10/223 من فيفيان ب . لونا ، المديرة التنفيذية ، اللجنة المعنية بالشؤون الآسيوية الامريكية ، ولاية واشنطن .

الالتماس T/PET.10/224 من اليزابث ماتيك ، رئيسة رابطة المرأة الدولية للسلم والحرية ، الفرع الاسترالي .

الالتماس T/PET.10/226 من الاخت ايدا فيلاسكويز ، نائبة رئيس الاتحاد الفلبيني للشؤون البيئية .

الالتماس T/PET.10/227 ـــن السيد كريغ ت. شيمابوكورو ، منسق برنامج نزع السلاح والعدالة الانسانية ، اللجنة الامريكية لخدمة الاصدقاء (سياتل) .

الالتماس T/PET.10/228 ـــن لورانس وأفيس تواديل ، النساء الميثوديات المتحدات ، مؤتمر غرب كانساس ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

الالتماس T/PET.10/229 ـــن السيد جورج أغل ، المجلس العام للكنيسة والمجتمع ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

الالتماس T/PET.10/230 ـــن السيد هـ . جاياسينا ، مدير معهد التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية البوذى .

الالتماس T/PET.10/231 ـــن اليزابث ماتيك ، امينة رابطة الأمم المتحدة لاستراليا ، (نيوساوث ويلز) ، لجنة نزع السلاح .

الالتماس T/PET.10/232 ـــن فرانسيس كروو من نورثامبتون ، ماساشوستس .

الالتماس T/PET.10/233 ـــن الأب روبرت مور ، منسق التحالف من أجل نزع السلاح النووى .

الالتماس T/PET.10/234 ـــن السيد جيمس مانغ ، مدير مركز السلم في غرب نيويورك .

الالتماس T/PET.10/235 ـــن السيدة فيلما ستربيف ، النساء الميثوديات المتحدات ، منطقة ريفرسايد ، مؤتمر منطقة المحيط الهادئ والمنطقة الجنوبية الغربية ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

الالتماس T/PET.10/236 ـــن السيدة جوان شيرز ، اللجنة المعنية بجعل منطقة المحيط الهادئ خالية من الأسلحة النووية ومستقلة ، الحملة المناهضة للقوة النووية (استراليا) .

الالتماس T/PET.10/237 ـــن السيدة دون والر من بريسبان ، استراليا .

الالتماس T/PET.10/238 ـــن السيدة تانجا وينتر والسيد برنارد ل. وينتر في لاجولا ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/239 ـــن السيد لارى جيمس كنيسة المسيح لشرق ريتشاردسون .

الالتماس T/PET.10/240 من السيد هـ . بيترسن ، امين لجنة السلم في كولينزفيل .

الالتماس T/PET.10/241 من الحركة المناهضة للقنبلة الذرية ، طوكيو .

الالتماس T/PET.10/242 من باتريشيا ج . رومر ، الأمينة الاقليمية ، اقيانيا ، مجلس الكنيسة المتحدة للقساوسة في العالم .

الالتماس T/PET.10/243 من السيدة دوروتي م . هاردنغ في كنفستون ، بنسلفانيا .

الالتماس T/PET.10/245 من السيد جو واتشر ، اصدقاء الارض .

الالتماس T/PET.10/246 من السيد دون شريدر في داكوتا ، الينوى .

الالتماس T/PET.10/247 من سوزان طومسون ، منسقة المشاركة الاجتماعية المسيحية ، النساء الميثوديات المتحدات ، مؤتمر الينوى المركزى ، الكنيسة الميثودية المتحدة .

الالتماس T/PET.10/248 من السيدة سارة مايرز في بوين ، الينوى .

الالتماس T/PET.10/252 من السيد ستيف ماكسويل ، أمين فرع جولد كوست ، لجنة السلم الاسترالية .

الالتماس T/PET.10/259 من السيدة راسك في سيراكوز ، نيويورك .

الالتماس T/PET.10/263 من الآنسة مارى ايه . بلاك في الباني / نيويورك .

الالتماس T/PET.10/264 من السيد جون ب كوب من نيويورك ، ديلاوير .

الالتماس T/PET.10/266 من السيدة هيلين كناب في الباني ، نيويورك .

الالتماس T/PET.10/272 من ل. روزالند كوهن في لا جولا ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/273 من نونا و ر. كارول كانون في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/274 من جين اليوت في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/275 من السيد جيي س . ويكلر وحرمه في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/277 من السيد ليندن ب . مارتينو في شيفي تشيز ، ماريلاند .

الالتماس T/PET.10/281 من السيدة ليونور رينتز في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/282 من السيد كريستوفر جونز في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/283 من السيدة كوتستانس ب . براون في اورورا ، كولورادو .

الالتماس T/PET.10/285 من السيدة كارين د . نيومان في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/286 من السيد سيث شيكلين في بيتسبورغ ، بنسلفانيا .

الالتماس T/PET.10/287 من السيدة لويز غرينغل في كروسفيل ، تنيسي .

الالتماس T/PET.10/288 من السيدة ويلما ن . تينخان في سبرنغ فالي ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/290 من السيدة مارغاريت رانغر في لانكاستر ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/292 من السيدة اليس بارنز في سان دييغو ، كاليفورنيا .

الالتماس T/PET.10/298 من السيدة مائير ليد بيتر ، الحملة من أجل نزع السلاح النووي .

٣٩ - وفيما يتعلق بالالتماسات التي تتضمنها الوثائق T/PET.10/200 و T/PET.10/201 و T/PET.10/206 الى T/PET.10/212 و Add.1 ، و T/PET.10/213 الى T/PET.10/252 ، و T/PET.10/259 ، و T/PET/10/262 الى T/PET.10/266 و T/PET.10/269 / T/PET.10/271 الى T/PET.10/275 و T/PET.10/277 و T/PET.10/279 الى T/PET.10/292 ، قرر المجلس في جلسته ١٥٥٩ ، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، توجيه انتباه مقدمي الالتماسات الى الملاحظات التي ابداها ممثلو السلطة القائمة بالادارة في دورة المجلس الخمسين ، حسب الاقتضاء . وفيما يتصل بالالتماسات التي تتضمنها الوثائق T/PET.10/293 الى T/PET.10/298 ، قرر المجلس ، في جلسته ١٥٦٠ ، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ، توجيه انتباه مقدمي الالتماسات الى الملاحظات التي ابداها ممثلو السلطة القائمة بالادارة ، حسب الاقتضاء .

دال - تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٢

٤٠ - اتخذ مجلس الوصاية ، في جلسته ١٥٣٩ ، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، القرار ٢١٧٣ (د - ٤٩) الذي قرر بموجبه ايفاد بعثة دورية زائرة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في سنة ١٩٨٢ .

٤١ - وقامت البعثة ، المؤلفة من السيد بول بوداد (فرنسا) الرئيس ، والسيدة شيلا هارون (المملكة المتحدة) ، بزيارة الاقليم المشمول بالوصاية في الفترة من ٤ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

٤٢ - وفي الجلسة ١٥٤٤ ، المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، قدمت البعثة تقريرها (٥) الى مجلس الوصاية للنظر فيه في دورته الخامسة عشرة ، بالاقتران مع التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة .

٤٣ - وفي الجلسة ١٥٥٩ ، المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، قدم ممثل المملكة المتحدة مشروع قرار (T/L.1236) بشأن تقرير البعثة الزائرة ، اعتمد بأغلبية ٣ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت ، وصدر بوصفه قرار مجلس الوصاية ٢١٧٥ (د - ٥٠) . وفي فقرات المنطوق من القرار المذكور ، احاط مجلس الوصاية علما بتقرير البعثة الزائرة وبملاحظات السلطة القائمة بالادارة بشأنها ؛ وقرر أن يواصل مراعاة توصيات واستنتاجات وملاحظات البعثة الزائرة في دراسته مستقبلا للمسائل المتصلة بالاقليم المشمول بالوصاية ؛ ودعا السلطة القائمة بالادارة الى ان تضع في اعتبارها توصيات واستنتاجات البعثة الزائرة فضلا عن تعليقات أعضاء المجلس عليها .

٤٤ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ، معللا امتناع وفده عن التصويت على مشروع القرار انه ينبغي النظر في تقرير البعثة ونتائجها في سياق الوثائق المتوفرة للمجلس ، ولا سيما تقرير السلطة القائمة بالادارة ، والالتماسات ، والبيانات التي أدلت بها الوفود خلال المناقشة العامة ، وغير ذلك من المواد . وأضاف انه يجب ، في المقام الأول ، النظر اليها في سياق الميثاق واتفاق الوصاية واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان التقرير يحتوي على ثروة كبيرة من المواد التي تشير الى ان السلطة القائمة بالادارة لم تف بالتزاماتها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية في اي من مجالات الحياة في الاقليم . وذكر ان وفده يأسف لان البعثة الزائرة جمعت مواد وقائعية واسعة النطاق بشأن الحالة في ميكرونيزيا ، في حين انها لم تعرض هذا بطريقة يمكن معها استخلاص استنتاجات صحيحة وتقديم مقترحات محددة الى المجلس ، بغية تغيير الحالة في الاقليم المشمول بالوصاية تغييرا جذريا .

٤٥ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان التقرير لم يعط الاهتمام الواجب لكون الولايات المتحدة قد جزأت الاقليم بطريقة غير مشروعة واعطت لتلك الكيانات مركزا استعماريا جديدا ، وهو ما يسمى بالكومنولث او مركز الارتباط الحر . واضاف ان التقرير أغفل تماما الاشارة الى النشاط العسكري غير الشرعي للسلطة القائمة بالادارة في الاقليم المشمول بالوصاية ، وهو نشاط مازال مستمرا ، والى ان للولايات المتحدة خططا استراتيجية أخرى للتوسع في نشاطها العسكري وتحويل الأقليم المشمول بالوصاية الى نقطة انطلاق استراتيجية عسكرية في منطقة المحيط الهادئ . ولم يتضمن التقرير تقييما موضوعيا لمسؤولية الولايات المتحدة عن الحالة الفاجعة لاقتصاد الاقليم المشمول بالوصاية ولا أى استنتاجات من شأنها أن تحمل السلطة القائمة بالادارة ، في النهاية ، على الوفاء بالتزاماتها ازاء شعب الاقليم .

٤٦ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه كان خليقا بمقدمي مشروع القرار ، توخيا للموضوعية التامة ، أن يشيروا في فقرات الديباجة لا الى البيانات التي ادلى بها ممثلو الولايات المتحدة فقط وانما الى بيانات أخرى تم الادلاء بها في المجلس أيضا .

٤٧ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى انه نظرا لأن تقرير البعثة الزائرة يتضمن بالفعل قدرا معينا من المعلومات الوقائعية ، ولأن مشروع القرار قد تضمن دعوة السلطة القائمة بالادارة الى أن تأخذ في الاعتبار التوصيات التي تقدم بها أعضاء المجلس بشأن تقرير البعثة ، فان وفده لن يعارض اعتماد مشروع القرار وانما سيمتنع عن التصويت .

٤٨ - وقال ممثل فرنسا ان وفده ، اذ احاط علما بملاحظات الاتحاد السوفياتي المتعلقة بتقرير البعثة الزائرة الدورية ، سيسره أن يوافق الاتحاد السوفياتي على الاشتراك في البعثة الزائرة المقبلة للاقليم المشمول بالوصاية ، مثلما فعل على نحو نافع جدا في بعثة سابقة .

٤٩ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ، فيما يتعلق باشتراكه في البعثات الزائرة ، ان وفده اشترك مرة واحدة في احدى هذه البعثات ولذلك فان لديه فكرة واضحة جدا عن كيفية عمل آلية تلك البعثات ، وعن الطريقة التي تعد بها تقاريرها ويتم التوصل الى استنتاجاتها . وذكر أن البعثة التي اشترك فيها الاتحاد السوفياتي لم تر من المناسب وضع آراء الوفد السوفياتي في الاعتبار أو ادراجها في تقريرها . وذلك كان العمل الذى انجزته البعثة وتقييمها والنتائج التي خلصت اليها متسمة بالتحيز الى حد كبير . وعليه ، لم يشترك الاتحاد السوفياتي في اى بعثة تالية ، بما في ذلك بعثة سنة ١٩٨٢ .

هاء - رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى الامين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة وتحتوي على طلب بعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية لتنظيم وايفاد بعثة او مجموعة من البعثات لمراقبة الاستفتاءات العامة في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٥٠- عرضت على مجلس الوصاية في دورته الاستثنائية الخامسة عشرة ، المعقودة في الفترة من ١٦ الى ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى الامين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة (٦) .

٥١- وقد أبلغت الممثلة الدائمة الامين العام في رسالتها ان حكومتها قد اتمت المفاوضات مع ثلاث حكومات دستورية منتخبة على النحو الواجب في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية - حكومات بالاو ، وجزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الموحدة - بشأن مركزها السياسي المقبل . وان الترتيبات المتفق عليها ترد في وثيقة تعرف باتفاقية الارتباط الحر ومجموعة من الاتفاقات الفرعية والاتفاقات ذات الصلة .

٥٢- وذكرت الممثلة الدائمة كذلك ان تلك الوثائق تجرى احالتها الى كل من الحكومات الموقعة الاربع للنظر فيها والموافقة عليها وفقا لاجراءاتها الدستورية ، والى الناخبين في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، في استفتاءات عامة سوف يدعى فيها الناخبون اما الى الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر او الى ان يطلبوا من حكوماتهم التفاوض للحصول على الاستقلال أو للدخول في علاقة اوثق مع الولايات المتحدة .

٥٣- وبناء عليه ذكرت الممثلة الدائمة ان حكومتها طلبت نتيجة لذلك عقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية لترجو فيها حكومتها من المجلس تنظيم وايفاد بعثة او مجموعة من البعثات لمراقبة الاستفتاءات العامة في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٥٤- وعقد مجلس الوصاية دورته الاستثنائية الخامسة عشرة في الفترة من ١٦ الى ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ . واعتمد المجلس في جلسته ١٥٤٣ المعقودة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد ، القرار ٢١٧٤ (د إ-١٥) الذى قرر بمقتضاه ايفاد بعثات زائرة مدتها حوالي اسبوعين في كل حالة الى بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، على ان تبدأ البعثة الموفدة الى بالاو في ١ شباط/فبراير

١٩٨٣ أو نحو ذلك ، وأن تنتهي في اسرع وقت ممكن بعد اعلان نتائج الاستفتاء ، وعلى ان توفد البعثات الاخرى في تواريخ يقررها رئيس مجلس الوصاية بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة والاعضاء الاخرين في المجلس . وقرر كذلك ان تتكون البعثة الموفدة لزيارة بالاو مما لا يزيد عن اربعة اعضاء ، وتلك الموفدة الى جزر مارشال مما لا يزيد عن خمسة اعضاء ، وتلك الموفدة الى ولايات ميكرونيزيا الموحدة مما لا يزيد عن ستة اعضاء ، على ان يكون اعضاء البعثات ممثلين لبابوا غينيا الجديدة وفرنسا وفيجي والمملكة المتحدة .

٥٥— وخلال المناقشات في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة ، اقتبس ممثل الولايات المتحدة جزءا من رسالة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الى الامين العام حيث لاحظت الممثلة ان السلطة القائمة بالادارة والحكومات الميكرونيزية تتصور ان تؤدى عملية النظر في اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات الفرعية والموافقة عليها من جانب كل من الحكومات الموقعة الاربع الى انهاء اتفاق الوصاية . وقالت ان هذه الحكومات ترغب منذ وقت طويل أن يجرى هذا العمل الهام من اعمال تقرير المصير تحت مراقبة الامم المتحدة . وقد اتبع مجلس الوصاية اجراء من هذا القبيل في ايفاد بعثة لمراقبة اعمال تقرير المصير فى جزر ماريانا الشمالية في عام ١٩٧٥. وقد واصلت السلطة القائمة بالادارة في تنفيذ ها لعملية تقرير المصير مراعاة وتنفيذ المادة ٧٦ (ب) من الميثاق التي تنص على أن الأهداف الأساسية لنظام الوصاية هي تعزيز التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية وتطوير هذه الاقاليم تدريجيا للوصول بها الى الحكم الذاتي او الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها ، وطبقا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية والمادة ٦ من اتفاق الوصاية المتعلق باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٥٦— وانتقل ممثل الولايات المتحدة الى " بيان المبادئ المتفق عليها فيما يتعلق بالارتباط الحر بالنسبة لميكرونيزيا " (٧) الذى اعتمده المفاوضون عن الولايات المتحدة وعن شعوب ميكرونيزيا ، فقال ان المفاوضين ادركوا منذ اربع سنوات ونصف مضت ان الاستفتاءات العامة بشأن اتفاقية الارتباط الحر من شأنها ان تشكل عملا هاما من اعمال تقرير المصير وانه ينبغي نتيجة لذلك ان تلقى فحصا مدققا من جانب المجتمع الدولي . وقد اتفقت الولايات المتحدة وبالاو على أن ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ هو انسب موعد للاستفتاء العام في بالاو. وقد بدأ برنامج اعلامي نشيط وموضوعي في الاقاليم لشرح الاختيارات المتاحة من بين المجموعة الكاملة لخيارات المركز السياسي ، بما فيها المفاوضات بشأن الاستقلال التى ستقدم للناخبين في ذلك الاستفتاء العام . ويشتمل البرنامج على توزيع الاتفاقات الموقعة باللغة الانكليزية واللغة البالاوية وبلغتين محليتين اخريين فضلا عن شروح للارتباط الحر وخيارات المركز السياسي البديلة مسجلة على شرائط فيديو ، يجرى عرضها في اجتماعات عامة في جميع انحاء بالاو . كما يجرى تقديم برامج اذاعية وتليفزيونية عديدة كل يوم .

٥٧- وأضاف ان حكومة الولايات المتحدة تقوم حاليا بمشاورات مع حكومات جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن المواعيد والمسائل الاخرى المتعلقة بالاعمال التحضيرية للاستفتاءات العامة ومن المتوقع الوصول الى اتفاق في القريب العاجل . وعلى ذلك فالولايات المتحدة ترجو ان تأذن الدورة الاستثنائية الحالية لمجلس الوصاية بايفاد بعثات لمراقبة الاستفتاءات العامة في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة . واستطرد قائلا ان حكومته تتصور ان تصل اولى هذه البعثات الى بالاو قبل عدة ايام من اجراء الاستفتاء في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، لمراقبة البرنامج الاعلامي ومقابلة الاشخاص المهتمين والمجموعات المهتمة بالموضوع في بالاو ولمشاهدة التصويت وعد الاصوات .

٥٨- واقتبس ممثل الولايات المتحدة جزءا من برقية موجهة الى رئيس مجلس الوصاية من الرئيس هارولد ايميليك ، رئيس بالاو ، جاء فيها ان برنامج الاعلام قد بدأ في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ لضمان ان يكون الناخبون على علم تام بجميع المسائل المطروحة في الاستفتاء العام. ويدرك شعب وحكومة بالاو ادراكا تاما أهمية اعمال تقرير المصير وطبيعتها التاريخية. وذكر الرئيس كذلك انه تمشيا مع واحد من اهم مبادئ الارتباط الحر ، ترغب بالاو رغبة قوية في ان يشهد الاستفتاء العام اعضاء المجتمع الدولي الذين تثق بهم والذين سوف يكون في استطاعتهم الشهادة على عدالة الاستفتاء وشرعيته . واكد الرئيس لاعضاء البعثات الزائرة انه سيكون في وسعهم الاتصال في حرية تامة بجميع عناصر الرأى داخل بالاو والوقوف على برنامج الاعلام وعلى سير عملية التصويت .

٥٩- ولاحظ ممثل الولايات المتحدة ان مجلس الوصاية قد قام في مناسبات سابقة بضم ممثلين عن الدول غير الاعضاء في المجلس الى عضوية البعثات الزائرة ، ولا سيما البعثات المكلفة بمراقبة الاستفتاءات العامة بانواعها . ونظرا لاهمية اعمال تقرير المصير الوشيكة الحدوث في ثلاثة من الكيانات الميكرونيزية ، ترحب الولايات المتحدة ترحيبا كبيرا بضم دول اخرى من منطقة المحيط الهادئ الى تلك البعثات .

٦٠- وذكر ممثل المملكة المتحدة ان حكومته لن تتردد في الموافقة على طلب السلطة القائمة بالادارة عقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية ، كما انها مستعدة بنفس الدرجة لتأييد الطلب المتعلق بايفاد بعثات زائرة لمراقبة الاستفتاءات العامة ، التي سوف تشكل اعمالا هامة من اعمال تقرير المصير من جانب شعب بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وقال ان الوظائف الجوهرية لمجلس الوصاية رصد التقدم الذى تحرزه شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية نحو تحقيق الاهداف الاساسية لنظام الوصاية كما هو مبين في المادة ٧٦ من الميثاق .

٦١- وأشار ممثل المملكة المتحدة الى ان مجلس الوصاية كان قد اكد من جديد في آخر تقرير له الى مجلس الأمن (٨) حق شعب ميكرونيزيا غير القابل للتصرف . في تقرير المصير بما في ذلك حقه في الاستقلال ، وفقا للميثاق واتفاق الوصاية . واضاف قائلا ان المجلس قد دأب على ارسال بعثات لملاحظة معالم التطور الدستورى لكل اقليم مشمول بالوصاية . ولذلك فانه لا يمكن أن يكون هناك أى شك ، في ان المجلس سيتجاوب في هذه المناسبة ايضا مع الطلب الوارد من السلطة القائمة بالادارة ومع رغبات الحكومات الدستورية الثلاث في الاقليم المشمول بالوصاية .

٦٢- وقال ممثل المملكة المتحدة ان جميع الوفود الممثلة في دورات المجلس الاخيرة قد لاحظت موجة الاحباط العالية في الاقليم المشمول بالوصاية بسبب التأخر في الاتفاق على اساس لانهاء اتفاق الوصاية . وكان كل من حكومة وشعب جزر ماريانا الشمالية ، المفهوم بالطبع حرصهما على انهاء اتفاق الوصاية في اقرب موعد ، قد قررا في عام ١٩٧٥ المركز السياسي الذى يرغبان في اعتماده بدلا من الوصاية . وقال ان وفده قد لمست احاسيسه الاقتراحات التي سمعها في المجلس والتي مؤداها ان ادامة الوصاية عندما لا تكون مرغوبة من قبل شعب الاقليم المشمول بالوصاية يمكن ان تبلغ حد شكل جديد من اشكال الاستعمار. ولذلك فقد رحبت حكومته بالنجاح الذى اختتمت به المفاوضات التى جرت في الاشهر الاخيرة بين السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية الثلاث . وقال ان المسألة التى يتعين عرضها على الشعب عما قريب في استفتاء شعبي هي ما اذا كانت اتفاقية الارتباط الحر تلبي مطامحه بشكل كاف . وقال ان المملكة المتحدة ترحب بما ذكر من انه لن يطلب من شعب الاقليم الاجابة على اتفاقية الارتباط الحر " بنعم " أو " لا " بكل بساطة ، بل سيحصل أيضا على فرصة الاختيار بين التفاوض في سبيل الاستقلال أو في سبيل علاقة أوثق مع الولايات المتحدة ، وذلك كبديلين للارتباط الحر .

٦٣- وذكر ممثل المملكة المتحدة ان وفده يشاطر الاهتمام الذى اعرب عنه مقدمو الالتماسات خلال دورة المجلس الحالية بضرورة وجود برامج كافية للتوعية السياسية في جميع الكيانات الثلاثة . وقال ان وفده كان سعيدا بسماع ما قاله ممثل السلطة القائمة بالادارة ومفاده ان العمل جار في بالاو منذ بضعة اشهر في برنامج قوى وموضوعي للتوعية السياسية . وقال ان وفده يؤكد بشدة اهمية العمل النشط على ايجاد برامج مماثلة في جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وانه على ثقة بان هذا هو ما يحصل .

٦٤- واشار ممثل المملكة المتحدة الى ان اشراك دول غير اعضاء في المجلس في البعثات الزائرة يكون مما يتماشى مع اهمية اجراءات تقرير المصير ومع تزايد الصلات بين شعب ميكرونيزيا وجيرانه ، وهي الصلات التى رحب بها المجلس مرارا . وقال انه يعتقد ان ذلك الاقتراح مبدع وملائم ويتبع سوابق اوجدتها ممارسات المجلس السابقة ، وان المادة ٩٥ من النظام

الداخلي للمجلس تسمح به بوضوح . وبناء عليه فان وفده يقترح ان يقوم رئيس المجلس بالتشاور على وجه الاستعجال مع بلدان منطقة المحيط الهادئ ليتأكد عما اذا كانت هذه البلدان راغبة في قبول دعوة من المجلس للاشتراك في البعثات الزائرة المقترح ايفادها الى الكيانات الثلاث .

٦٥- وأشار ممثل المملكة المتحدة الى الالتماسات المقدمة من العصبة الدولية لحقوق الانسان ومن المحفل المعني بائتلاف ميكرونيزيا ، فقال ان وفد المملكة المتحدة يجد نفسه متعاطفا الى حد كبير مع دعوتهما الى اجراء استفتاءات شعبية فورية في جميع الكيانات الثلاثة وهو ما كان وفده سيفضله لاسباب متباينة . بيد ان وفده يرى انه مضطر الى ان يولي اهتمامه لرغبة الحكومات الدستورية في الاقليم التي تم الاعراب عنها بكل جلاء والذي مؤداها الشروع بشكل افرادي في استفتاءاتها بمجرد ان يتاح لشعوبها الوقت الكافي للتعرف على الاتفاقات الموقعة باسمها . وقد اتبعت الحكومات الثلاث ، في هذا الصدد ، السابقة التي اوجدتها جزر ماريانا الشمالية في عام ١٩٧٥ . ولذلك ليس من الصواب ان يلح المجلس على اجراء استفتاءات شعبية متزامنة مخالفا لرغبات الحكومات الدستورية المعنية .

٦٦- ولاحظ ممثل فرنسا ان الاستفتاءات الشعبية في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة ستؤدي في نهاية المطاف الى انهاء اتفاق الوصاية ، وقال ان هذه الاستفتاءات ذات اهمية كبيرة ليس بالنسبة لشعوب ميكرونيزيا فحسب ، بل بالنسبة للامم المتحدة ايضا بالنظر الى انه من مسؤولية المجلس ضمان ان تكون جميع الاجراءات المؤدية الى انهاء ذلك الاتفاق منسجمة مع احكام المادة ٧٦ من الميثاق . وبناء عليه ، فانه من الجوهري ان يبلغ اهالي الاقليم المشمول بالوصاية تبليغا كاملا تاما بالخيارات المختلفة المتاحة لهم بموجب تلك المادة ، وان تكون ثقافتهم السياسية كافية وفوق كل جدل ؛ وان يتم الاعراب عن ارادتهم بكل حرية ، وان يكون في مقدور الامم المتحدة الاشراف على اجراء الاستفتاء الشعبي على النحو الواجب وبوجه خاص ، ان تكون الظروف التي سيتخذ فيها الميكرونيزيون قرارهم ديموقراطية تماما .

٦٧- ولاحظ ممثل فرنسا بوجه خاص تأكيدات السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التوعية السياسية وباتاحة الفرصة لاهالي بالاو لاختيار الارتباط الحر او ، في حال رفضهم ذلك الاستقلال او الدخول في علاقة اوثق مع الولايات المتحدة . وأضاف قائلا ان اهالي جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة يجب ان تتاح لهم الفرصة للاستفادة من برنامج تثقيفي سياسي شامل وللاختيار بين بدائل مختلفة مماثلة للبدائل التي اقترحت من اجل شعب بالاو .

٦٨- وقال ان وفد فرنسا يؤيد الاقتراح الذى قدمه ممثل الولايات المتحدة والذى يرحب باشراك ممثلي دول منطقة المحيط الهادئ في البعثات الزائرة ، نظرا للاهمية التى تتسم بها عملية تقرير المصير الجارية في الكيانات الميكرونيزية الثلاثة . وقال انه بالنظر لاهمية الاستفتاءات الشعبية المقررة ، فانه من الطبيعي جدا ان تشترك دول المنطقة في مهمة المجلس وهو عرف تقليدى درجت عليه الامم المتحدة . وقال ان المادة ٩٥ من النظام الداخلي للمجلس قد اوضحت انه من الافضل ان تتضمن البعثات المرسلة الى الاقاليم المشمولة بالوصاية ممثلا او اكثر من الممثلين في المجلس . ولذلك فواضح انه يمكن للبعثات ان تتضمن ممثلين عن الدول غير الاعضاء في مجلس الوصاية . ونظرا للأهمية الخاصة للبعثات ، التى مهمتها مراقبة الاستفتاءات الشعبية المؤدية الى انهاء اتفاق الوصاية ، فانه من الجوهرى بشكل مطلق ان يشترك في هذه البعثات ممثلون عن الدول المجاورة .

٦٩- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان المفاوضات مع اجزاء ميكرونيزيا افراديا ، وصياغة اتفاقية الارتباط الحر وما يتبعها من اتفاقات ، والتحضير لاجراء الاستفتاءات الشعبية ، يمثل مراحل متعاقبة في تنفيذ مختلف ادارات الولايات المتحدة لسياسة واحدة تتمثل في تجزئة الاقليم المشمول بالوصاية وتسليحه وابتلاعه وفي تحويله الى ذيل استعمارى للولايات المتحدة . وقال انه من الواضح ان هدف ارسال بعثات زائرة لمراقبة الاستفتاءات الشعبية في ميكرونيزيا هو اضفاء بعض الشرعية على الاعمال غير القانونية التى تقوم بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بذلك الاقليم كما انه محاولة لتغطية ضم اجزاء منفردة من ذلك الاقليم بشهادة موقعة من قبل بعثات مراقبة تابعة لمجلس الوصاية . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة ، التي تلقت انتدابا من الامم المتحدة بالوصاية على ميكرونيزيا ، ما فتئت تستعمله كحجاب لانتزاع ذلك الاقليم عمليا وانها ما فتئت تنتهك أحكام المادة ٨٣ من الميثاق .

٧٠- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان ميكرونيزيا هي في الوقت الحاضر من اكثر بقاع العالم تأخرا وتخلفا . وان تطويرها قد آخر بخبث مدبر بقصد ربط ذلك الاقليم كليا باقتصاد الولايات المتحدة وجعله غير مكتف ذاتيا ومعتمدا على صدقاتها ، ومن ثمة استعمال هذه الحالة للزعم بأن ميكرونيزيا ليست في وضع يسمح لها بالعيش كدولة مستقلة ، بدون الولايات المتحدة . وقال ان الميكرونيزيين الذين تكلموا في مجلس الوصاية قد دأبوا على الاشارة الى الوضع الاقتصادى والاجتماعي المنكوب في اقليمهم والى ان حالة الاقليم في الوقت الحاضر تكاد تكون اسوأ مما كانت عليه قبل وضع الاقليم تحت وصاية الولايات المتحدة .

٧١- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان شعوب ميكرونيزيا نشطة بشكل مطرد وحازمة في النضال في سبيل حقوقها المنتهكة . وقال انه من حزيران/يونيه الى تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ حصلت مظاهرات احتجاج جماعية من قبل الاهالي المحليين في جزيرة كواجاليين المرجانية الحلقية ضد استخدام أرضهم كموئى عسكرى . وقد اشترك في تلك المظاهرات، كما جاء في بيانات الصحافة بالولايات المتحدة ، اكثر من ٨٠٠ شخص . وأضاف قائلا ان اهالي جزر مارشال ما فتئوا يطلبون بشكل مطرد الاستقلال لبلدهم .

٧٢- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة حلت كونغرس ميكرونيزيا الذى دعا الى وحدة وسلامة أراضي الاقليم المشمول بالوصاية بأكمله وتحقيق استقلاله ، وان الولايات المتحدة ظلت طيلة ١٣ سنة تستغل خطورة حالة شعب الاقليم المشمول بالوصاية في محاولة منها لأن تفرض على اجزاء منفردة من اقليم ميكرونيزيا اتفاقات مذلة تحرم السكان الى الابد من حقهم في الاستقلال . وكان هذا بالضبط هو طابع وغرض اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات المتفرعة عنها التي باعت ميكرونيزيا الى البنتاغون ، متجاهلة حقوق ومصالح الشعب هناك . وليس لحكومات ميكرونيزيا الحق في أن تقرر بنفسها انهاء الاتفاقية دون موافقة الولايات المتحدة . ولو ظهرت مثل هذه النية لدى حكومات ميكرونيزيا لتعين عليها ان تنفذ ذلك باستفتاء عام اخر يجرى تحت اشراف الولايات المتحدة . وحتى لو نجح سكان الكيانات بشكل ما في اتخاذ قرارات لانهاء الاتفاقية خلال ٥٠ سنة فستظل الولايات المتحدة تحتفظ بجميع حقوقها وامتيازاتها في استخدام اقليم ميكرونيزيا عسكريا لمدة نصف قرن ، لأن مواد الاتفاقية المتعلقة بما يدعى بمسألتي الامن والدفاع تظل سارية المفعول حتى لو لم تعد الاتفاقية نافذة . وهذا هو بالضبط ما يجعل سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في الاتفاقية وفي اتفاقاتها الفرعية تشكل تهديدا خطيرا لأمن شعب ميكرونيزيا وبلدان أخرى في اسيا واوقيانوسيا تتاخم تلك المنطقة .

٧٣- ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي انه قبل ستة شهور فقط تحدث ممثلو السلطة القائمة بالادارة والميكرونيزيين أنفسهم في الدورة العادية لمجلس الوصاية عن برنامج واسع في التثقيف السياسي لسكان الاقليم . وباستطاعة المرء ان يتصور مدى اتساع ما يسمى ببرنامج التثقيف السياسي وهو يرى ان الفترة بين تاريخ انتهاء المفاوضات وتاريخ اجراء الاستفتاء العام لا تزيد على شهر ونصف الا بقليل .

٧٤- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان وفده سأل مرارا السلطة القائمة بالادارة عن المكانة التي سوف يحتلها في برنامج التثقيف السياسي تفسير حق شعب ميكرونيزيا في الاستقلال وفوائد هذا المركز . وأجابت السلطة القائمة بالادارة بانه لو رفض شعب ميكرونيزيا الاتفاقية لكان على الولايات المتحدة ان تنظر في امكانية التماس خيارات أخرى . وقد أحالت الولايات المتحدة ما يمثل في الواقع حق الشعوب غير القابل للتصرف في الاستقلال الى شيء أشبه باختيار غير واضح .

٧٥- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى رسالة الولايات المتحدة التي تطلب عقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية فذكر ان الرسالة أشارت الى ان باستطاعة الميكرونيزيين اذا لم يوافقوا على الاتفاقية ان يطلبوا من حكوماتهم اجراء مفاوضات حول الاستقلال أو توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة . وكالعادة ، تحدثت الولايات المتحدة فقط عن ان باستطاعة الميكرونيزيين ان يطلبوا من حكوماتهم اجراء مفاوضات ، ولم تتحدث عن قيامهم باتخاذ قرارات تتعلق بسيادتهم وتعبر عن ارادتهم في التمسك بحقوقهم غير القابلة للتصرف .

٧٦- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان احدا لم ير في الدورة الاستثنائية الحالية للمجلس أى ممثلين من الاقليم المشمول بالوصاية يمكن سؤالهم كيف يمكن للاستفتاءات التي تقترحها الولايات المتحدة ان تخدم مصالح الميكرونيزيين . وفيما يتعلق بمعرفة الميكرونيزيين أو عدم معرفتهم بامر محتويات الاتفاقية واتفاقاتها الفرعية وبأمر الاستفتاء المقبل ، قال الممثل السوفياتي ان الودنغ وكوشيبا عضوى مجلس الشيوخ قد ارسلا برقية الى رئيس المجلس (انظر T/PET.10/202) سألا فيها عن جوهر الاستفتاء العام المقبل وما يوجد فيه من خيارات أخرى ،غير الموافقة على الاتفاقية ، يستطيع المشتركون في الاستفتاء الاقتراع عليها . واكد ممثل الاتحاد السوفياتي ان البرقية لم ترد من سكان بسطاء في الاقليم وانما من عضوين في مجلس الشيوخ ينبغي عليهما ان يعرفا ما يدور .

٧٧- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الملتمسين في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للمجلس قد أصابوا عندما ذكروا ان شعب ميكرونيزيا ليس مستعدا لاجراء الاستفتاء العام . وكانوا محقين تماما في قولهم ان اجراء الاستفتاءات في مختلف أنحاء ميكرونيزيا ، يمثل خطوة أخرى نحو تمزيق وحدة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وتشبيت تجزئته .

٧٨- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان السكان لم يهيأوا للاستفتاءات العامة ، ولم يحصلوا على تفسير لاختيار كبير مثل ايثار الاستقلال لبلدهم . وسوف تجرى الاستفتاءات لا في ظروف من حرية الاختيار وانما في ظروف يعتمد فيها الشعب تماما على سلطات السلطة القائمة بالادارة . ولم يعرف الشعب شيئا سواء عن سير المفاوضات أو عن الحاجة الفعلية الى تلك العلاقات التعاهدية التي يطلب منهم ان يعبّروا عن رأيهم فيها . وتمثل الاستفتاءات العامة في حد ذاتها وسائل لتقطيع أوصال الاقليم

المشمول بالوصاية بصورة غير قانونية انتهاكا لاتفاق الوصاية واعلان انهاء الاستعمار . وقد ابرمت اتفاقية الارتباط الحر واتفاقاتها الفرعية بقصد تغيير مركز الاقليم المشمول بالوصاية ومصير شعب ميكرونيزيا ، ويتم اجراء استفتاء عام للموافقة عليها من وراء مجلس الامن ، مما يناقض ميثاق الامم المتحدة .

٧٩- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان ما هو مقترح على مجلس الوصاية وعلى بعثاته هو ان تؤكد نتائج استفتاءات عامة تجرى في اقليم مشمول بالوصاية بشأن معاهدة من معاهدات الاستعمار الجديد مفروضة على شعب ذلك الاقليم المشمول بالوصاية . والمطروح على المجلس هو اقتراح بتأكيد نتائج استفتاءات عامة كل الغرض من اعدادها وتنظيمها هو تحقيق الاهداف التوسعية للسلطة القائمة بالادارة . واجهزة الاستفتاءات العامة غير معروفة لمجلس الوصاية . وبهذا تسند الى المجلس مهمة البصم على نتائج انشطة السلطة القائمة بالادارة التي تنافي ميثاق الامم المتحدة والمطروحة على الامم المتحدة لجعلها تواجه أمرا واقعا .

٨٠- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة تحاول ان تفرض على الامم المتحدة دور المساعد في ضم اقليم مشمول بالوصاية وفي احالته تماما الى اقليم مستعمر . ولا يستطيع الاتحاد السوفياتي الموافقة على ان يكون لمجلس الوصاية دور كهذا يناقض روح الميثاق ونصه ، والتزامات الامم المتحدة المتعلقة بممارسة الوصاية على ميكرونيزيا ، واعلان انهاء الاستعمار . ولذلك يعارض الوفد السوفياتي ارسال بعثة واحدة أو اكثر من المجلس لمراقبة ما يدعى بالاستفتاءات العامة في الاقليم المشمول بالوصاية .

٨١- وقال انه فيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى ان تضم البعثات الزائرة ايضا ممثلين من دول في منطقة المحيط الهادئ ليست اعضاء في مجلس الوصاية ، يرى الوفد السوفياتي ان هذا غير مقبول لاعتبارات من حيث المبدأ . ذلك ان ضم ممثلي دول ليست أعضاء في المجلس الى البعثات سيغير من طبيعة البعثات . وبغض النظر عن تعذر تبرير الآثار المالية المترتبة على مثل هذا القرار ، فانه لا يتفق مع فهم وفده للنواحي الدستورية .

٨٢- وقال ان الوفد السوفياتي يرى ان على الامم المتحدة وأجهزتها المعنية وهي تواجه اجراءات ضم تعسفي من السلطة القائمة بالادارة ان تهب للدفاع عن

حق شعب ميكرونيزيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال بصورة حقيقية لا وهمية ، وينبغي عليها ان تتخذ ما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة من اجراءات لمنع المحاولات الرامية الى جعل العالم يواجه امرا واقعا هو تحويل ميكرونيزيا الى مستعمرة جديدة للولايات المتحدة .

٨٣— ورد ممثل الولايات المتحدة على التعليقات التي ابداها الاتحاد السوفياتي فقال ان الاتحاد السوفياتي تتسلط عليه سياسة انهاء الاستعمار وانه لا يهتم كثيرا بحقائق تقرير المصير . والمعهود في الامم المتحدة انها تعترف بثلاثة خيارات سياسية لأى اقليم هي : الاندماج في دولة أمة اخرى ، والارتباط الحر مع دولة اخرى ، والاستقلال المطلق . وكل هذه الخيارات متاحة لشعوب ميكرونيزيا . ولا وجود لأى " استيعاب مموه " . وسيختار الناخبون في ميكرونيزيا مستقبلهم السياسي ولن يقرر لهم مسبقا ؛ كما ان الولايات المتحدة لن تشوه تراثها بأن تطلب منهم المضي في أى طريق آخر . وهم لم يتحدثوا في الدورة الاستثنائية عن تغيير في الوصاية وانما عن مراقبة شعوب ميكرونيزيا لاجراءات تقرير المصير التي يتوخاها تماما بل يدعو اليها ميثاق الامم المتحدة ، فضلا عن اتفاق الوصاية . وقد طرحت على اهالي ميكرونيزيا كل أنواع المستقبل السياسي المتاح لأى اقليم بموافقة صريحة من السلطة القائمة بالادارة .

٨٤— وقال ممثل الولايات المتحدة ان حملة التثقيف السياسي بدأت في بالاو في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وان من المقرر اجراء الاستفتاء العام في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ . وستشهد بالاو قبل حلول موعد الاستفتاء شهورا من التثقيف السياسي الموضوعي المكثف عن طريق وسائط الاعلام الجماهيرى والاتصال الشخصي . وليس في هذا تسرع ولا اكراه على اتخاذ قرار سياسي .

٨٥— وقال ممثل الولايات المتحدة ان مجلس الوصاية ظل طيلة سنين يحاط علما بان حكومات ميكرونيزيا وحكومة الولايات المتحدة تعتزم ان تجعل الامم المتحدة تراقب هذه الاستفتاءات . وعملية الاستفتاء العام ، التي قد لا تكون مألوفة لدى البعض ، عملية مباشرة وبسيطة يمارسها العالم الحر بانتظام بالغ . فالانتخابات والاستفتاءات والاستفتاءات العامة وكافة أنواع التصويت هي جوهر حياتهم السياسية ، وهي مألوفة تماما لدى معظم اعضاء المجلس ولا تحتاج الى تفسير . ومسألة الاقتراع مسألة معلنة ، وقد أوضح وفده في عدة مناسبات انه سوف يشمل كافة أنواع المستقبل السياسي المتاحة لشعوب ميكرونيزيا .

٨٦— وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان الوحدة مفهوم له اهميته ، يخدم بالتأكيد أغراض الملاءمة الادارية للدول الخارجية ، ولكن ليست له علاقة تذكر بحقائق الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في ميكرونيزيا . وقد عارضت سياسة الولايات المتحدة التجزئة ، خلافا لما يريد ممثل الاتحاد السوفياتي أن يحمل المجلس على تصديقه . ووافقت الولايات المتحدة على مضض في نهاية الامر على ان تتفاوض مع جزر ماريانا الشمالية بمفردها في ١٩٧٢ ، وادى ذلك الى العهد الصادر في ١٩٧٥ (٩) ، ثم مع اهالي بالاو وجزر مارشال في ١٩٧٧ ، وثبتت صحة هذا القرار في ١٩٧٨ عندما رفضت هاتان المنطقتان التصديق على دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة (١٠) .

٨٧— وذكر ممثل الولايات المتحدة ان تهمة " اضفاء الطابع العسكرى " على الاقليم المشمول بالوصاية اتهام خداع اخر . ولو كانت الولايات المتحدة مهتمة باضفاء الطابع العسكرى على الاقليم المشمول بالوصاية لكانت بالتأكيد قد فعلت ذلك خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية عندما كانت لها فعلا سلطة غير محدودة بمقتضى أحكام اتفاق الوصاية . ولا توجد بعد مرور اكثر من جيل على وجود الادارة الامريكية هناك سوى منشأة عسكرية واحدة هي " مرمى الصواريخ في كواجالاين " التي لا يقيم فيها سوى ٣٠ فردا من جيش الولايات المتحدة ، أما غير ذلك فمتروك تشغيله تماما للمقاولين . وتوجد عدة أفرقة للعمل في الخدمة الوطنية يضم كل منها ١٣ شخصا من مختلف الدوائر ، كما توجد محطة بحرية لخفر السواحل في ياب يعمل فيها حوالي ٢٠ شخصا .

٨٨— وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان الاتفاقية واتفاقاتها الفرعية اكثر تقييدا بكثير من اتفاق الوصاية . فلم تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها في جزر مارشال بأية حقوق تتجاوز ما كان لديها أصلا في محطة اختبار الصواريخ . وهي لا تلتمس أية حقوق أيا كانت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة . وقد احتفظت لنفسها في بالاو وهي صغرى الولايات الثلاث ، بحقوق التصرف عند الاقتضاء التي تستطيع ممارستها في يوم ما ، ولكن ليست لها في الوقت الحاضر أية نية او خطط لتشييد مرافق في بالاو .

٨٩ - وفيما يتعلق بالصياغة التي وردت في ورقة الاستفتاء الشعبي المتفق عليه في بالاو للجزء المتعلق بالمواد المشعة والكيماوية والبيولوجية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان وضع هذا السؤال في الورقة وصياغته كانا نتاجا لاتفاق بين مفاوضي بالاو ومفاوضي الولايات المتحدة . وقد رأت حكومة بالاو أن وضع السؤال والموافقة عليه من أغلبية من ثلاثة أرباع ، ضروري طبقا لأحد احكام دستور بالاو كيما يمكن ان يتمشى حكم آخر في نفس الدستور مع اتفاقية الارتباط الحر . ومرة أخرى ، فقد رأى الفرعان التنفيذي والتشريعي في تلك الحكومة ان صياغة السؤال في ورقة الاقتراع كانت صياغة مناسبة .

٩٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة انه في حين ان اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات الفرعية ستسمح بتخزين أسلحة نووية أو كيماوية في بالاو ، بشروط محددة وضمانات صارمة ، الا أن حكومته ابلغت حكومة بالاو مرارا بأنها ليست لديها أية خطط لتخزين هذه الأسلحة . وقال ان السلطة التي منحت للولايات المتحدة لجلب هذه الأسلحة الى بالاو أو نقلها عبرها هي ، مع ذلك ، سلطة ضرورية اذا اريد للولايات المتحدة ان توفي بمسؤولياتها في الدفاع عن بالاو وبالتزاماتها الدفاعية العالمية ، عندما تقتضي الضرورة ذلك . وأضاف ان برنامج الاعلام الجماهيري في بالاو يتناول باسهاب الاحكام ذات الصلة بهذا الموضوع والواردة في الاتفاقات وكذلك المسألة ذات الصلة الواردة في ورقة الاقتراع .

٩١ - واضاف ممثل الولايات المتحدة قائلا ان حكومات ميكرونيزيا تصر بصفة خاصة على ان تحدد بالكامل تعهدات الولايات المتحدة ازاءها أثناء فترة الارتباط الحر وأن يتحدد أيضا ما لهذه الحكومات من حقوق في سياق تلك العلاقة . وقد أسهم هذا الاعتبار ، بالاضافة الى اعتبارات أخرى ، في جعل اتفاقية الارتباط والاتفاقات التابعة لها طويلة ومنفصلة .

٩٢ - وأشار ممثل الولايات المتحدة بصفة خاصة الى القلق المعرب عنه من ان الناخبين في بالاو ، وبالتالي ، في الولايات الحكومية الأخرى ، لن يكون لديهم الوقت الكافي لفهم مبادئ الارتباط الحر واحكام الاتفاقية المفصلة والاتفاقات التابعة لها ، وخاصة ان هناك تعديلات قد ادخلت على الاتفاقية والاتفاقات الأخرى في بالاو في الآونة الأخيرة . وقال تعليقا على ذلك ان برنامج الاعلام الجماهيري الرسمي لأغراض الاستفتاء في بالاو قد بدأ في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، ومع ذلك فعملية التوعية قد استغرقت فترة أطول بكثير . وقد اقترح مفهوم الارتباط الحر لأول مرة في مؤتمر ميكرونيزيا عام ١٩٧٠ وتم الاتفاق على المبادئ الأساسية ونشرت تلك المبادئ في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، ووقعت الولايات المتحدة وبالاو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بالأحرف الأولى اتفاقية كاملة تقريبا

للارتباط الحر وثلاثة من أهم الاتفاقات الثنائية المتصلة بها . وقد ظل شعب ميكرونيزيا فترة يناقش بصورة مسهبة مبادئ الارتباط الحر والوثائق التي تحوى هذه المبادئ . وقد وقعت حكومات ميكرونيزيا الثلاث على اتفاقية الارتباط الحر في حرية ودون أى ضغط أو قسر من جانب الولايات المتحدة أو أى طرف اخر . وكان من رأى الولايات المتحدة وبالاوانه في امكان الناخبين في بالاو ان يفهموا بل وسيفهمون التعديلات التي جرت في الآونة الأخيرة على الاتفاقية وبعض الاتفاقات التابعة لها مثلما فهموا بالفعل المبدأ الأساسي للارتباط الحر القائم منذ أمد طويل .

٩٣ ــ وفيما يتعلق بما قيل في مجلس الوصاية وغيره من أن الولايات المتحدة لا تقوم طبقا للميثاق بالوفاء بالتزاماتها نحو تشجيع التطور السياسي للاقليم المشمول بالوصاية كي يحصل على الاستقلال ، قال ممثل الولايات المتحدة ان هذا الاتهام لا أساس له على الاطلاق . واضاف قائلا ان الولايات المتحدة تمتثل تماما وعن طيب خاطر الى حكم المادة ٧٦ من الميثاق وتوفي ما عليها من التزامات يفرضها اتفاق الوصاية . ونعتقد ان توطيد المؤسسات والمبادئ الديمقراطية كوسيلة لحل القضايا السياسية قد تحقق الى حد كبير في اقليم الوصاية .

٩٤ ــ وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان اتفاقية الارتباط الحر ليست اتفاقية غير قابلة للالغاء : فطبقا لشروط الاتفاقية يمكن في أى وقت تغيير المركز الذى تقضي به الاتفاقية . واذا اعتمدت الاتفاقية فسوف تكون متمشية مع المعايير القانونية الدولية المعترف بها لتقرير المصير عن طريق الارتباط الحر ، وسيتم الدخول في الترتيبات بحرية من خلال عمليات مستنيرة وديمقراطية . وسوف يكون للمناطق المرتبطة ارتباطا حرا الحق في وضع الدساتير الخاصة بها دون أى تدخل خارجي ، ويمكن لأى طرف انهاء هذا المركز السياسي ، الارتباط الحر ، في أى وقت .

٩٥ ــ اما فيما يتعلق بما أشير اليه في مجلس الوصاية من الخروج عن المبدأ الأصلي الخاص باجراء الاستفتاء على اتفاقية الارتباط الحر في آن واحد ، فقد ذكر ممثل الولايات المتحدة انه كما حدث في عدد من التطورات الأخرى أثناء فترة المفاوضات الطويلة التي جرت لانهاء اتفاق الوصاية ، فان الخروج عن مبدأ الآنية هذا قد حدث نتيجة لمبادرة من ميكرونيزيا ، وافقت عليها الولايات المتحدة بعد تردد .

٩٦ ــ ثم أشار ممثل الولايات المتحدة الى انه من الصحيح ان البند ٤١٢ من الاتفاقية مازال يشير الى ضرورة "اجراء الاستفتاء في آن واحد" في الولايات الحكومية الثلاث . وقال انه رغم ذلك فان الولايات المتحدة قد اقترحت ، من أجل التوفيق بين الرغبات التي

أبدتها الحكومات الميكرونيزية باجراء الاستفتاء في الولايات الحكومية المختلفة عندما تكون مستعدة لذلك — اقترحت ان ينقح هذا البند الذى يسمح باجراء الاستفتاء في الولايات الحكومية الثلاث في مواعيد مختلفة . وقد وافقت بالاورسيا على الاقتراح ووافقت عليه بصفة غير رسمية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية . وسوف ينشر الاقتراح بمجرد اعلان الحكومات الموقعة موافقتها الرسمية عليه .

٩٧ — وقال ان الولايات المتحدة على وعي بدورها بوصفها السلطة القائمة بادارة الاقليم المشمول بالوصاية وتدرك مسؤولياتها ازاء تحقيق الحكم الذاتي واقامة المؤسسات الدستورية. وقال ان الولايات المتحدة تعترف بحق شعب ميكرونيزيا في تحديد مصيره السياسي . ولقد أعرب شعب ميكرونيزيا عن تفضيله للارتباط الحر ، ومع ذلك فقد نصت الاتفاقية على أن من حقه انفراديا ان يختار في أى وقت أى مركز سياسي آخر بديل .

٩٨ — وقال ممثل الولايات المتحدة ان سجل المفاوضات التي دارت حول المركز السياسي يبين ان حكومته تقبل بل وتؤمن فعلا بحق شعب ميكرونيزيا في تقرير المصير ، واضاف ان الولايات المتحدة دافعت عن هذا الحق ودعت الى تحقيقه وسعت الى تعزيزه . ومن اللازم أن يصدق شعب ميكرونيزيا والهيئات التشريعية في ميكرونيزيا على الاتفاقية والاتفاقات التابعة لها في استفتاءات عامة . وسوف يكون ذلك علامة بارزة فيما يتعلق بتقرير المصير كما توخاه الميثاق واتفاق الوصاية .

٩٩ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي فقال انه رغم ما قام به وفد الولايات المتحدة من القاء الشك حول كون ميكرونيزيا مستعمرة ، فان هذا الاقليم وارد على قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها اعلان تصفية الاستعمار وهو مستعمرة في رأى الأغلبية العظمى من دول العالم كلها . وتساءل لماذا لم تتمكن ميكرونيزيا حتى الآن من تحقيق الاستقلال بينما حققته بالفعل كل الأقاليم الكبيرة المشمولة بالوصاية وكثير من الأقاليم الجزرية في حوض المحيط الهادئ .

١٠٠ — وأضاف ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان التنمية في ميكرونيزيا ، بالمقارنة مع التنمية في الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية قد أخرت عن عمد بهدف سياسي محدد وهو ضم هذا الاقليم تماما الى اقتصاد الولايات المتحدة ، وجعله غير مكتف ذاتيا ومعتمدا على الولايات المتحدة . واذا أخذنا كأساس — جوهر المصالح التي تربط الولايات المتحدة بميكرونيزيا ، فسيلاحظ ان جوهر المشكلة أولا وقبل كل شيء ، هو استخدام الولايات المتحدة لهذا الاقليم عسكريا . وقال ان الشاغل الأول للسلطة القائمة بالادارة ليس مصالح شعب ميكرونيزيا بل ان هدفها كان ومازال ضم ميكرونيزيا لاستخدامها كرأس جسر ساحلي للولايات المتحدة كي تفرض سيطرتها على جزء كبير من المحيط الهادئ .

١٠١ — وسأل الممثل السوفياتي أليس حقيقة واقعة ان المفاوضات المتعلقة بمركز ميكرونيزيا لم تجر تحت اشراف الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الوصاية ، او اشراف الرأى العام الدولي ، وأن تلك المفاوضات جرت على أساس من اللامساواة وان شعب ميكرونيزيا ، وهو أحد اطرافها ، لم يكن طرفا مستقلا حرا في المفاوضات .

١٠٢ — ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي يقول ان ميكرونيزيا هي الآن غير مستقلة اقتصاديا أو سياسيا ولذلك فهي ليست قادرة على ان تختار الاستقلال المتاح لجميع شعوب الأقاليم غير المستقلة ، عن طريق الأمم المتحدة والميثاق واعلان تصفية الاستعمار . وفي الحالة الراهنة تتبع الانتخابات التي يجرى الاعداد لها في ميكرونيزيا لشعب غير مستعد ، مخططا وضعته السلطة القائمة بالادارة لتحقيق مصالحها الخاصة .

١٠٣ — ومضى الممثل السوفياتي قائلا ان صحافة الولايات المتحدة قد نشرت في الآونة الأخيرة انباء مؤداها ان السلطة القائمة بالادارة قد حاولت بمساطة استبعاد الاستقلال كبديل من أوراق الاستفتاء . والآن ، كان اختيار الاستقلال لنا يوجد في اول انتخابات يواجهها شعب ميكرونيزيا . ولن يتاح هذا الاختيار الا في المرحلة التالية ، اذا رفض شعب ميكرونيزيا الاختيار الأول ، وهو اتفاقية الارتباط الحر ، مع كل اتفاقاتها الفرعية ، من عسكرية وغيرها .

١٠٤ — وأكد الوفد السوفياتي انه طبقا للميثاق ، فان المسؤولية عن مصير الاقليم المشمول بالوصاية وعن انهاء الاستعمار هي في التحليل النهائي مسؤولية الأمم المتحدة . ولا يمكن ان تحدد الولايات المتحدة مصير الاقليم ، متجاهلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن . وقال ان أى تغيير في مركز ميكرونيزيا يجب الا يتم الا بموافقة مجلس الأمن .

١٠٥ — اما فيما يتعلق بما صدر عن الولايات المتحدة من تلميحات قصد بها الاساءة الى سياسات الاتحاد السوفياتي ، فان الأخير يرفضها ويرى انها محاولة من جانب وفد الولايات المتحدة لصرف انتباه مجلس الوصاية عن تلك السياسة البغيضة ، سياسة الضم ، التي تتبعها الولايات المتحدة ازاء شعب وأراضي الاقليم المشمول بالوصاية .

واو — تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، شباط/فبراير ١٩٨٣

١٠٦ — اتخذ مجلس الوصاية في دورته الاستثنائية الخامسة عشرة، في جلسته ١٥٤٣ المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، القرار ٢١٧٤ (د-إ-١٥) بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد، وبه قرر المجلس ايفاد بعثة زائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو وتبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٨٣ أو قرب ذلك التاريخ وتنتهي في أقرب وقت ممكن عمليا بعد اعلان النتائج.

١٠٧ — وتألفت البعثة الزائرة من السيد بول بوداديه (فرنسا) رئيسا، والسيد ستيفن ايغو (بابوا غينيا الجديدة)، والسيد بال رام (فيجي)، والسيد مارك غولدينغ (المملكة المتحدة).

١٠٨ — ونظر مجلس الوصاية في دورته الخامسة عشرة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، شباط/فبراير ١٩٨٣ (١١) وذلك في نفس الوقت مع التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة (٥).

١٠٩ — وفي الجلسة ١٥٥٩ المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٣، قدم ممثل فرنسا مشروع القرار T/L.1237 بشأن تقرير البعثة الزائرة، والذي اعتمد بعد ذلك بوصفه القرار 2176 (L) بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد. وفي فقرة المنطوق من القرار أحاط المجلس علما بتقرير البعثة وأعرب عن تقديره للأعمال التي أنجزتها البعثة بالنيابة عنه.

١١٠ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي، في تعليل تصويته السلبي، ان وفده كثيرا ما وجه الانتباه الى اجراءات الولايات المتحدة المتعلقة بالاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية والخاضع لادارتها، وهي اجراءات تستهدف تمزيق الاقليم المشمول بالوصاية ونسمه خرقا للميثاق ومراوغة لمجلس الأمن واستخفافا باعلان انهاء الاستعمار. وذكر أن المرحلة الأخيرة في سياسة السلطة القائمة بالادارة في ميكرونيزيا هي تنظيم وعقد استفتاء عام في بالاو، بالاشتراك مع السلطات المحلية من أجل اعطاء مركز منفصل لهذه المجموعات الجزرية تحت الشعار الكاذب الخاص بايجاد ارتباط حرّ مع الولايات المتحدة. وهكذا تستطيع الولايات المتحدة، عند قيامها بمنح مثل هذا المركز، تنفيذ ضم الاقليم. وأضاف أن الولايات المتحدة سبق أن استخدمت تكتيكات مشابهة؛ فقد دست على جزر ماريانا الشمالية في عام ١٩٧٥ مركز الكومنولث بالضم وذلك في شكل ارتباط سياسي مع الولايات

المتحدة . ومضى يقول ان الولايات المتحدة طلبت ايفاد بعثة زائرة الى الاقليم المشمول بالوصاية بزعم مراقبة الاستفتاء العام وذلك لاعطاء مظهر اشتراك الأمم المتحدة في تلك العملية غير المشروعة .

١١١ — واستطرد قائلا ان وفد الاتحاد السوفياتي صوّت ضد ايفاد بعثة الى ميكرونيزيا وأجزاء الاقليم المنفردة . ولا ينبغي بموجب الميثاق تنفيذ أي تغيير في مركز اقليم استراتيجي مشمول بالوصاية الاّ على أساس قرار يتخذه مجلس الأمن ، وليس لأي قرار آخر ، بناء على ذلك ، أي وضع قانوني ملزم . ولا يمكن لأية بعثة زائرة تدعي مراقبة الاستفتاء العام في الاقليم المشمول بالوصاية أن تخفي أو تبرر قرارا مثل القرار الذى نفذته الولايات المتحدة من طرف واحد . وهذا هو ما حدث في حالة البعثة الموفدة الى بالاو في عام ١٩٨٣ .

١١٢ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان البعثة الزائرة الى بالاو لم تقدم في تقريرها أي دليل مقنع لاثبات أن الاستفتاء العام في بالاو نفّذ وفقا للميثاق على أساس سليم وحرّ . وعلى النقيض من ذلك فان الصياغة الحريصة جدا للتقرير نفسها قد أشارت الى أن الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، انتهكت التزامها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية . وقد أيّدت ذلك بلباقة البيانات التي أدلى بها العديد من الملتمسين خلال الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة والدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، فضلا عن الاجراءات التشريعية المبينة في شكل التماسات مكتوبة ومراسلات يتلقاها المجلس في دورته الحالية من بالاو وأجزاء أخرى من العالم . وحتى تقرير البعثة اعترف أنه خلال الحملة السياسية في بالاو لم تحظ بالمناقشة الجادة سوى مسألة الارتباط الحر . وتشير الالتماسات المكتوبة والشفوية المقدمة في مجلس الوصاية الى أن الاستفتاء العام عقد في سياق استعدادات من طرف واحد ، وجو متحيّز سياسيا ، مما جعل من المستحيل ظهور تعبير سليم عن الارادة من جانب سكان بالاو .

١١٣ — وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن ثمة اقتراحا يُبدَى لقيام المجلس بدور سلطة من سلطات الأمم المتحدة ينبغي عليها الآن ، وهي في مواجهة الأمر الواقع ، أن تبصم على نتائج نشاط الولايات المتحدة المناقض للميثاق ، وأن تغطي ذلك بقلم الأمم المتحدة . وأردف بقوله ان وفده لا يمكنه أن يوافق على قيام مجلس الوصاية بمثل هذا الدور الذى يخالف نص الميثاق وروحه والالتزامات الواقعة على الأمم المتحدة لتنفيذ وأداء مهمتها المتعلقة بالوصاية على ميكرونيزيا .

١١٤- ونادى وفد الاتحاد السوفياتي بالقيام بكل ما يضمن السماح لشعب الاقليم المشمول بالوصاية بممارسة حقهم الشرعي غير القابل للتصرف في حرية وا ستقلال حقيقيين بما يتفق بالكامل مع ميثاق الأمم المتحدة واعلان انهاء الاستعمار ودون أى عائق .

١١٥- وأشار الممثل السوفياتي الى أن يورى فلاديميروفيتش آندروف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي كان قد ذكر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، في مناسبة الذكرى الستين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ما يلي :

"لقد احتل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خلال الستين عاما من وجوده مكانه بثبات في العالم باعتباره مدافعا صامدا عن قضية السلم والصداقة بين الشعوب واحترام حق جميع الشعوب في الاستقلال والحرية والتقدم ، وان أى شعب وأى دولة يبديان استعدادا للتعاون معنا على أساس هذه المبادئ سوف يلقيان لدى الاتحاد السوفياتي نيّة طيبة وقلبا مفتوحا ويدا ممتدة بالصداقة".

زاى- نيل الأقاليم المشمولة بالوصاية للحكم الذاتي أو الاستقلال والحالة في الأقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛ والتعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١١٦- قرر مجلس الوصاية في جلسته ١٥٥٨ المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٣ أن ينظر في البندين ١٢ و ١٣ من جدول أعماله معا .

١١٧- وفي الجلسة ذاتها وجلسته ١٥٦١ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ نظر مجلس الوصاية في هذين البندين . وخلال المناقشة قال ممثل المملكة المتحدة انه بالرغم من أن المجلس كان يعمل في الماضي بصورة وثيقة جدا مع الجمعية العامة في قضية الأقاليم غير الاستراتيجية ، فانه في حالة ميكرونيزيا ، وهي اقليم استراتيجي مشمول بالوصاية ، قدم المجلس تقريره الى مجلس الأمن مراعيا المادة ٨٣ من الميثاق التي أعطت كل وظائف الأمم المتحدة فيما يتعلق بذلك الاقليم الى مجلس الأمن .

١١٨- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أنشئت كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة . وبالرغم من صحة القول ان قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د-١٦) طلب من مجلس الوصاية مساعدة

تلك اللجنة في أعمالها وان مثل هذه المساعدة قدمت حقيقة من المجلس فيما يتعلق بالأقاليم غير الاستراتيجية المشمولة بالوصاية ، فان مثل هذه الأقاليم لم تعد موجودة . وذكر أن موقف وفده ، في هذه الظروف ، هو أن المجلس لم يعد يطلب منه مساعدة اللجنة في أعمالها .

١١٩ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن اعتماد الاعلان التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال الى البلدان والشعوب المستعمرة ، بمبادرة من الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان المجتمع الاشتراكي وبالتأييد الواسع النشيط من البلدان في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، سجل مرحلة جديدة في نضال الشعوب المقهورة من أجل تحررها . ولقد نهض هذا الاعلان ، وما يزال ، بدور هام في تقديم المساعدة الى الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في نضالها من أجل الحرية والاستقلال وفي تعبئة الرأى العام لدعم القضاء على الاستعمار .

١٢٠ - ومضى الممثل يقول ان الوفد السوفياتي يعتقد أن مجلس الوصاية دعى الى النظر بتعمق شديد في الموقف المتعلق بتنفيذ الاعلان بالنسبة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية والواقع تحت وصاية الولايات المتحدة . وكما ذكر وفد الاتحاد السوفياتي في دورات سابقة للمجلس ، فان السلطة القائمة بالادارة تجاهلت مسألة كيفية تنفيذ نصوص الاعلان بالنسبة لميكرونيزيا . وفي الواقع فان ميكرونيزيا قد مزقت ويجرى فرض مركز استعمارى جديد عليها بخطوات دائمة الازدياد . ويبين ذلك بجلاء أن سياسة الولايات المتحدة تتناقض مع الاعلان .

١٢١ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن ممارسة الحق غير القابل للتصرف في تقرير مصير واستقلال حقيقيين لا يزال يمثل مشكلة بدون حل لشعب ميكرونيزيا . ولهذا السبب فان للأمم المتحدة الحق في أن ترفع صوتها ضد كل مظاهر السياسة الاستعمارية الجديدة وضد تحويل اقليم مشمول بالوصاية الى رأس جسر يحرم وجوده شعب ميكرونيزيا من الاكتفاء الذاتي والاستقلال ويتناقض مع مصالح السلم والأمن الدوليين .

١٢٢ - وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى قرار الجمعية العامة ٣٥/١١٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ فقال ان الجمعية العامة نصت في خطة عملها من أجل التنفيذ التام للاعلان على جملة أمور منها أنه في حالة عدم التنفيذ التام فيما يتعلق باقليم بعينه ، تستمر الجمعية العامة في تحمل المسؤولية عن ذلك الاقليم الى حين نقل كل السلطات الى شعب الاقليم دون أية شروط أو تحفظات واتاحة الفرصة للشعب المعني لأن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان . وفي هذا الصدد فان

التعليقات التي أبديت والتي تفيد أن السلطة القائمة بالادارة مسؤولة فقط أمام مجلس الأمن ليست صحيحة لأنه على الرغم من الوضع الخاص لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية باعتباره اقليما استراتيجيا مشمولا بالوصاية فان هذا الاقليم يقع أيضا في صلب الاعلان نظرا لأن شعبه ليس حرا ولكنه موضوع تحت الوصاية . وفي الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة والواردة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (١٢) أحاطت اللجنة ، في جملة أمور ، باتفاق الوصاية المعقود بين السلطة القائمة بالادارة ومجلس الأمن بشأن ذلك الاقليم وأكدت من جديد أهمية ضمان ممارسة شعب الاقليم المشمول بالوصاية لحقوقه ممارسة كاملة وحرة ووفاء السلطة القائمة بالادارة بالتزاماتها . وأسفت اللجنة الخاصة لرفض السلطة القائمة بالادارة المتكرر التعاون معها ، وكررت تأكيد أن السلطة القائمة بالادارة ملزمة بأن تهيئ في الاقليم المشمول بالوصاية الظروف التي تمكن شعبه من أن يمارس بحرية ودون أي عائق حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. كما طلبت اللجنة من جديد الى السلطة القائمة بالادارة أن تحافظ على وحدة الاقليم المشمول بالوصاية الى أن يحين الوقت الذي يمارس فيه الشعب حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان .

١٢٣ — ولاحظ الممثل السوفياتي أن ممثل الولايات المتحدة يشير بصورة مستمرة الى المادة ٨٣ من الميثاق ، فقال ان ذلك لا يشكل أساسا لحرمان شعب ميكرونيزيا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على نحو حقيقي . فتنفيذ الاعلان في ميكرونيزيا من شأنه ألا يتعارض بأي صورة من الصور مع المادة ٨٣ ، بل انه يتسق معها تماما . ولا يوجد في تلك المادة ما يمنع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما الجمعية العامة ، من متابعة الحالة في ذلك الاقليم .

١٢٤ — وأعاد الوفد السوفياتي مرة أخرى التأكيد على موقفه الذي لا يتزعزع المؤيد للميثاق ، بما في ذلك المادة ٨٣ ، التي تنص على أنه لا يمكن اجراء أي تغيير في مركز الأقاليم الاستراتيجية المشمولة بالوصاية الا بمقرر من مجلس الأمن . ولا يمكن بالتالي للسلطة القائمة بالادارة أن تقوم باجراء هذا التغيير من جانب واحد .

١٢٥ — وشدد ممثل فرنسا على أن الميثاق واضح تماما فيما يتعلق بمسألة الأقاليم الاستراتيجية المشمولة بالوصاية . فقد وضعت الأحكام الواردة في المادة ٨٣ بحيث خول مجلس الأمن سلطات كاملة على هذه الأقاليم وطلب الى مجلس الوصاية تقديم المساعدة الى مجلس الأمن . وكان هذا هو القرار الذي اتخذه الموقعون على الميثاق في سان فرانسيسكو .

١٢٦ — وأشار ممثل فرنسا الى أن كلا من كونغرس الولايات المتحدة ومجلس الأمن قد وافق في عام ١٩٤٧ على الاتفاق المتعلق بالأقاليم الاستراتيجية المشمولة بالوصاية ؛

وأنه لم يسجل ، حسب علمه ، أى استعمال لحق النقض ضده في مجلس الأمن . وقال ان وفده يؤمن بأن الآباء المؤسسين كانوا حكماء في تفويض مجلس الأمن ومجلس الوصاية في المسؤولية عن الأقاليم الاستراتيجية المشمولة بالوصاية . وقال ان ما يعني وفده هو أن المسألة تقع بصورة واضحة في أيدى هذين المجلسين .

١٢٧ — وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده يضم صوته الى الملاحظات التي أبداها وفدا فرنسا والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالبنود قيد النظر . وذكر أن تقرير المصير يجرى في ميكرونيزيا تحت اشراف مجلس الوصاية . وقال ان مؤدى موقف حكومته أنه ليست هناك أية ولاية للجمعية العامة أو للجنة الخاصة على اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ؛ وبناء على ذلك ، فان التعاون أو التنسيق بين مجلس الوصاية والجمعية العامة أو أى من لجانها أمر غير ملائم على الاطلاق .

١٢٨ — وشدد ممثل الولايات المتحدة على أن الميثاق ينص صراحة في المادة ٨٣ على أن يباشر مجلس الأمن جميع وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، وقد خوّل المجلس بدوره مجلس الوصاية الاضطلاع ببعض تلك الوظائف فيما يتعلق بذلك الاقليم المشمول بالوصاية . وذكر أن اتفاق الوصاية يعيد تأكيد الولاية الخالصة لمجلس الأمن في هذا الشأن . ووفقا لذلك فان مجلس الوصاية لا يقدم تقاريره عن الاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية الا الى مجلس الأمن وليس ملزما بأى حال من الأحوال بمساعدة اللجنة الخاصة في نظرها في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

١٢٩ — واستطرد قائلا ان وفد الولايات المتحدة يلاحظ ، في هذا الصدد ، أن هذا الموقف قد دعمه المقرر الذى اتخذته اللجنة الرابعة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (١٣) ، فضلا عن مقررها الذى اتخذته في الدورة السابعة والثلاثين (١٤) ، بعدم اتخاذ أى تدبير بشأن الاجراء والمقرر المشكوك فيهما اللذين اتخذتهما اللجنة الخاصة باعتماد مشروع قرار يتعلق بالاقليم الاستراتيجي لجزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وتؤكد هذه السلطة القانونية والسياسية من جديد أن الموقف الذى اتخذته اللجنة الرابعة موقف ملائم بصورة لا يرقى اليها الشك . وقال ان مجلس الوصاية قد اضطلع باقتدار بدوره الصحيح بموجب الميثاق وان وفد الولايات المتحدة واثق من أن المجلس سيواصل ، مع اقتراب موعد انتهاء اتفاق الوصاية بصورة ناجحة ، القيام بهذا الدور دون تدخل هيئات أخرى . وقال ان هذا الانهاء يجرى وفقا للرغبات التي أعربت عنها شعوب ميكرونيزيا في استفتاءات حرة ومفتوحة ، يقوم بمراقبتها مجلس الوصاية ودول أعضاء في الأمم المتحدة من منطقة المحيط الهادئ .

١٣٠- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الانطباع الذى يعطيه ممثل الولايات المتحدة والذى مؤداه أن الجمعية العامة لم تؤكد من جديد مشروع القرار المقدم اليها ، ليس صحيحا تماما ، حيث أن المشروع قامت باعداده اللجنة الخاصة ؛ وان مضمون مشاريع القرارات تلك يؤيده الجميع تقريبا . وقال ان كون مشروع القرار لم يجر عليه التصويت عند ما عرض على الجمعية العامة كان مجرد نتيجة للمناورات والحيل الاجرائية ، ولكن المسألة لا تزال مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لأنها مدرجة في جدول أعمال اللجنة الخاصة .

١٣١- وفي الجلسة ١٥٦١ ، المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ، اقترح الرئيس أن يقرر مجلس الوصاية توجيه انتباه مجلس الأمن الى الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية في نهاية الدورة الخمسين والمتعلقة بحصول الاقليم المشمول بالوصاية على الحكم الذاتي أو الاستقلال وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وخاصة المادة ٨٣ منه ، والى البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الوصاية بشأن تلك المسألة .

١٣٢- واقترح ممثل الاتحاد السوفياتي اضافة ما يلي : " وأيضا من وجهة نظر تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " بعد عبارة " وخاصة المادة ٨٣ منه " . وقد رفض التعديل الذى اقترحه الاتحاد السوفياتي بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد .

١٣٣- وقد اعتمد النص بصيغته التي اقترحها الرئيس بأغلبية ٣ أصوات مقابل صوت واحد .

حاء — التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري ؛ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري

١٣٤ — في الجلسة ١٥٥٦ ، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، النظر في البندين ١٠ و ١١ من جدول أعماله معا .

١٣٥ — وفي الجلسة ذاتها ، نظر المجلس في هذين البندين . وخلال المناقشة ، ذكر ممثل الولايات المتحدة أن التمييز العنصري أمر تمقته حكومته وأن مجتمع الولايات المتحدة ومجتمع ميكرونيزيا ، بحكم القانون والعادة والثقافة ، يعارضان التمييز في أية صورة من صوره في الداخل وفي اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وقال ان وفده يضم صوته الى البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في كل من المناقشة العامة (انظر T/PV.1544) وفي تقديمه لتقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ (انظر T/PV.1544) . وقال ان تقرير البعثة يحمل شهادة بليغة على طبيعة مجتمع الولايات المتحدة المتعدد الأجناس والمتعدد الثقافات ، وهو ما يعتقد أن حكومته قد عكسته أيضا كقيمة في ادارتها لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

١٣٦ — وأشار ممثل الولايات المتحدة الى أن العنصرية ليست الآن ، ولم تكن على الاطلاق ، قضية في الاقليم المشمول بالوصاية . وذكر أن التمييز العنصري لا وجود له في قانون الاقليم المشمول بالوصاية ، ولا في دساتير مختلف الحكومات الدستورية في ميكرونيزيا ولا في القانون المحلي ، وجميعها في تساوق تام مع الميثاق واتفاق الوصاية .

١٣٧ — وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أنه وفقا للمادة ٧٦ (ج) من الميثاق ، يقع على عاتق السلطة القائمة بالادارة التزام بتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين . وقال انه يقع على عاتق الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، المسؤولية المباشرة عن المظاهر غير المقبولة المتمثلة في العنصرية والتمييز العنصري في الاقليم المشمول بالوصاية ، وكذلك عن كفالة حقوق الانسان الأساسية والحريات هناك . وقال ان الوفد السوفياتي يلاحظ أن مجلس الوصاية ، بسبب الموقف الذي وقفته البلدان الأعضاء الغربية ، قد رفض المشاركة في التدابير التي يجري تنفيذها في اطار عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

١٣٨ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه وفقا لتقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري ، المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (١٥) ، لم يوفر مجلس الوصاية للجنة أية التماسات من الاقليم المشمول بالوصاية . وقد وجهت اللجنة ، في تقاريرها السابقة المقدمة الى الجمعية العامة ، انتباه المجلس الى أنه بالرغم من الطلبات المتكررة ، لم يستجب المجلس بصورة ايجابية ولم يوفر لها المعلومات المناسبة . وقد شددت اللجنة على الحاجة الى مثل هذا التعاون .

١٣٩ - وكان من رأى الوفد السوفياتي أنه ينبغي لمجلس الوصاية أن يتخذ جميع التدابير اللازمة للتعاون بصورة كاملة مع تلك اللجنة وأن يوفر لها جميع المواد ذات الصلة المتعلقة بالحالة في الاقليم ، ولا سيما فيما يتعلق بالكيفية التي تكفل بها السلطة القائمة بالادارة الحقوق والحريات الأساسية لشعب ميكرونيزيا في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٤٠ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه مما يدعو للأسف أن مجلس الوصاية قد اقتصر في مناقشة المسائل الهامة المتصلة بالحالة في الاقليم المشمول بالوصاية على مجرد الاحاطة علما بالبيانات التي يدلي بها أعضاؤه ولم يتخذ أية تدابير أو توصيات من جانبه هو ذاته في هذا الشأن . وقال ان الوفد السوفياتي لا يسعه الا أن يعرب عن قلقه ازاء رفض الولايات المتحدة توفير معلومات لمجلس الوصاية عن تنفيذ أحكام الميثاق وغيره من الوثائق الدولية التي تحظر التمييز العنصري وتكفل حقوق الانسان في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٤١ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن التجارب التي تجريها الولايات المتحدة على الأسلحة النووية في الجزر لم تؤد فقط الى حدوث تلوث في بيئة الاقليم بل نتج عنها أيضا ضرر لا يمكن اصلاحه على صحة السكان ورفاههم . وقال ان السلطة القائمة بالادارة قد انتهكت ولا تزال تنتهك ، حقوق شعب ميكرونيزيا . وقال ان طرد أولئك السكان من اراضيهم التي حولت الى ساحات للتجارب العسكرية ، وسعي السلطة القائمة بالادارة بصورة خالصة وراء المصالح العسكرية بدلا من مصالح شعب ميكرونيزيا لم يؤد الا الى تفاقم الحالة .

١٤٢ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان مجلس الوصاية قد تلقى خلال الدورة الحالية معلومات تتعلق بانكار حقوق الميكرونيزيين ومصادرة السلطة القائمة بالادارة لأراضيهم للأغراض العسكرية ، مما أثر على نحو خطير في الحالة الاقتصادية للاقليم . وذكر أن هناك معدلا مرتفعا للبطالة فضلا عن غياب أهم الخدمات الطبية الأساسية . وعلاوة على ذلك ، تتخذ السلطات العسكرية بصورة مستمرة اجراءات قمعية ضد شعب الاقليم . وقال انه ينبغي للمجلس بالتالي أن يناشد السلطة القائمة بالادارة على وجه الاستعجال أن تتخذ تدابير فورية لتنفيذ أحكام الميثاق والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وذكر أن المجلس لن يكون موفيا بالتزاماته ما لم يطلب من السلطة القائمة بالادارة توفير جميع المعلومات الضرورية عن تلك المسألة وتصحيح الحالة بالتعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري .

١٤٣ - وقال ان وفد الاتحاد السوفياتي يرى أنه ينبغي لمجلس الوصاية أيضا أن يتخذ جميع التدابير اللازمة للامتثال للنداء الذي وجهته الجمعية العامة الى جميع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة بالمشاركة على نحو نشط في تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري (القرار ٣٠٥٧ (د - ٢٨) ، المرفق) . وقال ان هذا الأمر هام بصورة خاصة في الوقت الحالي في ضوء المؤتمر العالمي الثاني المقبل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وذكر أن وفده يرى أنه ينبغي للمجلس ، دعوة ممثل عن لجنة القضاء على التمييز العنصري لحضور اجتماعاته كمظهر أول من مظاهر التعاون مع الهيئات الأخرى ، ولا سيما تلك اللجنة .

وقال انه ينبغي للمجلس أيضا أن يوفر لتلك اللجنة المواد المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعب الاقليم ، فضلا عن تلك المتعلقة بتطور العملية الدستورية ، وهي المعلومات التي طلبتها اللجنة مرارا .

١٤٤ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أسفه ازاء اغفاء طابع سياسي على هذا البند الهام وأحال مجلس الوصاية الى تقارير المجلس ذاته عن البعثات الزائرة وبعثات المراقبة الموفدة الى الاقليم والى البيانات التي أدلى بها وفده . واقترح أن يستخرج المجلس آراء أعضاء البعثات الذين هم دول أعضاء من منطقة المحيط الهادئ . وذكر أن المجلس قد يجد أن ذلك مفيد في اكمال سجلاته التي بنيت على الزيارات السابقة التي قام بها أعضاؤه للمنطقة ومحادثاتهم مع الميكرونيزيين ونظرهم على مدى السنوات في مسألة ادارة الولايات المتحدة للاقليم المشمول بالوصاية .

١٤٥ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان كل ما ذكره وفده مبني على الحقائق وله ما يبرره بصورة كاملة . وتساءل عما اذا كانت حقوق شعب ميكرونيزيا قد أخذت في الاعتبار وما اذا كانت السلطة القائمة بالادارة قد التزمت باتفاق الوصاية عندما استخدم الاقليم المشمول بالوصاية كساحة للتجارب النووية وعندما قامت السلطات العسكرية في الولايات المتحدة باتخاذ ما يسمى بتدابير انتقامية ضد المتظاهرين المسالمين في جزيرة كواجالين المرجانية .

١٤٦ - وقال ممثل فرنسا ان الميثاق واضح وأورد المادة ٨٣ التي يباشر مجلس الأمن بمقتضاها جميع وظائف الأمم المتحدة المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية .

١٤٧ - وقال ان الوفد الفرنسي لا يود أن يتكلم في البند فيما يتعلق بمسألة التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري وأنه أعرب بالفعل عن آرائه بشأن البند المتصل بعقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

١٤٨ - ودون اعتراض قرر مجلس الوصاية ، في الجلسة ١٥٥٦ ، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو أن يحيط علما بالبيانات التي أدلي بها في تلك الجلسة .

طاء - نشر المعلومات عن الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الأقاليم المشمولة بالوصاية

١٤٩ - قدم التقرير السنوي للأمين العام عن الترتيبات المضطلع بها بالتعاون مع السلطة القائمة بالادارة لنشر المعلومات المتعلقة بأهداف وأنشطة الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقليم المشمول بالوصاية الى مجلس الوصاية في دورته التاسعة والأربعين (١٦) ، وفقا لأحكام قرار المجلس ٣٦ (د - ٣) المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٤٨ وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (د - ٨) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ .

١٥٠ — وقد حدد التقرير ، الذى يغطي الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٨٢ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، الأنشطة التي قامت بها ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة عن طريق مركزى الاعلام التابعين لها في طوكيو وواشنطن العاصمة ، لنشر المعلومات عن الأمم المتحدة .

١٥١ — وبيّن التقرير أنه أثناء الفترة قيد الاستعراض قامت ادارة شؤون الاعلام ، كما فعلت في الماضي ، بنقل وثائق مجلس الوصاية بالاضافة الى نسخ من البلاغات الصحفية للأمم المتحدة و " موجز الأنباء الأسبوعية " والبرامج الاذاعية التي تنتجها الأمم المتحدة ، وذلك الى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . واستمر مركز الأمم المتحدة للاعلام في طوكيو في ارسال عدد كاف من النشرات والكتيبات وسائر المواد الاعلامية ذات الصلة الى الاقليم المشمول بالوصاية ، بطريق البريد ، مع التشديد بصفة خاصة على المواد المتعلقة بقضايا التنمية مثل " ندوة التنمية " والمواد التي ينشرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

١٥٢ — ووفقا لتقرير الامين العام ، قام موظف الاعلام بمركز الامم المتحدة للاعلام في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ بزيارة بالاو وجزر مارشال وباب ؛ وفي نيسان/ابريل ١٩٨٣ زار مدير المركز جزر ماريانا الشمالية وولايات ميكرونيزيا الموحدة . وقد مكنت هاتان الزيارتان الموظفين من استطلاع الاحتياجات الاعلامية للاقليم واستكمالها ، واعادة اقامة الاتصالات مع المديرين ومسؤولي التعليم وموظفي الوسائط الاعلامية واستكمال قوائم المركز البريدية . وقد أتاحت هاتان الزيارتان ايضا للمقران يستكمل قوائمه البريدية العادية من الوثائق والبلاغات الصحفية المرسلة الى الاقليم . وقد أثبتت الاتصالات مع المديرين المحليين والمذيعين ان البرامج الاذاعية الاسبوعية التي ترسل من المقر تستفيد منها جميع محطات الاذاعة في الاقليم ، وأن اذاعات الامم المتحدة الاسبوعية على الموجة القصيرة تجرى اذاعتها في جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية عن طريق محطة اعادة الارسال في مانيلا .

١٥٣ — وذكر التقرير أيضا أن موظف الاعلام قد لاحظ انتشار استخدام شرائط الفيديو في المدارس العليا وفي سائر المؤسسات التعليمية في بالاو وجزر مارشال . وقد أعربت ادارة التعليم في كورور وكذلك في ماجيرو عن رغبة قوية في انشاء مكتبة لشرائط الفيديو لأفلام الأمم المتحدة حيث أن لديها الآن تسهيلات لتحويل الأفلام الى شرائط فيديو . ومن شأن هذا أن يمكن محطات التلفزيون في بالاو وجزر مارشال من اذاعة المزيد من برامج الأمم المتحدة التلفزيونية ، وتخصيص " فترات " للأغراض التعليمية . وسيستفيد أيضا من هذه المكتبات مركز استمرار التعليم في كلية ميكرونيزيا والكلية المهنية في ميكرونيزيا . وفي هذا الصدد ، اقترح موظف الاعلام أن تنشئ الأمم المتحدة ، في كل عاصمة ، مكتبة لشرائط الفيديو لأفلام الأمم المتحدة على أن تتاح هذه الأفلام للادارات على أساس الاعارة ، لتحويلها الى شرائط فيديو .

١٥٤ — وقيل أيضا في التقرير ان أفلام الأمم المتحدة موجودة في كلية ميكرونيزيا في بونابي من أجل اعارتها في جميع أنحاء الاقليم ، ولكن هذه الاعارات قد علّقت موقتا خلال الفترة قيد الاستعراض بسبب نقص المدرسين في الكلية . وعلاوة على ذلك ، ثبت أن طول الوقت الذى يستغرقه ارسال الأفلام من بونابي الى الجزر الأخرى عامل مثبط . وخلال عام ١٩٨٢ ، لم يضف الى مكتبة الأفلام سوى فيلم واحد ، حيث أصبحت المجموعة كلها تضم ٢٨ فيلما .

١٥٥ — وبيّن التقرير أن مدير مركز الاعلام قد لاحظ ، في زيارته الى الاقليم المشمول بالوصاية في نيسان/ابريل ١٩٨٣ (انظر الفقرة ١٥٢) أن برامج الاذاعة مازالت أكثر الوسائل فعالية في مجال نشر الأنباء بالاقليم عن أعمال وأنشطة الأمم المتحدة . وقد أوصي أن تقوم المنظمة ، كما كانت تفعل في الماضي ، بتقديم موجزات عن أعمال وتوصيات مجلس الوصاية ، تتضمن مقتطفات من جلساته ، كي تستعملها محطات الاذاعة المحلية بالاقليم المشمول بالوصاية . وأكد على أن محطات الاذاعة في سايبان وبونابي وتراك تذيع بانتظام برامج الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية . وقال انه قد طلب الى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تقدم شرائط اذاعية عن موضوعات مثل الزراعة ومصايد الأسماك والغابات . وذكر أنه قد علم ، عندما كان في سايبان أن ثمة مشروعا تاريخيا جديدا عنوانه " ميكرونيزيا تحت وصاية الأمم المتحدة " قد أيدته الجمعية العامة الثانية للهيئات التشريعية لجزر المحيط الهادئ في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وأشار الى أنه قد طلب الى مختلف الهيئات العامة والخاصة تقديم الدعم المالي وسائر أشكال الدعم لهذا المشروع .

١٥٦ — وذكر التقرير أن مركز الاعلام في طوكيو قد قام بدعاية واسعة لبعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، وأن المركز قد تابع عن كثب التغطية التي قامت بها الصحافة اليابانية لهذا الاستفتاء .

١٥٧ — ووفقا للتقرير ، تتم اذاعة رسائل يوم الأمم المتحدة الموجهة من رئيس مجلس الوصاية والأمين العام عن طريق محطات الاذاعة في جميع محطات الاقليم .

١٥٨ — ونظر مجلس الوصاية في تقرير الأمين العام في جلسته ١٥٣٢ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ . وقد حضر ممثل عن ادارة شؤون الاعلام أمام المجلس وقدم معلومات عن نشر المعلومات عن الأمم المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٥٩ — وقال ممثل ادارة شؤون الاعلام أن نهج الأمم المتحدة في نشر المعلومات ذو شلاث شعب : أولاها ، مركز الاعلام في طوكيو الذى مازال أهم أداة لاستطلاع احتياجات الاقليم وتحديد أولوياته والتوصية باختيارات السياسة على نحو دورى ، وهو يرسل بعثات الى الاقليم بغية الاضطلاع بتلك الغايات ؛ وثانيها ، ادارة شؤون الاعلام التي تبعث ببلاغات صحفية وموجزات اخبارية أسبوعية وشرائط برامج اذاعية ومنشورات ذات صلة بالموضوع عن انهاء

الاستعمار بشكل مباشر الى الاقليم المشمول بالوصاية ، استنادا الى توصيات مركز الاعلام في طوكيو ؛ وثالثها ، مركز الاعلام في واشنطون العاصمة ، الذى يسقي المنظمات غير الحكومية ووسائط الاعلام على علم بالتطورات في المجلس بتزويدها بالوثائق والمواد الاعلامية . وذكر أن المركز في واشنطون يرحب أيضا بالزائرين من الاقليم ويطلعهم على أعمال المنظمة وأنشطتها في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٦٠ — وقال ممثل فرنسا ، في معرض اشارته الى تقرير البعثة الزائرة لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في عام ١٩٨٠ (٥) ، ان البعثة قد لاحظت مع الأسف أن السكان لم يحاطوا علما في الاجتماعات العامة بمحتويات مختلف التقارير التي أصدرها مجلس الوصاية . وأشار الى أن البعثة قد اضطرت ، في بعض الأوقات الى القيام بقراءات عامة للفقرات ذات الصلة من التقارير التي تتناول ، بصفة خاصة ، المشاكل التي تؤثر مباشرة على السكان ، مثل المطالبات المتعلقة بأضرار الحرب .

١٦١ — وقد أثنى ممثل الأمم المتحدة على شمولية نظام التعاون بين ادارة شؤون الاعلام وادارة الاقليم المشمول بالوصاية والذى ورد وصفه في تقرير الأمين العام قيد المناقشة . وذكر أنه في نيسان/ابريل ١٩٨٣ قام عضو في ادارة الاقليم المشمول بالوصاية بمقابلة مدير مركز الاعلام في طوكيو أثناء زيارة الأخير لسايبان واستعرض النظام السائد في توزيع كافة مواد الأمم المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٦٢ — وصرح مستشار لوفد الأمم المتحدة بأن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية تتلقى عددا كبيرا الى حد ما من الدوريات والتقارير والدراسات التي توزع على جميع الحكومات في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٦٣ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه يتضح من تقارير الأمين العام المقدمة الى المجلس ، في دوراته الماضية والحالية ، ان السلطة القائمة بالادارة مسؤولة عن نشر المعلومات في الاقليم المشمول بالوصاية . وأضاف انه يظهر من التفسيرات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة بشأن توزيع وثائق مجلس الوصاية في الاقليم، انها مهتمة بنشر المعلومات ، ولكن البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ قد وجدت في الاقليم حالة مخالفة ؛ اذ كان السكان في الاقليم المشمول بالوصاية يعلمون بوجود مجلس الوصاية ولكن لم تكن لديهم أية معلومات أو وثائق أو محاضر لدوراته . ونبه الى أن هذه الحالة مزعجة الى حد ما ، وأنه ينبغي للمجلس أن يجد وسيلة ما ، لا تكون مجرد وسيلة جزئية أو متقطعة ، تحقق ارسال تلك الوثائق للاقليم .

١٦٤ — وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه يجب أن يكون هناك نوع من الأسلوب المنتظم لنشر المعلومات وقدر من النظام والرقابة فيما يتعلق بتوزيع المواد. وأشار الى أن عامة السكان لم يكونوا هم وحدهم الذين لم يحصلوا على هذه المواد ، بل شاطرهم في ذلك أيضا

مواطنون يساهمون على نحو مباشر في المسائل السياسية في الاقليم . وبيّن أن حالة كهذه لا يمكن تحملها لا سيما بعد مرور ثلاثة عقود على الوصاية . وأوضح أن المجلس يجب أن يحدد أسلوبا ينبغي على أساسه ألا تعتمد السلطة القائمة بالادارة كلية على مراكز الاعلام لنشر المعلومات في الاقليم المشمول بالوصاية . وأشار الى أنه يجب بالأحرى بذل جهود متناسقة من كافة الأطراف المعنية ، مع وجود مراقبة مناسبة .

١٦٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة أن السلطة القائمة بالادارة تبث الآن بيانات اخبارية وبرامج اذاعية من نيويورك . ولاحظ عدم كفاية عدد وثائق مجلس الوصاية وقال ان السلطة ترحب بزيادة الوثائق وأنها ستكفل توزيعها على أوسع نطاق ممكن .

١٦٦ - وقرر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٥٥٥ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ، دون اعتراض أن يحيط علما بتقرير الأمين العام (١٦) .

ياء — التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية

١٦٧ — بدئ في برنامج الأمم المتحدة الخاص بتقديم منح دراسية الى سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥٧ (د — ٦) المؤرخ في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ . وبموجب الاجراء الذى وافق عليه مجلس الوصاية لادارة هذا البرنامج ، طلب من الأمين العام أن يقدم الى مجلس الوصاية مرة واحدة على الأقل في السنة تقريرا يتضمن جميع تفاصيل البرنامج ذات الصلة بالموضوع .

١٦٨ — وقد غطى تقرير الأمين العام المقدم الى المجلس في دورته الخمسين الفترة من ١٤ أيار/مايو ١٩٨٢ الى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٣ (١٧) . وقد طلب الأمين العام في مذكرة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، موجهة الى كل من الدول الأعضاء الاحدى عشرة التي عرضت منحا دراسية في اطار البرنامج في الماضي ، معلومات مستكملة تتعلق بالمنح الدراسية التي أتيحت في اطار البرنامج ، بالاضافة الى مدى ما قدم من منح دراسية الى الطلاب من اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ومدى استفادتهم منها .

١٦٩ — وفي مذكرة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، أخبرت البعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة الأمين العام بأنه لا يوجد حاليا أى من سكان الاقليم المشمول بالوصاية يقوم بالدراسة في الاتحاد السوفياتي .

١٧٠ — ونظر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٥٥٦ المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٣ ، في تقرير الأمين العام عن برنامج المنح الدراسية . وأثناء بحث التقرير ، قال ممثل الولايات المتحدة أن الميكرونيزيين يدرسون في الخارج وفقا لعدد من البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة ، لاسيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقدمت بعض المنح الدراسية وكالات الأمم المتحدة المعنية وقدمت حكومة ميكرونيزيا منحا دراسية أخرى . وقدمت بابوا غينيا الجديدة التدريب في مجال القانون وفيجي التدريب في الطب وحكومة الفلبين التدريب في عدد من المواضيع . وأكد للمجلس ان الاقليم المشمول بالوصاية يشعر بالتقدير لعروض المنح الدراسية المقدمة لمواطنيه وان أى عرض من هذا القبيل سوف يعمم على السلطات التعليمية في كل من الولايات التي تتكون منها ميكرونيزيا .

١٧١ — وقال ممثل الولايات المتحدة ان سكان الاقليم المشمول بالوصاية اشتركوا في حوالي ٣٠ مشروعا ترعاها منظمات مختلفة تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك دورات تدريبية وبرامج تدريبية

في ميادين الصحة والتعليم ، وتنظيم الأسرة والسياحة ، ومصادر الطاقة البديلة ، والزراعة ، وتنمية الموارد المائية ، وتربية الأحياء المائية . وتراوحت مدة البرامج من بضعة أيام الى سنة واحدة .

١٧٢ — وقال مستشار وفد الولايات المتحدة ان لغات المؤسسات التي تقدم المنح الدراسية لم تكن معروفة جيدا في الاقليم المشمول بالوصاية في حالات عديدة . وبالقدر الممكن ، بادر الطلبة ذوو القدرة اللغوية الملائمة للمنح الدراسية الى قبول هذه المنح . وقد قدمت بابوا غينيا الجديدة واستراليا والفلبين منحا دراسية الى عدد من الميكرونيزيين .

١٧٣ — وفي نفس الجلسة ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بتقرير الأمين العام عن برنامج المنح الدراسية (١٧) .

الجزء الثاني - الأحوال في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية

ألف - لمحة عامة

١ - موجز للأحوال

الأرض والشعب

١٧٤ - يتألف اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية من ثلاثة أرخبيلات ، هي : جزر مارشال وجزر كارولين وجزر ماريانا . ولا تشكل جزيرة غوام ، الواقعة في جزر ماريانا ، جزءا من الاقليم ولكنها اقليم غير مستقل ذاتيا تابع للولايات المتحدة . وتشمل الأرخبيلات الثلاثة أكثر من ٢ ١٠٠ جزيرة عادية ومرجانية متناثرة في مساحة مقدارها ٧ر٨ مليون كيلومتر مربع تقريبا في غرب المحيط الهادئ شمالي خط الاستواء . وتبلغ المساحة الاجمالية للياسة في الجزر العادية والمرجانية في هذا الاقليم المشمول بالوصاية نحو ١ ٨٥٤ كيلومترا مربعا .

١٧٥ - ووفقا للتعداد السكاني لسنة ١٩٨٠ ، يبلغ العدد الاجمالي لسكان الاقليم المشمول بالوصاية ١٣٢ ٩٢٩ نسمة ، موزعين على النحو التالي : تروك ، ٣٧ ٤٨٨ نسمة؛ جزر مارشال ، ٣٠ ٨٧٢ ؛ بوناپي ، ٢٢ ٠٨١ نسمة ؛ جزر ماريانا الشمالية، ١٦ ٧٨٠ نسمة ؛ يالاو ١٢ ١١٦ نسمة ؛ ياپ ، ٨ ١٠٠ نسمة ؛كوسراى ، ٥ ٤٩١ نسمة .

١٧٦ - وبوجه عام ، يصنف سكان هذا الاقليم المشمول بالوصاية باعتبارهم ميكرونيزيين ، باستثناء نحو ١ ٠٠٠ شخص هم سكان جزيرتي كابينغا مارانغي ونوكورو الواقعتين على مشارف الاقليم واعداد متفرقة من الأفراد المنتمين الى جماعات عرقية أخرى . وثمة فروق لغوية في الاقليم ، رغم وجود أصل مالاوى - بولينيزى في كل لغة جزرية . وهناك تسع لغات رئيسية تستخدم للحديث في هذا الاقليم المشمول بالوصاية ، مع وجود تنويعات من اللهجات : فهناك لغتان في ياپ ولغتان في بوناپي ولغة في كل من جزر مارشال ، ويالاو وتروك ، وكوسراى ، وجزر ماريانا الشمالية .

١٧٧ - وقد أحاط مجلس الوصاية علما ، في دورته التاسعة والأربعين ، بالقلق المستمر الذى أعرب عنه ممثلو الاقليم المشمول بالوصاية بشأن الأخطار المحتملة لالقاء النفايات النووية في منطقة المحيط الهادئ .

١٧٨ - وفي هذا الصدد أحاط المجلس علما بالرسالة المؤرخة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، والموجهة الى رئيس مجلس الوصاية من ممثل اليابان الدائم لدى الأمم المتحدة (١٨) التي قال فيها ان اليابان لا تنوى ان تلقي في البحر نفايات شديدة الاشعاع أو الوقود النووى المستهلك ، وهو الأمر الذى حظرته الاتفاقية المتعلقة بمنع التلوث البحرى الناجم عن اغراق النفايات والمواد الأخرى (اتفاقية لندن) . كما أشار ممثل اليابان في الماضي الى أن حكومته ستواصل جهودها لتقديم التفسيرات اللازمة للبلدان المعنية وانها ستواصل مراعاة مشاعر هذه البلدان وحساسياتها بالنسبة لهذا الموضوع . وفضلا عن هذا ، لم يطرأ أى تغيير على موقف اليابان الأساسي ، الذى يقضي بتنفيذ البرنامج المقترح لاغراق النفايات في البحر بالتفاهم مع البلدان والأقاليم المعنية .

١٧٩ - ولاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة لم تحاول اجراء حوار مع حكومة اليابان بشأن مسألة اقتراح اغراق النفايات النووية المنخفضة الاشعاع لكون السلطة القائمة بالادارة ترى ان هذه المقترحات تتفق تماما مع القانون الدولي القائم . وأحاط المجلس علما كذلك بالبيان الذى أدلى به ممثل السلطة القائمة بالادارة ، والذى مؤداه ان حكومة الولايات المتحدة لا تعتزم ، من ناحيتها ، التخلص من أى نفايات نووية سواء في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية أو في المياه المتاخمة للاقليم المشمول بالوصاية (أنظر T/PV.1526) .

١٨٠ - وأحاطت السلطة القائمة بالادارة علما ، في تقريرها السنوى عن الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ (١) ، بأن مجلس الوصاية قد أشار الى مسألة اغراق النفايات النووية ذات الطاقة الاشعاعية المنخفضة بوصفها مسألة مطروحة في هذا الاقليم المشمول بالوصاية وأكدت للمجلس أن هذه الشواغل كانت موضع النظر من قبل أجهزة السلطة المعنية القائمة بالادارة وستظل موضع نظرها . وكررت القول أن حكومة الولايات المتحدة ليست لديها أى خطط لاغراق النفايات النووية في مياه هذا الاقليم المشمول بالوصاية أو في مواقع متاخمة لها .

١٨١ - وأوضح التقرير السنوى أن السلطة القائمة بالادارة تشجع اقامة حوار حر وعلني بين الأطراف المعنية بالموضوع ، كما أشار على وجه الخصوص الى التأكيدات المقدمة من حكومة اليابان والقائلة انها لن تتخلص من النفايات النووية ذات الطاقة الاشعاعية المنخفضة دون تفاهم مسبق مع الحكومات الميكرونيزية المعنية . وأشار التقرير السنوى أيضا الى أن هذا البيان لا يزال يمثل السياسة التي تلتزم بها حكومة الولايات المتحدة .

١٨٢ - ورحب المجلس في دورته التاسعة والاربعين بالتقدم المحرز في اقامة محطات أرضية للاتصالات بالتوابع الاصطناعية في جميع أرجاء الاقليم المشمول بالوصاية ، ولكنه لاحظ بقلق الانزعاج الذى أعرب عنه ممثل حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة حول قدرة المرافق البريدة

الحالية القائمة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة على استخدام منظومة التوابع الاصطناعية استخداما تاما . ولاحظ المجلس بارتياح أنه تم الآن التوقيع على اتفاق بين بالاو وشركة الاتصالات بالتوابع الاصطناعية ، وأن من المتوقع تشغيل شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ .

١٨٣ - وأحاطت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ للاقليم المشمول بالوصاية علما في تقريرها (٤) بأن حكومة اليابان قدمت المعونة في ميدان الاتصالات بواسطة التوابع الاصطناعية .

١٨٤ - وأحاط المجلس علما بما أعرب عنه السيد اوليميوت . بورجا ، رئيس مجلس الشيوخ في كومنولث جزر ماريانا الشمالية من قلق ازاء خيار ايجار تينيان (أنظر T/PV.1523) وطلب المجلس الى السلطة القائمة بالادارة ايضاح نواياها فيما يتعلق بخيار الايجار في أقرب موعد ممكن .

١٨٥ - وأحاط المجلس علما مع الارتياح بأن معظم الأراضي العامة في الاقليم المشمول بالوصاية تقريبا قد أعيدت الآن الى الحكومات الدستورية كل فيما يخصها .

١٨٦ - وجاء في التقرير السنوي الحالي أن كونغرس الولايات المتحدة قد سن في عام ١٩٨٢ تشريعا لوضع اليد يمكّن حكومة الولايات المتحدة من استخدام خيار الاستئجار فيما يتعلق بتينيان ، فضلا عن مناطق أخرى في جزر ماريانا الشمالية ، وفقا للعهد المنظم لاقامة كومنولث جزر ماريانا الشمالية في اطار اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الامريكية (٩) . وقد أبرمت حكومتا الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية اتفاق استئجار في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ .

١٨٧ - ومضى التقرير السنوي قائلا ان السلطة القائمة بالادارة تواصل جهودها لاعادة ما تبقى من الأراضي العامة الى حكومة بالاو وان هذا سيتم بعد الفراغ من اجراءات تقسيم الأراضي الى مزارع بيتية . وقد أعيدت جميع الأراضي العامة الأخرى في الاقليم .

تحركات السكان

١٨٨ - اعرب مجلس الوصاية من جديد في دورته التاسعة والأربعين بشأن نوعية العناية الطبية المتاحة حاليا لسكان بيكيني وايتيوتاك المشردين ويأسف لكون البرنامج الصحي المقترح بموجب تشريع هو قيد الاستعراض حاليا من جانب السلطة التنفيذية لحكومة الولايات المتحدة ، لم ينفذ حتى الآن .

١٨٩ - وأعرب المجلس من جديد عن اهتمامه بأن تتضمن أية اقتراحات لاعادة توطين أبناء بيكيني وايتيوتاك المراعاة التامة لأية أخطار صحية متبقية ، ويوصي بأن تستمر السلطة

القائمة بالادارة في أن تضمن ، على سبيل الأولوية ، اتخاذ جميع التدابير اللازمة لازالة الأخطار التي تهدد سكان جزر مارشال . ولاحظ المجلس أنه تجرى باستمرار مراقبة سكان اينيوتاك فيما يتعلق بالجرعات الاشعاعية .

١٩٠ — ولاحظ المجلس بارتياح انه تم في آذار/مارس ١٩٨٢ افتتاح مهبط الطائرات في جزيرة كيلي وأن حكومة جزر مارشال تقوم بتوفير خدمة جوية منتظمة الى الجزيرة . ويأمل المجلس في بذل كل جهد ممكن لتحسين الأحوال المعيشية لأبناء جزيرة بيكيني المشردين ، وفي أن يولى مزيد من العناية بالمشاكل الناجمة عن وجودهم في جزيرة كيلي .

١٩١ — وكرر المجلس قلقه بشأن الصعوبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجه السكان الذين يعيشون في جزيرة ايبي ، وهي صعوبات ناشئة بالدرجة الأولى عن اكتظاظ هذه الجزيرة بالسكان .

١٩٢ — وحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على بذل كل جهد لازم لايجاد حلول مرضية للطرفين للمشاكل المحددة الناشئة عن وجود المنشأة العسكرية للولايات المتحدة في جزيرة كواجالين المرجانية .

١٩٣ — وذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ في تقريرها أن السلطة القائمة بالادارة كانت قد اتخذت عددا من الخطوات العملية لمساعدة ضحايا التجارب النووية ودفع التعويضات لهم وتهدئة مخاوفهم من احتمالات المستقبل . وفي ذلك السياق ، لاحظت البعثة مع الارتياح البيان الذى أدلى به ممثل السلطة القائمة بالادارة في مجلس الوصاية في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢ الذى شدد فيه على أن الولايات المتحدة اعترفت من خلال التشريعات الصادرة في الأعوام الماضية كما تعترف الآن في اتفاقية الارتباط الحر الموقّع عليها بالأحرف الأولى بالتزاماتها نحو سكان بيكيني واينيوتاك وسكان اخرين في جزر مارشال الشمالية لاسيما سكان جزيرتي رونجيلاب واتيريك المرجانيتين الذين أصيبوا بأضرار جسمانية ومالية . وتنوى السلطة القائمة بالادارة أن تفي بهذه الالتزامات .

١٩٤ — وأعربت البعثة الزائرة عن أملها في أن تكون السلطة القائمة بالادارة سخية في تفسيرها هذه الالتزامات لصالح المستحقين لاسيما عند مراقبة صحة السكان ودفع التعويضات لأن البيانات المتوفرة حتى الآن عن آثار الاشعاع الطويلة الأجل على السكان والبيئة على حد سواء غير كافية ولأن من الممكن أن يحرم السكان من اقامة الدعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة للمطالبة بتعويضات اضافية .

١٩٥ — وذكرت البعثة الزائرة ان سكان ايبي وجزيرة ثيرد الذين ينتمي معظمهم الى عضوية شركة كواجالين أتول والذين يملكون الأراضي المستخدمة في " ميدان رماية القذائف " ،

استعادوا حيازة أراضيهم في الفترة من حزيران / يونيه الى تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ من خلال انشاء معسكرين في كواجالين ومعسكرين في روى - نامور . كما وضعوا مراكبهم في الممر المتوسط للجزيرة الواقع في بحيرة كواجالين الشاطئية المتصلة بالبحر كي يوقفوا برنامج اطلاق القذائف وكانت المعسكرات الأربعة تضم حوالي ٧٠٠ شخص عند بدء زيارة البعثة .

١٩٦ - كما ذكرت البعثة انها خلصت من استجواب الأشخاص وجمع البيانات الى أن الصراع الدائر بين أصحاب الأراضي المعتصمين من ناحية ، وبين حكومة جزر مارشال والسلطة القائمة بالادارة من ناحية أخرى يعزى الى عاملين : احدهما مالي والثاني نفسي . وقد أكد أصحاب الأراضي في المعسكرات الأربعة ان الايجارات والتعويضات التي ينص عليها الاتفاق المؤقت ، واتفاقية الارتباط الحر كانت غير كافية لأن الايجارات التي دفعت طوال أعوام عديدة كانت رمزية . وعلمت البعثة الزائرة بعد عودتها أن مفاوضي جزر مارشال ومفاوضي الولايات المتحدة توصلوا الى حل وسط بشأن هذا الموضوع .

١٩٧ - وبينت البعثة ان مشكلة كواجالين لا يمكن أن تنفصل عن مشكلة جزيرة ايبيي المجاورة ، حيث يعيش الناس في منازل مكتظة تتألف من غرفة واحدة وخدمات مجتمعية دون المستوى المطلوب وغير كافية . وان شبكة المجارى لم تعمل بصورة صحيحة ابدا نتيجة لخلل في اعمال الانشاء . ويبدو ان الحالة قد تدهورت ، منذ زيارة بعثة عام ١٩٨٠ (١٩) ، بدلا من أن تتحسن .

١٩٨ - وبينت بعثة عام ١٩٨٢ أنها علمت ، في اثناء اجتماع عام في ايبي ، أنه حدث تدبير انتقامي ، فجمدت الحسابات المصرفية وأوقف تسليم السلع المعلبة منذ بدء الاضراب. وقد ساعدت اتصالات البعثة مع قائد " ميدان رماية القذائف " ثم مع المندوب السامي في سايبان في اعادة الحالة الى ما كانت عليه : فأعيد فتح الحسابات المصرفية واستؤنف تسليم السلع المعلبة . وقد رحبت البعثة بما أبدته حكومة جزر مارشال ، وقائد " ميدان رماية القذائف " وملاك الأراضي المضربون ، بعد عدد قليل من الاخطاء في البداية ومن حالات سوء التفاهم ، من اعتدال ووعي . ونتيجة لذلك ، لم تحدث أية حادثة خطيرة خلال الاضراب .

١٩٩ - ولاحظت البعثة ، مثلما بيّنت البعثات الزائرة السابقة ، أن على السلطة القائمة بالادارة وحكومة جزر مارشال الآن أن تضطلع ببرنامج لاعادة تعمير ايبي تعميرا كاملا . وان التدابير المتفرقة لن تكون سوى بديل مؤقت .

٢٠٠ - واعربت البعثة عن سرورها بأن تلاحظ أن مشروع المهبط القصير المدى في كيلي قد تم بناؤه الآن وأن هناك رحلات يومية منتظمة من ماجورو .

٢٠١ - وقد اشارت البعثة الى تقرير ممثل السلطة القائمة بالادارة المقدم الى مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين الذى تضمن أن رئيس الولايات المتحدة قد قدم للفترة ١٩٨١/١٩٨٢ طلبا تكميليا بمبلغ ٢١ مليون دولار (٢٠) ، لاعادة توطين اهالي بيكيني ، الى جانب طلبه المقدم الى الكونغرس من أجل ميزانية الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ ، وبينت أن الطلب التكميلي سيكفي على المدى الطويل لاعادة وتوطين النازحين من بيكيني في كيلي وجزيرة ايجيت الصغيرة في مجموعة جزر ماجورو المرجانية حتى تنخفض اخطار الاشعاع على جزيرة بيكيني المرجانية بما يسمح لأهالي بيكيني بالعودة الآمنة والسكنى في الجزيرة المرجانية التي هي وطنهم . ورحبت البعثة الزائرة بمقترحات الرئيس ، واعربت عن أملها في ان يعتمدها الكونغرس ويجرى تنفيذها بسرعة .

٢٠٢ - ولاحظت السلطة القائمة بالادارة ، في التقرير السنوى الحالي ، أن الاتفاق الذى وقعه ممثلها ورئيس جزر مارشال في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٢ سينص ، بعد انتهاء اتفاق الوصاية ، على برنامج شامل متكامل للرعاية الطبية أوسع من الذى تصوره التشريع الذى اشار اليه المجلس . وفي هذه الاثناء ، استمر سكان بيكيني واينوتاك ، وكذلك سكان الجزيرتين المرجانيتين رونغ لاب واوتريك ، في الاستفادة من امكانيات الفحص والعلاج الطبيين .

٢٠٣ - وفي التقرير ذاته ، اكدت السلطة القائمة بالادارة للمجلس انه اتخذت جميع التدابير اللازمة الممكنة وسوف يستمر اتخاذها لازالة اخطار الاشعاع التي تشكل تهديدا لسكان جزر مارشال . وفوق ذلك ، ابلغت السلطة القائمة بالادارة المجلس أن كونغرس الولايات المتحدة قد وافق على الاعتماد الاضافي البالغ ٢١٫٤ من ملايين الدولارات في عام ١٩٨٢ ، للمساعدة في اعادة وتوطين شعب بيكيني .

٢٠٤ - ووفقا للتقرير السنوى ، تم توفير الأموال لتوطين واعادة شعب بيكيني . وقد استمر بذل الجهود لتحسين ظروف العيش على جزيرة كيلي حيث مكّن المهبط الجوى الجديد من اجراء الرحلات الجوية المنتظمة الى ماجورو ومنها .

٢٠٥ - وبيّن التقرير السنوى ان برنامج تحسين العاصمة في ايبيي هو الآن رهن التنفيذ بغرض تحسين الهياكل الأساسية وتوسيع الرقعة المأهولة . وان السلطة القائمة بالادارة ظلت ، مع ذلك ، قلقة من أن التحسينات الكبيرة قد تجتذب مزيدا من المقيمين ، فتقع امكانية حدوث المشاكل السابقة من جديد . الا ان تلك قضية يجب أن تقوم حكومة جزر مارشال بمعالجتها .

٢٠٦ - كما أن التقرير السنوى بيّن ان الحوادث التي حدثت في تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٢ بين ملاك الاراضي في جزيرة كواجالين المرجانية وحكومة جزر مارشال قد سوى امرها . وفوق ذلك ، وعلى اساس الاتفاق المتبادل بين حكومتي الولايات

المتحدة وجزر مارشال ، اقيمت مؤسسات لاجراء حوار بين شعبي جزر مارشال ، اقيمت مؤسسات لاجراء حوار بين شعبي جزر مارشال و" ميدان رماية القذائف " في كواجالين بشأن جميع القضايا ذات الاهمية المشتركة .

مطالبات التعويض عن الأضرار المتكبدة خلال الحرب وما بعد الحرب

٢٠٧ - ان مطالبات سكان الاقليم المشمول بالوصاية الخاصة بالتعويض عن الأضرار المتكبدة خلال الحرب تقع ضمن فئتين عامتين هما : المطالبات من الحكومة اليابانية ، وهي مطالبات تتعلق بصورة رئيسية بالتعويض عن الأضرار التي تكبدها الأهالي خلال الحرب العالمية الثانية ؛ ومطالبات من حكومة الولايات المتحدة للتعويض عن الأضرار المتكبدة خلال فترة ما بعد الحرب .

٢٠٨ - وفي ١٨ نيسان /ابريل ١٩٦٩ ، وقّعت حكومتا الولايات المتحدة واليابان اتفاقا يقضي بتسوية المطالبات الخاصة بالحرب الميكرونيزية . وبموجب شروط هذا الاتفاق اشتركت الحكومتان في وضع ترتيب لتقديم مساهمات على سبيل الهبة من أجل رفاهية سكان الاقليم . ووافقت اليابان على اعطاء الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ،مبلغ ١٫٨ من بلايين الينات على شكل منح ، حسبت قيمتها آنذاك بمبلغ ٥ ملايين دولار . ووافقت الولايات المتحدة من جانبها على انشاء اعتماد بمبلغ ٥ ملايين دولار .

٢٠٩ - وقد أنشأ قانون المطالبات الميكرونيزي لعام ١٩٧١ (قانون الولايات المتحدة ٩٢ - ٣٩) اعتمادا للمطالبات الميكرونيزية يتألف من مساهمات الولايات المتحدة واليابان بمقتضى الاتفاق المشار اليه أعلاه . كما أنشأ القانون لجنة للمطالبات الميكرونيزية تتمتع بسلطة التلقي والدراسة واصدار الأحكام والقرارات النهائية فيما يتعلق بما يلي : (أ) المطالبات الخاصة بالتعويض عن الأضرار الناجمة بصورة مباشرة عن العمليات الحربية التي جرت بين الولايات المتحدة واليابان في الفترة بين ٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٤١ وتواريخ سيطرة الولايات المتحدة على مختلف الجزر الميكرونيزية (الباب الأول - المطالبات) ؛ (ب) المطالبات بتعويضات عن الأضرار المتكبدة بعد الحرب خلال الفترة بين تواريخ سيطرة الولايات المتحدة على مختلف الجزر و ١ تموز /يوليه ١٩٥١ (الباب الثاني - المطالبات) .

٢١٠ - وقد أذن القانون برصد اعتماد قدره ٢٠ مليون دولار لتسوية مطالبات السكان الميكرونيزيين للولايات المتحدة أو حكومة الاقليم المشمول بالوصاية للتعويض عن الأضرار

الشخصية والمادية المتكبدة بعد الحرب ، بما في ذلك المطالبات بالتعويض عن حيازة الممتلكات أو استخدامها أو احتجازها دون تقديم تعويض كاف ، بشرط أن يكون الحادث الذى نشأت عنه المطالبة قد وقع قبل ١ تموز/يوليه ١٩٥١ .

٢١١ - وقد أنهت لجنة المطالبات الميكرونيزية أعمالها في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٦ وأصدرت تقريرها النهائي بعد ذلك بفترة وجيزة . وجاء في ذلك التقرير أن مجموع المبالغ الممنوحة والموثقة من قبل اللجنة تبلغ ٥٠٩ ٣٤٩ ٣٤ دولارات تحت الباب الأول و ٤٠٣ ٦٣٤ ٣٢ دولارات تحت الباب الثاني ، وبلغت الأرصدة غير المسددة نحو ٢٤ر٣ و ٦ر١٢ من ملايين الدولارات على التوالي .

٢١٢ - وقد ردد مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والأربعين ، قلقه الذى أعرب عنه في دوراته السابقة من أن المطالبات الخاصة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الحرب لم تسو بعد تسوية كاملة ، على النحو الذى حددته لجنة المطالبات الميكرونيزية . وفي ذلك الصدد ، رحب المجلس بالتأكيدات التي قدمها ممثل السلطة القائمة بالادارة ودعا الأطراف المعنيين الى بذل كل جهد ، من أجل مصلحة الضحايا البريئة ، لتسوية القضية بالسرعة الممكنة ، وعلى أية حال قبل انتهاء اتفاق الوصاية .

٢١٣ - وذكرت بعثة عام ١٩٨٢ الزائرة في تقريرها ان ممثل الولايات المتحدة قد أبلغ مجلس الوصاية في دورته التاسعة والأربعين انه " بغض النظر عن هذه المزاعم ، ... ابرمت حكومة اليابان ، رغبة منها في تحسين علاقاتها مع الكيان الميكرونيزى الجديد ، اتفاقات معونة بين الحكومات مع بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة . وان اتفاقات المعونة تلك ، التي يدور الكثير منها في مجال تنمية مصايد الأسماك ، تقدم الآن ما قيمته عدة ملايين من الدولارات من المعونة الى الحكومات الميكرونيزية " (T/PV.1527) .

٢١٤ - وكررت البعثة ، عند ترحيبها بذلك البيان ، القلق الذى تشترك فيه مع شعب الاقليم المشمول بالوصاية من أن المطالبات المتبقية تحت العنوان الأول ينبغي أن يستجاب لها كاملة بالسرعة الممكنة ، وعلى أية حال قبل انتهاء اتفاق الوصاية .

٢١٥ - وبيّن التقرير السنوى الحالي أن جميع الأطراف ما زالت تبذل الجهود لحسم المطالبات تحت العنوان الأول . وان ما يقرب من ٣٠ في المائة من الـ ٣٤ مليون دولار الممنوحة قد دفعت . وان جميع المبالغ تحت العنوان الثاني قد تم دفعها .

٢- مناقشة في المجلس والآراء التي اعرب عنها

الأرض والشعب

٢١٦ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد وقّعت عقدا لخطة انمائية من أجل بناء عاصمة عند باليكير في بوناب . وقد خفّضت التكلفة من مبلغ مقدر بـ ٤٢ مليون دولار في عام ١٩٧٩ الى ما يقارب ٢٣ مليون دولار .

٢١٧ - واقترحت الولايات المتحدة أن تقدم مساهمة بـ ١٥ مليون دولار لولايات ميكرونيزيا الموحدة و ٣ ملايين من الدولارات لكل من حكومتي جزر مارشال وبالاو لتكاليف نقل العواصم أو اصلاحها . ففي الميزانية الاتحادية للفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ،تم اعتماد ٢ر٩ من ملايين الدولارات بوصف ذلك مقدارا أوليا للعمل لثلاثة كيانات . وقد طلب مبلغ اضافي قدره ٦ر٩ من ملايين الدولارات من الميزانية لمشاريع نقل العاصمة للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ توزّع على كل من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال . وبالنظر للتأخر في اختيار الموقع ، لم تطلب اعتمادات تشييد العاصمة لبالاو للفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ .

٢١٨ - وبيّن السيد أويترونغ ، الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، أن برنامج المساعدة التقنية التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة قد قدّم الأموال اللازمة بصورة ملحة لانشاء نظام حاسبة الكترونية مركزية ولتشغيل شبكة المواصلات في بالاو .

٢١٩ - وذكر الممثل الخاص ، السيد تينوريو ، حكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة بأن الولايات تستطيع بصورة فعالة أن توقف مصانع الطاقة النووية الى أن يتم اعتماد خطة مأمونة لتخزين الفضلات النووية والتخلص منها ، وكرر معارضة جزر ماريانا الشمالية لتخزين أو طرح الفضلات النووية في مياه المحيط الهادئ . وهو يرى أن الدول التي تستفيد من الطاقة النووية ينبغي أن تتحمل كل ما يوجد من مخاطر تنجم عن تخزين الفضلات المشعة والتخلص منها . وأيد السيدان فيكيال وبورجا ، وهما المستشاران الخاصان ، آراء السيد تينوريو بهذا الشأن .

٢٢٠ - وأحاط ممثل المملكة المتحدة علما مع الموافقة بالملاحظة التي قدمها ممثل الولايات المتحدة من أن حكومة هذا الأخير لم تقم بالتخلص من الفضلات النووية في المحيط وأنها طرف في الاتفاقية المتعلقة بمنع التلوث البحرى الناجم عن القاء النفايات والمواد الأخرى . وقال ان وفده يعتقد أن الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة في الاقليم ، تشعر بالتزام قانوني وأخلاقي بحماية ميكرونيزيا من التلوث .

التحركات السكانية

٢٢١ - بينت الممثلة الخاصة ، السيدة مكوى ، أن السلطة القائمة بالادارة ، بالتضامن مع حكومة جزر مارشال ، تضطلع بمشروع اصلاحي كبير في ايبيي . ولكنها أعربت عن أملها في ألاّ تجتذب تلك التحسينات مزيدا من الهجرة الى ايبيي من أجزاء أخرى من جزر مارشال ، لأن مثل هذه الهجرة قد سبق أن أسهمت في اكتظاظ المنطقة بالسكان وفي مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية .

٢٢٢ - وأبلغت الممثلة الخاصة أن لجنة مؤلفة من ممثلين عن حكومة جزر مارشال ، وملاّك الأراضي في كواجالين وميدان رماية القذائف في كواجالين يعملون بنشاط لايجاد طرق لتحسين العلاقات بين سكان المنطقتين دون تهديد سلامة أي منهما . وأعربت عن الأمل في أن تؤدي تلك الجهود القائمة على المجتمع الى تحسينات سريعة في مجمل المجالات المختلفة التي سبقت مناقشتها في الماضي في مجلس الوصاية .

٢٢٣ - وأبلغت الممثلة الخاصة مجلس الوصاية أن مركبا شراعيا مجهزا بمحرك يجري انشاؤه خصيصا لشعب انيويتاك قد بدأ العمل به بنجاح في ولاية واشنطن . وان هذا المشروع ، عندما يستكمل ، سوف يمكّن اهالي انيويتاك من الابحار الى أوجيلانك والنقاط الأخرى في جزر مارشال ويفيد في الزراعة والتجارة .

٢٢٤ - وقال ممثل الولايات المتحدة ان ترتيبات الأمن المتبادل هي جزء من اتفاق حرية تشكيل الجمعيات لأن ذلك هو ما فاوضت عليه حكومة ميكرونيزيا المنتخبة بصورة دستورية وطرحته على الشعب في استفتاءات حرة وعلنية بشأن مستقبلهم السياسي . وقالت ان وجود الولايات المتحدة العسكري في الاقليم المشمول بالوصاية هو وجود ضمن الحد الأدنى وان الوحدات العسكرية غير موجودة . وقال ان حكومته تحتفظ بمرفق واحد فقط للأغراض العسكرية في الاقليم المشمول بالوصاية - ميدان اختبار القذائف في كواجالين بجزر مارشال كان يقوم على تشغيله مقاولون مدنيون تحت امرة عسكرية . وان هناك محطة حراسة ساحلية صغيرة في ياب تقدم مساعدة ملاحية مدنية .

٢٢٥- وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومته لم تخطط لانشاء أية مرافق عسكرية في الاقليم المشمول بالوصاية ، وعلى الرغم من أن المادة ٥ من اتفاق الوصاية تنص صراحة على أن للولايات المتحدة الحق في انشاء قواعد عسكرية ووزع قوات مسلحة في الاقليم المشمول بالوصاية فان حكومته لم تفعل أيا من ذلك بمعنى محسوس . وفيما يتعلق بعهد الكومنولث الخاص بجزر ماريانا الشمالية ، الذى منح الولايات المتحدة خيار ايجار أرض معينة في تلك الجزر لامكان استعمالها كمرافق عسكرية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته قد استنفدت عقد الايجار في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ وأنها ستعيد تأجير أجزاء كبيرة من تلك الأرض الى حكومة جزر ماريانا الشمالية بمبلغ رمزى . ولو كانت أهداف وأغراض السلطة القائمة بالادارة عسكرية في طابعها لكانت أرادت الحفاظ على الترتيب القائم ؛ ولكنها عملت بدلا عن ذلك ، باجتهاد مع ممثلي ميكرونيزيا المنتخبين ، لانهاء الوصاية لصالح مركز من تصميمهم واختيارهم .

٢٢٦- وقال ممثل الولايات المتحدة انه ، وفقا للأهمية الاستراتيجية للاقليم المشمول بالوصاية ، وطبيعة الوصاية فان المادة ١٣ من اتفاق الوصاية منحت الولايات المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، الحق في اغلاق المنطقة لأغراض الامن . وأضاف أن حكومته لا تمارس تلك السلطة في الوقت الحاضر ولكنها لن تتردد في القيام بذلك في حالة الضرورة . وفي هذا كما في غيره من الاحتمالات فان حكومته تهتم باحتياجات الدفاع المشترك وليس باضفاء الطابع العسكرى على ميكرونيزيا ، وهو ما استهدفت حكومته الحيلولة دونه في الاقليم الاستراتيجي الوحيد المشمول بالوصاية تحت البند ٨٣ من الميثاق .

٢٢٧- وأضاف ممثل الولايات المتحدة قائلا ان البند ٣١١ من ترتيبات الامن المشترك المقترحة في اتفاقية الارتباط الحر يلزم الولايات المتحدة "بالدفاع عن بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة وشعوبها من أى اعتداء أو تهديد بالاعتداء ، تماما كالدفاع عن الولايات المتحدة ومواطنيها " ، كما أنه يمنح الولايات المتحدة "خيار الحيلولة دون الوصول الى بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة أو استخدامها من قبل الأفراد العسكريين أو للأغراض العسكرية لأى بلد ثالث " . وقال ان هذا الالتزام وذلك الخيار يمتدان لفترة خمسة عشر عاما كحد أدنى في كل من جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وخمسين عاما في بالاو ، وهما قابلان للتمديد في كل الحالات بالاتفاق المشترك . وفي الاتفاقات الفرعية لاتفاقية الارتباط الحر تعهدت الولايات المتحدة بالاستمرار في الدفاع عن الكيانات الثلاثة بعد انتهاء سريان ترتيبات الامن المشترك بموجب الاتفاقية ، على غرار ما تضمنته اتفاقات الدفاع المشترك والامن المشترك بين الولايات المتحدة وأقرب حلفائها .

٢٢٨- وقال ممثل الولايات المتحدة ان من حق الولايات المتحدة ، بموجب اتفاقية الارتباط الحر واتفاقاتها الفرعية ، الاستمرار في استعمال "ميدان رماية القذائف في كواجالين" لفترة تمتد الى ثلاثين عاما ، ويحفظ لها الحق في استعمال مناطق معينة في بالاو ، للأغراض العسكرية في حالات الطوارئ . ولم يحتفظ بأى من هذه الحقوق في استعمال الأرض بتاتا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وليس لدى الولايات المتحدة النية في الوقت الراهن في ممارسة حقوق الاستعمال الطارئ في بالاو .

٢٢٩- واستطرد ممثل الولايات المتحدة قائلا انه أثناء مناقشات مجلس الوصاية بشأن الالتماسات ، وفي بعض الأسئلة الموجهة للسلطة القائمة بالادارة من قبل أعضاء المجلس، لاحظ اشارات الى افتراض سوء النية وعدم الرغبة في الاعتراف بوقائع الدفاع ، وبوجود خطط ضخمة لجعل ميكرونيزيا حصنا عسكريا . ثم قال ان حكومته تتصرف بحسن نية وليس لديها ما تخبئه عسكريا .

٢٣٠- وأعرب ممثل المملكة المتحدة ، في حديثه بشأن قضيتي اعادة توطين السكان والتعويضات عن استعمال الأرض ، عن اقتناعه بأن مبالغ كبيرة قد وفرت لملاك الأراضي في جزيرة كواجالين المرجانية ، وأن مليونين من الدولارات قد وفرت لتحسين رأس المال في ايبي وحدها . وفيما يتعلق باعادة توطين السكان في بكيني وانواتاك ، أشار الى البيان الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ (انظر T/PV.1550) بشأن صعوبة تطهير بكيني من النشاط الاشعاعي ، الا أنه مع ذلك حث السلطة القائمة بالادارة على أن تفعل كل ما في وسعها للتأكد من أن الأخطار الصحية على الجزيرة قد أزيلت . ولقد كان مسرورا بشكل خاص حين علم من تقرير السلطة القائمة بالادارة أن كونغرس الولايات المتحدة قد وافق على اعتماد اضافي بمبلغ ٢١٫٤ من ملايين الدولارات في عام ١٩٨٢ للمساعدة في ترحيل واعادة توطين سكان بكيني . ولاحظ أيضا أن السلطة القائمة بالادارة قد وفرت الرعاية الطبية لمن يحتاجون اليها وستستمر في ذلك حتى تسرى اتفاقية الارتباط الحر .

٢٣١- وفيما يختص بالتعويض عن اختبار الاسلحة النووية ، أعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في الاكمال المبكر للمفاوضات بين السلطة القائمة بالادارة وحكومة جزر مارشال عملا بالمادة ١٧٧ من اتفاقية الارتباط الحر .

٢٣٢- وأشار ممثل المملكة المتحدة الى تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ (٤) بأن سكان بكيني في اجيت ما زالوا يفضلون اعادة التوطين في هاواى رغم أن البكينيين في كيلي يرفضون ذلك ، ثم أعرب عن أمله أن تستمر السلطة القائمة بالادارة في أخذ ذلك في الحسبان عند تنفيذ برنامجها لاعادة التوطين .

٢٣٣- وفيما يتعلق بمسألة البيئة في ميكرونيزيا قال ممثل فرنسا أن البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ قد اهتمت بالنظر في مسألة ميناء بالاو الضخم وغيره من أشكال التعدي على البيئة . وعلى الرغم من أن مجلس الوصاية قد ناقش أمن هذا الميناء في دورات سابقة ، فقد أكد الممثل للجميع ألا أثر لوجوده بعد في بالاو ، وأن البعثة الزائرة الدورية لعام ١٩٨٢ التي كرست اهتماما كبيرا للبيئة ، قد لاحظت أن الحيوانات والنباتات والريف تتم المحافظة عليها واحترامها بصورة جيدة . وان المياه في كل مكان صافية وشفافة لدرجة أن المعالم والتضاريس تحت الماء يمكن رؤيتها بالعين المجردة . وفي هذا الصدد فان مركز بالاو للزراعة البحرية يؤدي عملا مرموقا .

٢٣٤- وذكر ممثل فرنسا أن سكان بكيني وإينيوتياك قد حرموا ، في المقام الأكبر ، من أعز وأقيم شيء في العالم ، وهو حقهم في العيش والعمل في موطنهم الأصلي . ثم قال ان ترحيل هؤلاء السكان كان ضروريا ، دون شك ، أو انه كان ، على أية حال ، مفيدا للولايات المتحدة وكان بالتالي سببا آخر جعل السلطة القائمة بالادارة توفر تعويضات عادلة للسكان المنقولين . وفي هذا الصدد فان وفده قد سر لما سمعه من أن المفاوضات بشأن هذه النقطة بين سلطات الولايات المتحدة وسكان جزر مارشال تقترب من التسوية .

٢٣٥- وأشار ممثل فرنسا الى حديث لسيناتور في المجلس التشريعي لجزر مارشال بشأن الحالة الطبية لسكان بكيني السابقين وتزويدهم بوسائل العلاج الطبي والوقاية من المرض. وأشار أيضا الى حالة سكان ايبي وهي كما أورد أحد الملتمسين يمكن أن تتحسن تحسنا كبيرا . وينبغي أن تتخذ التدابير فورا ، ليس فقط لتوفير التعويض المالي الكافي لسكان الجزر المرجانية ، ولكن أيضا لتمكينهم من التحرك بسهولة أكبر ومن الوصول الى قطاع أوسع في المهور ، وفوق كل ذلك من الاستفادة من المرافق المادية لميدان رماية القذائف في كواجالين . وفي هذا الصدد ذكر الممثل الفرنسي أنه ينبغي أن تعمل السلطة القائمة بالادارة والسلطات المارشالية وسكان ايبي أنفسهم في انسجام لحل الموقف الذي يشتركون في بعض الحالات في المسؤولية عنه . وقال ممثل فرنسا ان أنشطة التشييد في ايبي لا يمكن أن تستمر بمثل هذه الطريقة الفوضوية ما دام لم يعد هناك مكان لمثل ذلك التوسع في تلك الجزيرة . ولاحظ أيضا ان المستشفى هناك لا يمكن أن يبقى على حالته الراهنة . وأشار الى أن بامكان السكان وعددهم ٨٠٠ نسمة أن ينظموا أنفسهم لجمع زجاجات الجعة التي لا تحصى والمنتشرة فوق الجزيرة فاذا فعلوا ذلك لن تبدو الجزيرة وكأنها مكان عام لطرح النفايات . وأضاف ان على سكان الجزيرة أن يدركوا أنه ينبغي للمرء أن يعتمد على نفسه في تنظيف داره .

٢٣٦- وأشار ممثل فرنسا الى أن سكان ايبي الذين يعملون في القاعدة يتلقون راتبا مماثلا لراتب الذين يعملون في الولايات المتحدة ذاتها وأن للسكان سيارات ، ويوجد عدد من المنتديات الليلية والمطاعم في ايبي . وقال ان هذه ستجلب مارشاليين آخرين

الى ايبي مما يفاقم الازدحام السكاني في الجزيرة . وتساءل ، في هذا الصدد ، عن حكمة وجدوى ربط ايبي والجزر الاخرى بطريق معبدة من شأنها ، عاجلا أو آجلا ، أن تتفتت وتتسبب في قيام مشاكل جديدة . وربما توجد حلول أخرى غير زيادة الازدحام السكاني في ايبي .

٢٣٧— وقال الممثل الفرنسي ان التخلي عن بعض الطرق الأبوية في التعامل التي لاحظتها البعثة الزائرة في كواجالين من شأنه أن يحسّن العلاقات فيما بين الطوائف . ولاحظ أن للعلماء في قاعدة كواجالين وروى نامور ملعبا ترفيهيا للغولف ، وتساءل عما اذا كان ذلك ضروريا ، وعما اذا لم يكن من الأفضل تحويل ملعب الغولف الى منطقة ترفيهية يلتقي فيها سكان كواجالين وايبي .

٢٣٨— وبالاشارة الى "خرافة" الاسلحة النووية بكواجالين ، ذكر ممثل فرنسا أن حاملات الصواريخ لم تحمل رؤوسا نووية لسبب بسيط هو أن الحاملة التي تحيد عن مسارها يقدر لها أن تدمر قبل هبوطها في البحر . وقال ان ربان المراكب الاجنبية التي كانت على بعد أميال قليلة من ميدان رماية القذائف يعلمون ذلك . وحسب علمه ، لم يكتشف أحد أبدا أي انفجار نووي محمول جوا ، وهو ما يعتبر ، فوق ذلك ، خرقا لمعاهدة منع تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء التي وقعت في موسكو في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ . ولا يبدو لممثل فرنسا أن هناك أنشطة في القاعدة تنافي المادة الخامسة ، الفقرتين ١ و ٢ ، من اتفاق الوصاية كما وافق عليها كل أعضاء مجلس الأمن .

٢٣٩— وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أنه قد أصبح واضحا أن الولايات المتحدة ، عملا بسياسة الضم التي تتبعها تجاه الاقليم المشمول بالوصاية في جزر المحيط الهادئ ، تحاول صون وتقوية سيطرتها على مناطق كبيرة في المحيط الهادئ ، وتوسيع مواقعها العسكرية والاستراتيجية في ذلك الجزء من العالم . وقد أعرب عن ذلك بوضوح في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ في المحادثات المتعلقة بمستقبل المركز السياسي لميكرونيزيا في جلسات اللجنة الفرعية لكونغرس الولايات المتحدة لشؤون شرقي آسيا والمحيط الهادئ ، وفي لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة وعلى لسان الممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة بشأن مفاوضات مركز ميكرونيزيا ، ذكر أن هدف الولايات المتحدة الأول في ميكرونيزيا هو ضمان المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في تلك المنطقة .

٢٤٠— وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه ردا على سؤال لاحد أعضاء مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة عن الطريقة التي تستطيع بها وزارة الدفاع أن تقدر حجم الروابط العسكرية والدفاعية في ميكرونيزيا بعد اقامة الارتباط الحر ، قال الممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة بوضوح وصراحة ما يلي :

"اننا نعمل في اتصال وثيق جدا مع وزارة الدفاع بالولايات المتحدة . . . وان نصف وفدي من وزارة الدفاع . وانني أعتقد أن وزارة الدفاع على اتفاق تام مع نصوص الاتفاقية ، وأنها تعاونت معنا تعاونا حسنا جدا حين كنا نعد الاتفاقية ، ليس فقط عندما كنا نعد الاتفاقية بل أيضا أثناء المحادثات" .

٢٤١- علاوة على ذلك فقد أضاف الممثل الشخصي ما يلي :

"ان أحد الأوجه الرئيسية لهذه الممارسة برمتها هو موقف دفاعنا في المحيط الهادئ ، وهنا أعتقد أن وزارة الدفاع مقتنعة جدا بتلك التدابير المكنوبة في الاتفاق" .

٢٤٢- ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا انه من الواضح هكذا ان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة ليس حماية المصالح الوطنية لسكان اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية بل الحصول على الحق في وزع قواتها النووية البرية والبحرية والأسلحة البكتريولوجية والمواد الضارة الاخرى في الاقليم . وأضاف ان دستور بالاو ، الذي اعتمد في ١٩٧٩ ، يحظر استخدام الجزيرة والمياه المحيطة بها لهذه الأغراض . وهنا تلجأ الولايات المتحدة الى المناورات الخداعة مرة أخرى .

٢٤٣- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن السلطة القائمة بالادارة قد حاولت أثناء الاستفتاء الشعبي في بالاو أن تحصل على موافقة سكان بالاو على استعراض أحكام دستورهم التي لم تحز على رضى السلطة القائمة بالادارة . بيد أن المحاولة ذهبت سدى ، مما أدى الى فشل السلطة القائمة بالادارة في الحصول على ٧٥ في المائة من الأصوات وهو العدد اللازم لتعديل أحكام دستور بالاو الذي يحظر اقامة قواعد عسكرية للولايات المتحدة على الجزر ، ووزع الاسلحة النووية وأنواع الاسلحة الاخرى فيها ، ورسو سفن الولايات المتحدة الحربية النووية في المياه المحيطة بها .

٢٤٤- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان نتائج الاستفتاء الشعبي في بالاو التي تتعارض مع خطط الولايات المتحدة العسكرية الاستراتيجية في ميكرونيزيا ، قد أزعجت السلطة القائمة بالادارة التي تعتبر الاقليم المشمول بالوصاية رأس جسر عسكري استراتيجي لها في غرب المحيط الهادئ . وهذا ما أوضحه صراحة سفير سابق للولايات المتحدة في فيجي عندما قال انه على أساس الاعتبارات الاستراتيجية ، فان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المحيط الهادئ أمر غير مقبول على الاطلاق بالنسبة للولايات المتحدة . ولذلك فمن وجهة نظر الولايات المتحدة ، لم يكن استفتاء بالاو الشعبي ناجحا ، رغم انفاق الاموال على حملة الدعاية بين السكان . وأضاف قائلا ان الولايات المتحدة الآن بصدد اتخاذ تدابير القصد منها تجاوز نتائج الاستفتاء غير المرضية وتسهيل عملية استيعاب الاقليم المشمول بالوصاية ، في نفس الوقت الذي تحاول فيه ايجاد مظهر للشرعية في وسط

هذه الأعمال التي من الواضح أنها غير شرعية . وقال ان الولايات المتحدة انما تحاول بذلك أن تظهر انه يتعين على سلطات بالا و ذاتها أن تتصدى لمشكلة التوفيق حيث لا يمكن التوفيق ، أى بين أحكام دستور بالا و التي تحظر على الولايات المتحدة أن تنصب الاسلحة النووية وغيرها من أشكال الاسلحة على الجزيرة ، وأحكام اتفاقية الارتباط الحر التي تسمح بوزع مثل هذه الاسلحة والاحتفاظ بقواعد للولايات المتحدة فيها .

٢٤٥- وذكر الممثل السوفياتي انه استنادا الى مقال لريتشارد سويفت نشر في العدد الصادر في ٤ آذار/مارس ١٩٨٣ من الصحيفة الكندية اليومية GLOBE and MAIL ، فان العسكريين في الولايات المتحدة يعلقون أهمية استراتيجية جديدة على منطقة المحيط الهادئ منذ خروج قوات الولايات المتحدة من الهند الصينية . كما استشهد المؤلف بتقرير للأكاديمية العسكرية لجيش الولايات المتحدة ، جاء فيه انه في حالة نشوب حرب في شرقي آسيا فان " القاعدة الوحيدة الممكنة ستكون بلا شك في ميكرونيزيا ، كما ستبقى القواعد المنشأة في الجزيرة ، بخلاف القواعد المنشأة في جنوب شرق آسيا ، تحت سيطرة الولايات المتحدة المستمرة " .

٢٤٦- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان مؤتمر الكنائس لمنطقة المحيط الهادئ قدّر أن هناك ١٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية موجودة في قواعد الجزيرة أو في الغواصات أو على السفن الحربية في المحيط الهادئ ، ويمكن وزعها في أية لحظة . وجرى التنبؤ في سياق المؤتمر بأنه بحلول عام ١٩٨٥ سيكون قد وزع في المحيط الهادئ مالا يقل عن ١٣ غواصة من طراز ترايدنت - التي تعتبر من الاسلحة النووية للضربة الأولى . وهذا يبين قلق المجتمع الدولي بوجه خاص لأن الولايات المتحدة بدلا من تعزيز السلم والأمن الدوليين في هذا الجزء من المحيط الهادئ تقوم بنشاط بأعمال تشكل تهديدا خطيرا لأمن الاقليم المشمول بالوصاية ذاته وأمن بلدان آسيا وأوقيانيا المجاورة ، على حد سواء . وهذه الاعمال قد تؤدى الى خلق بؤرة خطرة من التوترات في تلك المنطقة وهي لن تؤدى الى تعزيز السلم والامن الدوليين كما يتطلب ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة المادة ٧٦ ، واتفاق الوصاية ، ووثائق الامم المتحدة الاخرى .

٢٤٧- وأفاد ممثل الاتحاد السوفياتي ان العالم بأسره يعرف جيدا أن الولايات المتحدة تستخدم اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية استخداما واسع النطاق كحقل تجارب لاسلحتها الذرية والهيدروجينية ؛ وقد شهد هذا الاقليم أكثر من ١٠٠ نوع مختلف من التفجيرات لتلك الاسلحة . ونجمت عن هذه التجارب النووية عواقب بالغة الضرر لم تؤثر على صحة السكان المحليين فحسب ، بل على جو جزء واسع من اقليم المحيط الهادئ ومياهه أيضا . ولم تتخذ السلطة القائمة بالادارة أية تدابير فعالة أو عاجلة لازالة تلك العواقب ، أو لضمان المساعدة الطبية للضحايا في جزيرتي بيكيني وانويتاك المرجانيتين ، أو لتحديد كمية الاشعاع الموجودة في تلك المنطقة .

٢٤٨- وقال الممثل السوفياتي ان كل ذلك ليشهد بأن الولايات المتحدة تنتهك علنا الحقوق والحريات الأساسية لسكان الاقليم المشمول بالوصاية . وأضاف قائلا انه ينبغي على مجلس الامن ومجلس الوصاية ولجنة حقوق الانسان وهيئات الامم المتحدة الاخرى ايلاء اهتمام خاص للحالة الصعبة التي يعاني منها ضحايا تجارب الولايات المتحدة النووية في الاقليم المشمول بالوصاية . وأردف قائلا ان الخطر النووي بالنسبة للكثيرين من سكان هذه الجزر في المحيط الهادئ مرتبط بالاستعمار بشكل وثيق .

٢٤٩- وذكر الممثل السوفياتي ان السلطة القائمة بالادارة ، بدلا من أن تضمن قيام الاقليم المشمول بالوصاية بدوره في دعم السلم والامن الدوليين وفقا للميثاق ، ركزت كل جهودها على استخدام ذلك الاقليم المشمول بالوصاية لاهدافها العسكرية والاستراتيجية ولتحويله الى حقل تجارب ، من أجل اختبار القذائف والأسلحة النووية ومن أجل وزع قواعدها العسكرية بغية جعل الاقليم قاعدة استراتيجية وتعزيز استخدامه بهذه الصفة طيلة عقود كثيرة مقبلة . وهذا يشكل خطرا ليس على شعب ميكرونيزيا فحسب بل على السلم والأمن الدوليين ككل أيضا .

٢٥٠- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه على الرغم من تعزيز الولايات المتحدة لوجودها العسكري في ميكرونيزيا وتخطيطها للاحتفاظ بقواعدها هناك طيلة عقود كثيرة مقبلة ، فقد ادعت ان وجودها العسكري في ميكرونيزيا غير واسع النطاق . ولكن لا يهم عدد الأشخاص الموجودين في القاعدة العسكرية ، وانما وجود القاعدة ، اذ ليس من الصعب ، مع التطور الحالي للتكنولوجيا ووسائل النقل ، ضمان استمرار تلك القاعدة . ولذلك فالمسألة لا تتعلق بعدد العسكريين في الاقليم بل بالطريقة التي تستخدم بها الولايات المتحدة الاقليم المشمول بالوصاية من أجل تلبية حاجاتها في المستقبل .

مطالبات التعويض عن أضرار الحرب وما بعد الحرب

٢٥١ - قال السيد تينوريو ، الممثل الخاص ، في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ان مسألة دفع تعويضات عن أضرار الحرب عملا بقانون المطالبات الميكرونيزى لعام ١٩٧١ لا تزال بلا حل ، وطلب المساعدة من المجلس في ضمان دفع المطالبات غير المسددة التي فصل فيها .

٢٥٢ - وأضاف السيد بورجا ، المستشار الخاص ، ان جزر ماريانا الشمالية تقبل تعاون حكومة اليابان في هذا المجال حتى ولو تحتم أن يكون على شكل مساعدة اقتصادية وبضائع وخدمات . وأضاف قائلا ان هذه الجزر تتطلع الى موافقة كونغرس الولايات المتحدة على نصيب حكومة الولايات المتحدة من المسؤولية بحيث يمكن حل تلك المسألة التي طال أمدها حلا نهائيا قاطعا .

٢٥٣ - وقال المستشار الخاص ان حكومة اليابان بدأت في الآونة الأخيرة بتقديم المساعدة الاقتصادية الى أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعويضا عن الخسائر في الارواح والممتلكات التي سببتها الحكومة اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ . وأضاف قائلا انه اذا كان في وسع اليابان أن تقدم هذه المساعدة الى بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فهي تستطيع أيضا أن تقدم مثل هذا التعاون الاقتصادى الى كومنولث جزر ماريانا الشمالية وميكرونيزيا .

٢٥٤ - وناشد السيد اويترونغ ، الممثل الخاص ، مجلس الوصاية ان يساعد في حمل السلطة القائمة بالادارة واليابان على دفع المطالبات المفصول فيها المتعلقة بتعويضات الحرب والبالغة ٢٤ مليون دولار . وقال ان جميع المحاولات الماضية للبت في هذه المسألة التي طال أمدها قد باءت بالفشل وان البالاويين يعتقدون أن فرصهم الآن أفضل للحصول على تسوية مادامت ميكرونيزيا لا تزال اقليما مشمولا بالوصاية .

٢٥٥ - وتساءل ممثل فرنسا لماذا لم يتلق ضحايا الحرب في المحيط الهادئ حتى الآن التعويضات المقررة تحت العنوان الأول ، بعد انقضاء ٤٠ عاما على الحرب . وقال ان كونغرس الولايات المتحدة صوت على اعتماد قدره ٥٠ في المائة من مجموع المطالبات المتعلقة بتعويضات الحرب في اطار ذلك العنوان وان اليابان ابدت استعدادها للمساهمة العينية بمقدار الـ ٥٠ في المائة المتبقية ولكن ليس تحت عنوان تعويضات الحرب . وتساءل عما اذا كان في الامكان بالنسبة للجنة تمثل الولايات المتحدة واليابان ان تسوى هذا النزاع القانوني الذى طال أمده . وأعرب عن أمل وفده في أن يتم التوصل الى حل قريبا بحيث تتمكن حكومتا الولايات المتحدة واليابان من الافراج عن الأموال اللازمة في موعد مبكر .

٢٥٦ - وفيما يتعلق التعويضات عن الأضرار الناجمة عن التجارب العسكرية ، لاحظ ممثل فرنسا ما تحقق من انجازات في السنوات العديدة الماضية بسبب زيادة جهود السلطة القائمة بالادارة ، وقال انه يجب أن يستمر هذا التقدم .

٢٥٧ - وأشار ممثل المملكة المتحدة الى أن مجلس الوصاية كان قد أعرب في استنتاجاته وتوصياته في عام ١٩٨٢ (٢٢) عن استمرار اهتمامه بضمان التسديد الكامل للمطالبات المتعلقة بتعويضات الحرب للضحايا الميكرونيزيين . ولاحظ كذلك ، من الاجابات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة في تقريرها لعام ١٩٨٢ (٥) ، انه قد تم تسديد ٣٠ في المائة من المبلغ المقرر تحت العنوان الأول وقدره ٣٤ مليون دولار . وكرر ، في هذا الصدد ، ما نبه اليه مجلس الوصاية في عام ١٩٨٢ وهو انه ينبغي بذل كل جهد لتسوية المطالبات المعلقة في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز انتهاء اتفاق الوصاية . وأردف قائلا ان هناك مثلا في المملكة المتحدة يقول : " تأجيل العدالة هو حرمان منها " .

باء - التقدم السياسي

١ - مجمل الأحوال

الهيكل السياسي العام

٢٥٨ - يتولى مفوض سام يعينه رئيس الولايات المتحدة ويصادق على تعيينه مجلس شيوخ الولايات المتحدة السلطة التنفيذية والادارية في حكومة الاقليم المشمول بالوصاية ، كما يتولى مسؤولية تنفيذ الالتزامات الدولية التي تتحملها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالاقليم .

٢٥٩ - وقد أكدت السلطة القائمة بالادارة ، في التقرير السنوي لسنة ١٩٨١ (T/1837)، أن الحكومات الدستورية قد تشكلت فعلا وأنها تمارس جميع مهامها في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجزر مارشال ، وجزر ماريانا الشمالية ، وبالاو . وقد احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بالسلطة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها التي تتحملها بموجب اتفاق الوصاية ، وميثاق الأمم المتحدة ، وما ينطبق على الاقليم من القوانين التي سنتها الولايات المتحدة والمعاهدات التي أبرمتها .

٢٦٠ - ولاحظ المجلس بارتياح في دورته التاسعة والاربعين ازدياد ثقة كل حكومة من حكومات الاقليم المشمول بالوصاية وقدرتها على معالجة جميع جوانب الحكم الذاتي التام والعطي . ورحب المجلس بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات الدستورية لزيادة اتصالاتها مع البلدان الاخرى في المنطقة ولاقامة المزيد من الروابط مع الوكالات الاقليمية .

٢٦١ — وجاء في التقرير السنوى الحالي أن الحكومات الدستورية قد واصلت خلال السنة المستعرضة تعزيز عملياتها وتولي قدر أكبر من المسؤولية عن شؤونها الداخلية والتوسع ، بموافقة السلطة القائمة بالادارة ، في الترتيبات التعاونية المتفق عليها مع المنظمات الاقليمية والدولية . ونتيجة للاستمرار في نقل قدر أكبر من المسؤوليات الى الحكومات الجديدة ، عجّل مقر ادارة الاقليم المشمول بالوصاية بتقليل عدد العاملين وتعزيز أنشطته وفقا لما يقتضيه اتفاق الوصاية ولما ينطبق من الأوامر الوزارية والرئاسية والقوانين الاتحادية للولايات المتحدة . ولاحظت السلطة القائمة بالادارة أن الحكومات الدستورية قد أبقت على مستوى الخدمات الحكومية الضرورية خلال السنة المستعرضة ، وأجرت انتخابات ديمقراطية لشغل المناصب في الولايات والمحليات ، وعقدت مؤتمرات دستورية على مستوى الولايات وأثبتت قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة المترتبة على الحكم الذاتي .

٢٦٢ — وقد أوردت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ملاحظة في تقريرها مفادها أنها تشاطر البعثات التي زارت الاقليم من قبل رأيها وهو أن من المهم في أى مناقشة تدور حول المستقبل السياسي لميكرونيزيا أن نلاحظ تأثير التقاليد والسلطات التقليدية على المؤسسات الناشئة حديثا . وقد أدركت البعثة طوال زيارتها مدى النفوذ الذى يواصل الزعماء التقليديون ممارسته ، كل في ولايته أو مجتمعه المحلي . ومما له مغزاه في هذا الصدد أن دساتير ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبيلاو تنطوى جميعها على أحكام تحفظ وتحمي القيم التقليدية ودور الزعماء التقليديين ، وان كان البعض منهم قد رشح نفسه لتولي المناصب ويقوم الآن بدور كامل في الحياة السياسية غير التقليدية .

حكومة الاقليم

الهيئات التشريعية

٢٦٣ — يتألف كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة من مجلس واحد . ويتكون المجلس من أعضاء منتخبين عن الدوائر الانتخابية الموجودة في كل ولاية ، والمقسمة وفقا لعدد السكان ، ومن أعضاء منتخبين على أساس المساواة بين الولايات ؛ ومدة عضوية المنتخبين على هذا الأساس أربع سنوات ، أما المدة بالنسبة لسائر الأعضاء فهي سنتان . ومن حق كل ولاية أن تخصص أحد مقاعدها لأحد الزعماء التقليديين . ويقوم بانتخاب أعضاء الكونغرس سكان الولايات الموحدة الذين لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . وقد جرت الانتخابات العامة الأولى بموجب الدستور الجديد في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩ .

٢٦٤ — ويتولى السلطة التشريعية في جزر مارشال مجلس " النيتيجيلا " المؤلف من ٣٣ عضوا . وتجرى الانتخابات العامة كل أربع سنوات . الا أنه يجوز لرئيس جزر مارشال حل هذا المجلس في أى وقت اذا قدم مرتين اقتراح بسحب الثقة من مجلس الوزراء وسقط

الاقتراح في المرتين ، واذا لم يتول رئيس آخر منصب الرئاسة في الفترة الفاصلة بين عمليتي التصويت على سحب الثقة . ومن حقه أيضا أن يفعل ذلك اذا لم يعيّن مجلس وزراء خلال الثلاثين يوما التالية لقيام المجلس بانتخاب رئيس لأى سبب خلاف استقالة الرئيس بعد التصويت بسحب الثقة . ويقوم بانتخاب المجلس مواطنو جزر مارشال الذين لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويحق لهم الانتخاب .وقد اجريت الانتخابات العامة الأولى في ظل الدستور الجديد في ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٩ . وهناك مجلس آخر هو مجلس " ايرويج " (للزعماء التقليديين) وهو يتألف من ١٢ شخصا تتوفر فيهم الشروط اللازمة لعضوية المجلس . وينظر هذا المجلس في جملة أمور منها القوانين التي تمس القانون العرفي والتقاليد وحيازة الاراضي وأية مسائل ذات صلة بذلك يكون مجلس الـ " نيتيجيلا " قد أقرها .

٢٦٥ - وتتألف الهيئة التشريعية لكومنولث جزر ماريانا الشمالية من مجلسين ، هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ويضم مجلس الشيوخ ٩ أعضاء يجرى انتخابهم بصورة عامة لمدة أربع سنوات ، وهم يمثلون ثلاث دوائر انتخابية . أما مجلس النواب فانه يضم ١٤ عضوا يجرى انتخابهم لشغل مقاعدهم لمدة سنتين . ويقوم بانتخاب أعضاء الهيئة التشريعية سكان الكومنولث الذين لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ويكونون مقيدين في قوائم الناخبين . وقد جرت الانتخابات العامة الثانية في ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ .

٢٦٦ - وتتولى السلطة التشريعية في بالاو هيئة ' أولبيبل ايرا كيلولاو ' التي تتألف من مجلس للمندوبين ومجلس للشيوخ . وينتخب أعضاء هذين المجلسين لشغل مقاعدهم لمدة ٤ سنوات . ويجرى انتخاب مندوب واحد من كل ولاية ، ويتألف مجلس المندوبين من الاشخاص المنتخبين بهذه الطريقة . أما مجلس الشيوخ فيتألف من عدد من الشيوخ يتحدد من وقت الى آخر بقرار من لجنة مختصة باعادة توزيع المقاعد على النحو المنصوص عليه في القانون . ويستلزم سن القوانين اعتماد كل من المجلسين لمشاريع القوانين . ومن سلطة الرئيس استخدام حق النقض فيما يتعلق بأى مشروع قانون ، ولكن هذا الاجراء يعد لاغيا في حالة اقرار أغلبية الثلثين في كل من المجلسين لمشروع القانون الذى استخدم حق النقض فيما يتعلق به .

٢٦٧ - ولاحظ مجلس الوصاية بارتياح في دورته التاسعة والاربعين أن الهيئات التشريعية المنتخبة على نحو حر ودیمقراطي في الكيانات الميكرونيزية الأربعة واصلت القيام بدور هام وفعّال . وذكر التقرير السنوى الحالي أن السلطة القائمة بالادارة تشاطر المجلس الارتياح ازاء أداء الهيئات التشريعية للاقليم المشمول بالوصاية . كما أشار الى أن الاتحاد البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ قد اجتمع في بونابي خلال السنة المستعرضة بناء على دعوة من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وسيجتمع مرة أخرى في سايبان في عام ١٩٨٣ .

السلطات التنفيذية

٢٦٨ - جاء في التقرير السنوى الحالي أن رؤساء الأجهزة التنفيذية في الحكومات الدستورية هم جميعا من الميكرونيزيين .

٢٦٩ - ويتولى السلطة التنفيذية في حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة رئيس منتخب من قبل الكونغرس لشغل هذا المنصب لمدة ٤ سنوات ، ولا يجوز له شغل المنصب أكثر من مدتين متواليتين . وينتخب نائب الرئيس بالطريقة التي ينتخب بها الرئيس ، وهو يشغل منصبه لفترة مماثلة . ومن الممكن أن يكون نائب الرئيس من سكان ولاية أخرى غير الولاية التي ينتمي اليها الرئيس . ويعين الرئيس مجلس وزرائه المؤلف من ٤ أعضاء ، بمشورة الكونغرس وموافقته .

٢٧٠ - وفي جزر مارشال يعهد بالسلطة التنفيذية الى مجلس الوزراء ، الذى يتحمل أعضاؤه المسؤولية الجماعية أمام مجلس الـ " نيتيجيلا " . ويتألف مجلس الوزراء من الرئيس ، الذى يجب أن يكون عضوا في المجلس التشريعي المذكور ، ومن عدد يتراوح بين ٦ و١٠ من أعضاء المجلس التشريعي الآخرين ، وهؤلاء يعينهم رئيس المجلس التشريعي بصفة وزراء بناء على ترشيح من الرئيس . وينتخب الرئيس من قبل المجلس التشريعي بعد كل انتخابات عامة . ويتولى الرئيس رئاسة الدولة في جزر مارشال . وهو مطالب بالاستقالة من منصبه متى سحبت الثقة منه باجماع أعضاء المجلس التشريعي . الا أن استقالته قد تصبح لاغية في حالة عدم انتخاب خليفة له خلال الأربعة عشر يوما التالية لاستقالته .

٢٧١ - ويتولى السلطة التنفيذية في حكومة جزر ماريانا الشمالية حاكم ينتخب لشغل المنصب لمدة ٤ سنوات ، ويشترط ألا يقل عمره عن ٣٠ سنة وأن يكون من المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ومن السكان المقيمين في الكومنولث لمدة لا تقل عن سبع سنوات قبل توليه المنصب مباشرة . ويساعد الحاكم في الاضطلاع بمهامه كل من نائب الحاكم ، المنتخب مع الحاكم ، ورؤساء الأجهزة التنفيذية .

٢٧٢ - ويتولى السلطة التنفيذية في بالاو رئيس منتخب من خلال انتخابات على مستوى البلاد ، ومعه نائب للرئيس ، وذلك لمدة أربع سنوات ، ولا يجوز لهما شغل منصبيهما أكثر من مدتين متواليتين . وينضم نائب الرئيس بحكم منصبه الى عضوية مجلس الوزراء ، وهو يخلف الرئيس في حالة شغور منصبه . ويقوم الرئيس بتعيين أعضاء مجلس الوزراء ، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته . وهناك مجلس للأعيان يقدم المشورة الى الرئيس بشأن المسائل المتعلقة بالقوانين التقليدية والأعراف . ومن الممكن عزل الرئيس أو نائبه وتنحيته عن منصبه في حالة ارتكابه لجرائم خطيرة ، وذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل في كل من المجلسين التشريعيين . ومن الممكن عزل الرئيس أو نائبه عن طريق الاقالة ، اذا ما تقرر ذلك من خلال استفتاء على الاقالة يتم اجراؤه عملا بقرار بهذا المعنى يصدر عن أغلبية لا تقل عن الثلثين في المجالس التشريعية فيما لا يقل عن ثلاثة أرباع ولايات بالاو .

٢٧٣ ـ ولاحظ المجلس في دورته التاسعة والأربعين ان نقل الوظائف والمسؤوليات من السلطة القائمة بالادارة الى الحكومات الدستورية قد استمر بوتيرة سريعة .

٢٧٤ ـ ولاحظ المجلس أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تجرى مفاوضات مع السلطة القائمة بالادارة بشأن قدرة الولايات الموحدة على الاشتراك في المفاوضات والتوقيع على بعض الاتفاقات الاقليمية والدولية خلال فترة الانتقال . ويأمل المجلس في التوصل الى حل مرض للطرفين .

٢٧٥ ـ وذكر التقرير السنوى الحالي أن السلطة القائمة بالادارة واصلت تزويد الحكومات بالمساعدة في مجال السلامة العامة والنظام العام ، فضلا عن التدريب اللازم لأجهزتها القضائية والقانونية ولأجهزة الشرطة التابعة لها . وقد وقعت الحكومات ، بموافقة السلطة القائمة بالادارة ، اتفاقات مع دول أخرى ومنظمات اقليمية بشأن مصائد الاسماك والمعونات .

٢٧٦ ـ وجاء في التقرير السنوى أيضا أن جميع الحكومات الدستورية الأربع منظمة تنظيما كاملا وتؤدى مهامها وفقا لدساتيرها التي تم اقرارها بحرية .

حكومات الولايات

٢٧٧- ذكر التقرير الحالي أن ولاية ياب تضطلع الآن بمهامها بموجب دستورها الجديد . وتقوم ولايات كورساى وبونابي وتراك باعداد الدساتير الخاصة بكل منها والتي ستحل محل المواثيق التي صدرت كمنحة من كونغرس ميكرونيزيا السابق . وفي بالاو ، أطلقت صفة الولاية على كل من البلديات السابقة ، ويقوم كل منها الآن باعداد دستوره الخاص به .

الحكام الاداريون للولايات

٢٧٨- يتولى حكام منتخبون أعمال الادارة في الولايات الأربع التي تشكل ولايات ميكرونيزيا الموحدة (كورساى ، وبونابي ، وتراك ، وياب) . وخلال عام ١٩٧٩ ، عينت كل من الولايات حاكمها المنتخب الاول ، باستثناء تراك ، التي فعلت ذلك في عام ١٩٧٨ .

الهيئات التشريعية للولايات

٢٧٩- توجد في جميع كيانات الاقليم المشمول بالوصاية هيئات تشريعية منتخبة من قبل الشعب . ويحدد دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة صلاحيات هذه الهيئات التشريعية للولايات . وفي جزر مارشال يتمتع مجلس " النيتيجيلا " بجميع الصلاحيات التشريعية التي خولها له الدستور . وتحدد المواثيق والدساتير ذات الصلة المؤهلات اللازمة لعضوية الهيئات التشريعية .

الحكومات البلدية

٢٨٠- يعترف دستور جزر مارشال على وجه التحديد بحق كل جزيرة مرجانية مأهولة ، وكل جزيرة مأهولة عادية لا تشكل جزءا من جزيرة مرجانية في نظام للحكم المحلي .

٢٨١- وجاء في التقرير السنوى الحالي أنه يتعين بموجب قانون الحكم المحلي لعام ١٩٨٠ ، على جميع البلديات السابقة وعددها ٢٥ في جزر مارشال ، سواء منها ما تم منحها مواثيق خلال عهد خضوعها لادارة الاقليم المشمول بالوصاية وما ليس لديها مواثيق ، ان تضع دساتيرها بحيث لا تتعارض مع أى قانون وطني . وذكر التقرير أن كل من ايلوك وليكيب بجزر مارشال أجرت ، في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢ ، استفتاء على مشروع دستورها . وقد

وافقت الأولى على مشروع الدستور بينما رفضته الأخيرة . وفي ٢٧ آب/اغسطس أجرت ١٨ بلدية استفتاءات على مشاريع دساتيرها . وباستثناء كيلي أقرت كل واحدة منها دستورها . وعقب موافقة كل مجلس وزراء وطني على الدستور ، ستجرى انتخابات في كل بلدية بموجب الدستور الجديد .

٢٨٢— وينقسم كومنولث جزر ماريانا الشمالية الى أربع دوائر بلدية يرأس كل منها عمدة منتخب .

الخدمة المدنية

٢٨٣— ينص دستور ولايات ميكرونيزيا الموحدة على انشاء ادارات تنفيذية وفقا لقانون يصدره البرلمان . ويقوم الرئيس ، بناء على مشورة وموافقة الكونغرس ، بتعيين الموظفين الرئيسيين لهذه الادارات وغيرهم من الموظفين الذين قد ينص على تعيينهم القانون البرلماني .

٢٨٤— وبموجب دستور جزر مارشال ، تتكون الخدمة المدنية ، التي يرأسها أمين أول ، من الموظفين اللازمين لمساعدة مجلس الوزراء في ممارسة السلطة التنفيذية وللاضطلاع بواجبات أخرى حسبما يقتضي الحال . ويحتوى الدستور أيضا على أحكام بشأن انشاء لجنة للخدمة المدنية .

٢٨٥— وينص دستور جزر ماريانا الشمالية على وضع نظام للخدمة المدنية تقوم بادارته لجنة خدمة مدنية . وتتولى اللجنة ادارة سياسات شؤون الموظفين نيابة عن الحكومة .

٢٨٦— وينص دستور بالاو على أن يقوم الرئيس بتعيين الموظفين الوطنيين وذلك وفقا لمشورة مجلس الشيوخ وموافقته .

٢٨٧— وقد لاحظ مجلس الوصاية مع القلق في دورته التاسعة والأربعين الأحداث المتصلة باضراب موظفي الحكومة الذى وقع في بالاو خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وأدى الى احراق مكتب الرئيس .

٢٨٨— وأحاط المجلس علما بموافقة حكومة بالاو على رفع مرتبات موظفي الحكومة بنسبة ٥٠ في المائة ، وبتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأن تكاليف الموظفين تشكل الآن قرابة ٨٣ في المائة من ميزانية بالاو .

٢٨٩- وأكد المجلس اقتناعه بأن حجم الخدمة المدنية في أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية مازال أمرا مثيرا للقلق ، اذ يلقي عبئا ثقيلا على ميزانيات الاقليم ويستوعب حصة غير متناسبة من الأفراد المدربين . وفي هذا الصدد ، أشار المجلس الى حدوث نقصان ، خلال عام ١٩٨٠/١٩٨١ يبلغ أكثر من ٧ في المائة من مجموع موظفي الخدمة المدنية في حكومات الاقليم المشمول بالوصاية . ومع ذلك ، حث المجلس مرة أخرى السلطة القائمة بالادارة على تقديم جميع المساعدات الممكنة الى الحكومات الدستورية لتشجيع ايجاد وظائف في القطاع غير الحكومي ، كي يتسنى ترشيد الخدمة المدنية وخفض حجمها دون أن يؤدى ذلك الى تفاقم مشاكل البطالة .

٢٩٠- وذكر التقرير السنوى الحالي أن السلطة القائمة بالادارة تشاطر مجلس الوصاية قلقه فيما يتعلق بالأحداث العمالية التي جرت في بالاو . ولاحظت السلطة القائمة بالادارة في هذا السياق أن الحوادث كانت محلية في طابعها وأن مسؤوليتها تقع على عاتق حكومة بالاو . وقد قدمت السلطة القائمة بالادارة المشورة لدى الطلب ولكن كان من شأن حكومة بالاو أن تحدد ، ضمن الموارد المتاحة ، سبيل العمل الذى تود أن تتبعه فيما يتعلق بهذه المسائل .

٢٩١- كما ذكر التقرير السنوى أن بالاو أنفقت في الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ ما نسبته ٨٤ في المائة من ميزانيتها التشغيلية على تكاليف الأفراد العاملين . فقد رفعت بالاو ، في فترة تقل عن سنتين ، الحد الأدنى للأجور من ٨٠ر٠ دولارا الى نحو ٨٩ر١ دولارا في الساعة . وقد كانت هذه الزيادات مصدر قلق للسلطة القائمة بالادارة حيث كان لا يزال على حكومة بالاو أن تحدد الموارد التي سيتم الوفاء بالمطالب الجديدة منها . الا أن السلطة القائمة بالادارة تعتقد اعتقادا قويا أنه يجب على الحكومات الجديدة أن تنهض بمسؤوليتها عن طريق الموارد المتوافرة أو أن توسع هذه الموارد عن طريق جهودها الخاصة بها . وقد واصلت السلطة القائمة بالادارة تشجيع التنمية الاقتصادية لبالاو بحيث يمكن في نهاية المطاف زيادة سلم الأجور بصورة مناسبة . وشجبت السلطة القائمة بالادارة أعمال العنف أو التخريب الموجهة ضد السلطات الدستورية .

٢٩٢- وجاء في التقرير السنوى الحالي أن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية قامت ، خلال السنة المستعرضة ، بتخفيض عدد أفرادها العاملين في المقر بنسبة كبيرة . كما أن سلطة تنمية الاقتصاد في القطاع الخاص بكل كيان والمسؤولية عنها أصبحت الآن في أيدى كل حكومة من الحكومات الدستورية . وقد واصلت السلطة القائمة بالادارة تشجيع ودعم التنمية

في ذلك القطاع ورحبت ، شأنها في ذلك ، شأن الحكومات الدستورية ، بالمساعدة المقدمة من مختلف الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة والعاملة في المنطقة .

التوعية السياسية

٢٩٣ــ لاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح في دورته التاسعة والأربعين أن السلطة القائمة بالادارة قد دعت حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو الى سن تشريعات فيما يتعلق ببرامج التوعية السياسية والاستفتاء الشعبي المتوقع بشأن المركز السياسي المقبل . ولاحظ المجلس أيضا أن السلطة القائمة بالادارة على استعداد لمساعدة هذه الجهود في حدود مواردها ، حسب الاقتضاء وبناء على طلب الحكومات .

٢٩٤ــ ورحب المجلس بقول ولايات ميكرونيزيا الموحدة أنها قامت فعلا باجراء مشاورات مع السلطة القائمة بالادارة بشأن برنامج عريض للتوعية السياسية العامة وباعداد خطط مؤقتة لذلك الغرض .

٢٩٥ــ ورحب المجلس بما أكده السيد ديبروم ، وهو من جزر مارشال ، بأن ترجمة اتفاقية الارتباط الحر قد وزعت على نطاق واسع في جزر مارشال .

٢٩٦ــ ولاحظ المجلس أن حكومة بالاو قامت فعلا بتوزيع النسخ المعدة باللغة الانكليزية للاتفاقية على بعض المدارس ، والمنظمات الدينية ، وحكومات الولايات في بالاو وأنه يجرى الآن وضع ترتيبات لاستنساخ الترجمة البالاوية للاتفاقية .

٢٩٧ــ ولاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة قامت بالاشراف على ترجمة نص اتفاقية الارتباط الحر الى ١٢ لغة محلية ويدفع تكاليفها . ولا يزال القلق يساور المجلس ازاء البطء العام في تنفيذ برنامج التوعية السياسية من أجل الاعداد للاستفتاء الشعبي .

٢٩٨ــ وذكرت البعثة الزائرة التي أوفدت في عام ١٩٨٢ في تقريرها أنها لاحظت ، في المناقشات التي أجرتها مع الزعماء السياسيين وفي مختلف الاجتماعات العامة التي عقدتها في الاقليم ، المستوى العالي للوعي والتثقيف السياسيين لسكان الاقليم . وذكرت أنه يبدو أن هؤلاء السكان على معرفة جيدة بمختلف الخيارات المتاحة لهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومدركون لها . كما لاحظت البعثة الزائرة حرية التعبير الكاملة التي تتمتع بها مختلف الأحزاب السياسية والأفراد سواء كانوا في صفوف الأغلبية أو المعارضة .

٢٩٩- وذكرت البعثة ان السلطة القائمة بالادارة قد أبلغتها أنها ستقوم ، بعد أن تتم المفاوضات المتعلقة بتحديد الوضع ، بتوفير أموال لكي تقوم الحكومات الدستورية بتنفيذ برنامج توعية سياسية لمساعدة الناخبين في الاقليم على تفهم الآثار والاختيارات المتاحة لهم في الاقتراع .

٣٠٠- وقد أيدت البعثة توصيات البعثات السابقة بأن يشتمل برنامج التوعية السياسية على الخيارات الاقتصادية فضلا عن الخيارات السياسية بحيث يمكن لسكان الاقليم المشمول بالوصاية ، عندما يحين الوقت ، أن يمارسوا حقهم في تقرير المصير وهم على علم كامل بالحقائق السياسية والاقتصادية علاوة على فهمهم للخطوات المؤدية الى انهاء اتفاق الوصاية . كما حثت البعثة السلطة القائمة بالادارة والقادة الدستوريين على انشاء نظام توعية جديد خاص ببرنامج الحكم الذاتي بأسرع ما يمكن .

٣٠١- وذكرت بعثة الامم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء الشعبي الذى أجرى في بالاو في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، في تقريرها (١١) ، ان الاتفاقية والاتفاقات الفرعية الملحقة بها هي وثائق مسهبة ومعقدة وتثير بعض الرهبة ومصاغة بأسلوب قانوني . وترى البعثة أنه ليس من الواقعي أن نتوقع من الناخبين في بالاو أو في الحقيقة في أى مجتمع آخر، أن يكونوا قد ألموا تماما بكل نص مفصل فيها . ومع ذلك ، استنتجت البعثة أن الناخبين قد فهموا ، بصورة عامة ، القضايا العريضة التي تثيرها الاتفاقية ، وفهموا صيغة الاقتراع .

٣٠٢- واستنتجت البعثة ان القضايا العريضة قد فهمت بصورة عامة نتيجة لكل من برنامج التوعية السياسية والحملة السياسية ذاتها . وتعتقد البعثة أن برنامج التوعية السياسية الذى نفذ في بالاو كان مفيدا وفعالا . وأكدت البعثة على أهمية تنفيذ برامج تفي بالمراد في مجال التوعية السياسية قبل الاستفتاء الشعبي القادم الذى سيجرى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال .

٣٠٣- وفيما يتعلق بادعاءات وجود تحيز ، استنتجت البعثة انه كان هناك بعض الغموض المتعذر اجتنابه في موقف الحكومة التي قامت بكل من التفاوض على الاتفاقية والاضطلاع بتوعية الشعب بها . وقد أخذت لجنة التوعية السياسية ومدير البرنامج الأمر الخاص بعدم التحيز الوارد في القانون العام رقم ١ -٤٣ مأخذ الجد بيد أنه كانت هناك بعض الحالات التي ربما كان الحد الفاصل فيها بين التوعية والتحبيذ مشوبا بشيء من عدم الوضوح . ولم تعتقد البعثة ، مع ذلك ، أن هذه الحالات قد انتقصت بشدة من فعالية

البرنامج . ولم يتوفر للبعثة دليل ملموس يؤيد الاتهامات التي مفادها أن الأموال المخصصة للتوعية السياسية قد استخدمت استخداما غير سليم في التأثير على الناخبين .

٣٠٤- وذكرت البعثة ان برنامج التوعية السياسية قد شمل الخيارات الواردة في ورقة الاقتراع بشأن المفاوضات المحتملة مستقبلا (علاقة أوثق مع الولايات المتحدة أو الاستقلال) . وقد أصيبت البعثة بشيء من الدهشة عند وصولها الى بالاو لاكتشافها مدى تركيز الاهتمام على الاتفاقية . واتضح بعد فترة وجيزة ، مع ذلك ، ان هذا الاهتمام كان يعكس حقائق الحملة السياسية . ولم تكن القضية التي حظيت باهتمام الناخبين هي ما اذا كان الارتباط الحر هو أفضل الخيارات بالنسبة لبالاو ، وانما ما اذا كانت الاتفاقية تمثل أفضل صورة من صور الارتباط الحر المتاحة .

٣٠٥- وذكر التقرير السنوى الحالي أن السلطة القائمة بالادارة وفرت ، بحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، أموالا أولية بلغ مجموعها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لبالاو و ١٠٠ ٠٠٠ دولار ، لولايات ميكرونيزيا الموحدة و ٧٥ ٠٠٠ دولار لجزر مارشال من أجل الاضطلاع ببرامج التوعية السياسية بشأن الاتفاقية ، وأنه سيجرى تقديم دفعات اضافية تصل الى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لولايات ميكرونيزيا الموحدة و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لبالاو و ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لجزر مارشال .

٣٠٦- وذكر التقرير السنوى علاوة على ذلك ان برنامج التوعية السياسية في بالاو بدأ في ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ . وقد كان البرنامج في حد ذاته عملية هامة انطوت على جهود مركزة من المعلمين والمسؤولين الحكوميين والمحامين وغيرهم من المهنيين ، وانها كانت موجهة الى كل منطقة مأهولة بالسكان في بالاو . وقد كانت المطبوعات والرسوم التوضيحية والبرامج الاذاعية والتليفزيونية وجلسات الأسئلة والأجوبة الشخصية تمثل العناصر الرئيسية لذلك البرنامج .

٣٠٧- ووفقا لتقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ، فان ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال كانتا تعدان لبدء برامجهما بشأن التوعية العامة المتعلقة بالاستفتاءات الشعبية المتوقع اجراؤها في عام ١٩٨٣ .

٣٠٨- وذكر التقرير السنوى علاوة على ذلك أن برامج التوعية العامة ، الغنية بالمعلومات والشاملة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو هي أهداف للسلطة القائمة بالادارة قائمة منذ أمد طويل ، وأن السلطة القائمة بالادارة كانت تساعد الحكومات الدستورية بأن تقدم لها الدعم المالي والمشورة التقنية المحنكة والدعم الادارى لضمان

اجراء الاستفتاءات الشعبية في جو يتيح للناخبين ، الذين تمت توعيتهم تماما ، أن يختاروا بحرية ما يريدونه من بين بدائل واضحة ومفهومة فهما جيدا .

اللامركزية

٣٠٩- رحب مجلس الوصاية في دورته التاسعة والأربعين بالجهود الكبيرة التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لنقل كل ماهو ممكن من المسؤولية والسلطة الى الحكومات الجديدة دون الانتقاص من مسؤولياتها هي الأساسية بوصفها السلطة القائمة بالادارة .

٣١٠- ولاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة وفرت في عام ١٩٨٠/١٩٨١ ما مجموعه ٧ر٤ مليون دولار لتغطية تكاليف عملية نقل السلطات من حكومة الاقليم المشمول بالوصاية الى الحكم الذاتي المحلي وفقا للنظم الدستورية .

٣١١- وذكر التقرير السنوي الحالي أن السلطة القائمة بالادارة تواصل نقل المسؤوليات والسلطات الى الحكومات الجديدة حين تصبح مهيأة لقبولها . وخلال العام الماضي ، تم تخفيض عدد العاملين في مقر الاقليم المشمول بالوصاية الى ٢٥٠ عاملا مع تخفيض أو اغلاق عدة مكاتب أخرى .

السلطة القضائية

٣١٢- السلطة القضائية بولايات ميكرونيزيا الموحدة مناطة بمحكمة عليا ومحاكم أقل درجة منشأة وفقا للقانون . وذكر التقرير السنوي عن عام ١٩٨١ (T/1837) أنه في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، صدق كونغرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تعيين ادوارد كينغ رئيسا لقضاة المحكمة العليا لولايات ميكرونيزيا الموحدة . كما صدق الكونغرس على تعيين السيد ريتشارد بنسون قاضيا معاونا في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . وفي ١٢ تموز/يوليه افتتحت المحكمة العليا في حفل أقيم في تراك مع افتتاح الدورة الاستثنائية الاولى للكونغرس الثاني للولايات الموحدة . وكانت ياب هي الولاية الأولى في الولايات الموحدة التي تسن تشريعا بانشاء محكمة للولاية تتولى مهام محكمة المقاطعة بالاقليم المشمول بالوصاية .

٣١٣- وفي جزر مارشال تناط السلطة القضائية بمحكمة عليا ، ومحكمة عالية ، ومحكمة للحقوق العرفية ، ومحاكم للمقاطعات ، ومحاكم مجتمعية ، ومحاكم أخرى أقل درجة .

وفي خلال عام ١٩٨١ اتخذت جزر مارشال خطوات لا قامة نظام محاكمها وتشغيله . وتم تعيين رئيس قضاة المحكمة العالية لجزر مارشال الذى نشر القواعد الا جرائية للقضايا المدنية والجنائية . وكان من المتوقع أن يتم نقل المهام القضائية الى الحكومة الجديدة حالما يتم التصديق على تعيين رئيس قضاة المحكمة العليا .

٣١٤- والسلطة القضائية في جزر ماريانا الشمالية مناطة بالمحكمة الدنيا للكومنولث التي لها اختصاص أصلي بمسائل تتضمن الأراضي في جزر ماريانا الشمالية ودعاوى مدنية أخرى .

٣١٥- والسلطة القضائية في بالاو مناطة بهيئة قضائية موحدة تتألف من محكمة عليا ، ومحكمة وطنية ، وما يقيمه القانون من محاكم أدنى محدودة الاختصاص.

٣١٦- ولاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح في دورته التاسعة والأربعين أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أنشأت آخر فرع في جهازها الحكومي ، وهو المحكمة العليا . كذلك لاحظ المجلس أن رئيس قضاة المحكمة العليا لجزر مارشال قد تم تعيينه . كما لاحظ المجلس مع الارتياح أنه تم انشاء جهاز قضائي في بالاو وأن مواطنا بالاويا قد عين في منصب رئيس القضاة .

٣١٧- وقد أكدت السلطة القائمة بالادارة في التقرير السنوى الحالي أن الأجهزة القضائية قد أنشئت بصورة كاملة وتمارس عملها في كافة أرجاء الاقليم المشمول بالوصاية وفي كافة الحكومات الدستورية التي تتألف منها حكومة الاقليم .

٢- المناقشات التي جرت في المجلس والآراء المعرب عنها

السلطة التنفيذية

٣١٨- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان المفوضة السامية هي ممثلة رئيس الولايات المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية . وسيحتفظ بهذا الموقف الضرورى لوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها الأساسية غير القابلة للتفويض ، وذلك الى حين انتهاء اتفاق الوصاية .

الخدمة المدنية

٣١٩- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، أبلغت السيدة مكوى ، الممثلة الخاصة للسلطة القائمة بالادارة ، المجلس بأن مكاتب المقر في سايبان قد خفضت عدد موظفيها الى اكثر من ٢٠٠ موظف بقليل ، يجرى تكليف كثيرين منهم بمهام تتصل بانهاء ادارة الاقليم المشمول بالوصاية .

٣٢٠- وقال السيد فيتيال ، المستشار الخاص ، ان الهيكل الحكومي ، الذى ورثته جزر ماريانا الشمالية عن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية ، هو أشد وطأة وأصعب مما يمكن ادارته أو تقليصه . فقد امتص القطاع العام الواسع ، بصورة غير متناسبة ، أمهر العمال واستنزف الموارد الشحيحة بميزانيتها . وبادراك ذلك ، عقدت الجزر العزم على القيام بكل شيء ممكن بغية تعزيز نمو القطاع الخاص نموا مفيدا .

٣٢١- وذكر السيد اويترونغ ، الممثل الخاص ، ان فريقا من الموظفين الذين لديهم خبرة في التنظيم والادارة الحكوميين ، سيوفد الى بالاو قريبا للمساعدة في تنسيق العمليات الحكومية . وطلب الى مجلس الوصاية ان يدعم طلب بالاو المتكرر الى السلطة القائمة بالادارة ان توفر التدريب لملاك وموظفي الشؤون الخارجية في بالاو . وقد كانت الولايات المتحدة سخية في السماح للبالاويين بالقيام بدور محدود في ادارة الشؤون الخارجية لأن بالاو اصبحت حكومة دستورية ، وهذه المسؤولية الحكومية ستنتقل اليهم بصورة آلية عند نفاذ اتفاقية الارتباط الحر . وهم لم يطلبوا الا اعدادهم لتسلم تلك المهمة الحيوية كأنداد لزملائهم في العلاقات الدبلوماسية .

التوعية السياسية

٣٢٢- ذكر السيد ماريهالاو ، المستشار ، ان برنامج الاعلام العام لشعب ولايات

ميكرونيزيا الموحدة مستمر بصورة منتظمة وفعال فعالية كبيرة . ولا يزال مفوضو الاستفتاء الشعبي في الولايات على ثقة بأن اعمالهم ستنجز في الوقت المحدد وأن الشعب سيكون في مركز يستطيع منه أن يختار مركزه السياسي المقبل في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ اختيارا مدروسا . ومن الاهمية بمكان ملاحظة ان المفاوضات حول اتفاقية الارتباط الحر المقترحة مع الولايات المتحدة قد تمت على مر عدد من السنين ، وانه مع تطور مختلف احكام هذه الاتفاقية والاتفاقات المتصلة بها ، بذل المتفاوضون على المركز جهودا شاقة للبقاء على اتصال وثيق بالزعماء المنتخبين في الولايات الموحدة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولاية والمستوى المحلي بشأن مختلف المسائل المتصلة بالاتفاقية . وهكذا وصل برنامج الاعلام العام الى جمهور مطلع بالفعل على طبيعة العلاقة المقترحة بالولايات المتحدة وكذلك على جوانب مفصلة كثيرة .

٣٢٣- وبيّن المستشار ان عملية الاعلام العام والمناقشة ، بالتزامن مع البرنامج الذي قامت به لجان الاستفتاء الشعبي في حكومات الولايات وفي الحكومة الوطنية ، قد افادت من مشاركة اطراف خاصة متنوعة عملت على حفز المناقشة وتوسيع نطاق تقدير الرأي العام للمسائل . وبرز بين هذه الأطراف زعماء الكنائس الذين استحقوا شكرا خاصا لعرضهم وجهات نظر موضوعية مما زاد من ضمان كون الشعب حقا في مركز يمكنه من الاختيار المدروس في ٢١ حزيران/يونيه .

٣٢٤- وقال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته تؤمن بأنها ملزمة بموجب اتفاق الوصاية بأن تفعل كل ما في وسعها لتكفل ان اى اجراء لتقرير المصير ، وبخاصة اجراء استفتاء شعبي بشأن الوضع السياسي مستقبلا ، سيسبقه برنامج اعلامي عادل وعلني وشامل يعطي البدائل . وبالطبع لم تقم الولايات المتحدة بحملات التوعية السياسية بل قامت بها الحكومات المنتخبة . وقد وفت السلطة القائمة بالادارة بذلك الالتزام بالتشاور والتعاون مع حكومة بالاو بشأن الاستفتاء الشعبي الذي أجرى هناك في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، كما تقوم بتنفيذ ذلك الالتزام بشأن الاستفتاءات الشعبية المقبلة في جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٣٢٥- واحاط ممثل المملكة المتحدة علما مع الارتياح بأن الحكومات المحلية استطاعت ان تقوم بدور في تنفيذ برنامج التوعية السياسية . ورأى ان بيان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة بيان مشجع حيث ذكر أن البرنامج الخاص بالاستفتاء الشعبي المقبل يسير سيرا حسنا وسينجز في اربع ولايات معنية بحلول نهاية ايار/مايو ١٩٨٣ . وقال ان وفده يتطلع الى المشاركة في البعثة الزائرة المقبلة لمراقبة الاستفتاء الشعبي في الولايات الموحدة ولمشاهدة ثمار برنامج التوعية ذاك . وجوهر الانتخابات الديمقراطية والاستفتاءات هو أن يعي المقترعون تماما الاختيارات الموجودة امامهم وان يدركوا ادراكا تاما النتائج التي يرجح ان تترتب على خيار دون آخر .

اللا مركزيـــــة

٣٢٦- بيّن ممثل الولايات المتحدة ان مهام الفرع التنفيذى ، الذى ظل قائما حتى الآن في سايبان تحت الاشراف المباشر للمفوضة السامية ، قد احيل معظمها الى الحكومـــات الدستورية . واحتفظت المفوضة السامية بالمهام الضرورية التي تسمح لهـــا بالاضطـــلاع بمسؤولياتها . أما القرارات التي تتعلق بأماكن الوكالات الحكومية فسوف تتخذها الحكومات الدستورية .

٣٢٧- ولاحظ ممثل فرنسا ان السلطة القائمة بالادارة ، رغم انتقال عدد من مهام المفوضة السامية تدريجيا الى الحكومات الدستورية ، لا تزال مسؤولة مسؤولية كاملة عن الاقليم امـــام مجلس الوصاية الى أن ينتهي اتفاق الوصاية .

جيم - التقدم الاقتصادى

١- مجمل الاحـــوال

الاقتصاد العام

٣٢٨- في الدورة التاسعة والاربعين ، لاحظ مجلس الوصاية مع الاسف ان اقتصاد الاقليم متدهور لدرجة لا يمكنه معها ان يوفر اموالا كافية لتغطية النفقات الادارية والاجتماعيـــة للحكومات الدستورية . وعلى وجه الخصوص لم يتم خفض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الى حد كبير . وبالاضافة الى ذلك ، عانى الاقليم في الفترة ١٩٨١-١٩٨٢ من آثار تدهـــور الحالة الاقتصادية في الولايات المتحدة وجميع انحاء العالم . وفي ظل هذه الظروف ، رأى المجلس ان تقديم مساعدة اقتصادية ومالية كبيرة الى الاقليم امر ضرورى أكثر من أى وقت مضى .

٣٢٩- ذكر التقرير السنوى الحالي ان السلطة القائمة بالادارة تشاطر المجلس قلقه فيمـــا يتعلق بالحالة الاقتصادية في الاقليم المشمول بالوصاية . وقد كانت هناك زيادة اجماليـــة بنسبة ٩ في المائة في مخصصات الميزانية التي ترصدها السلطة القائمة بالادارة للحكومات الدستورية . وقد بدأ الآن تشغيل صندوق قروض التنمية الاقتصادية في بعض المناطـــق ويجرى تشجيع الاستثمار الاجنبي واستخدام وسائل اخرى لتشجيع تنمية قاعدة اقتصاديـــة مهيأة لتلبية احتياجات الناس ، مع اخذ الموارد المتوفرة في الاعتبار . وقد لاحظت السلطة القائمة بالادارة ان القرارات المتعلقة بالقطاع الاقتصادى تكاد تكون كلها من اختصـــاص السلطات الدستورية التي تتوافر لديها الموارد .

٣٣٠- وقد ذكرت البعثة الزائرة للاقليم في عام ١٩٨٢ في تقريرها ان السلطة القائمة بالادارة قامت خلال فترة الوصاية بتعزيز التنمية السياسية والاجتماعية والتربوية لسكان الاقليم. الا أنها شعرت بأنه ينبغي مواصلة الجهود في المجال الاقتصادي . اذ ان الاقليم المشمول بالوصاية لا يزال في مركز يتسم بالاعتماد الاقتصادي والمالي على السلطة القائمة بالادارة اعتمادا يكاد يكون كليا . وعلى الخصوص لم يتم تقليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد بصورة كبيرة ومن المستبعد على ما يبدو ان يتم اصلاحها على المدى القصير. وكما لاحظت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٠ ، فان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للاقليم لا يمكن ان يعتبر الا هدفا بعيد المدى . وتبعا لذلك لن يتمكن السكان من المحافظة على مستوى معيشتهم الحالي ولن تتمكن الهياكل الادارية لمختلف الحكومات الدستورية من أداء وظائفها الا بمساعدة المبالغ الكبيرة من الاموال التي تخصصها الولايات المتحدة .

٣٣١- لاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، مرة اخرى ان الميزان التجاري للاقليم اتسم بعجز كبير للغاية . واعرب عن الاسف للفشل في تحقيق زيادة كافية في الاموال العائدة من الزراعة والحرف اليدوية ، وصيد الاسماك والسياحة . وبالتالي حث السلطة القائمة بالادارة مرة اخرى على ان تعمل على تطوير جميع انواع الانتاج التي يمكن ان تلبي الاحتياجات المحلية ، خاصة الاحتياجات المتعلقة بالأغذية .

٣٣٢- وكما جاء في التقرير السنوي ، فان الجهود الرامية الى الاستعاضة عن الواردات لا تزال ذات اهمية رئيسية للسلطة القائمة بالادارة ، ولا تزال تنمية الصادرات والسياحة والانشطة الانتاجية الاخرى تحظى بدعم السلطة القائمة بالادارة خلال تنفيذها من قبل السلطات المحلية . وكمثال على التدابير الناجحة التي يجري اتخاذها لتنشيط الزراعة المحلية ، اشترط برنامج التغذية الاتحادي الخاص بطوابع الأغذية في جزر ماريانا الشمالية ان يتم انفاق ما نسبته ٢٥ في المائة من قيمة طوابع الاغذية التي تصرف لأي فرد على المواد الغذائية المنتجة محليا . وبمقارنة مقدار الاراضي الزراعية التي كانت تجرى زراعتها في عام ١٩٨٢ بالاراضي المزروعة في السنة السابقة ، يلاحظ حدوث زيادة قدرها ٤٠ في المائة في مساحة الاراضي الجاري استغلالها في الانتاج الزراعي .

٣٣٣- ولاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح ، في دورته التاسعة والاربعين ، اتمام العمل في ١٨ مشروعا ، في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ ، بلغت تكاليفها ٢٥ مليون دولار ، في اطار برنامج تحسين المشاريع الانتاجية الخمسي الذي انتهى منذ عهد قريب . بيد أنه أسف للتأخير في تنفيذ مشاريع اخرى . واحاط المجلس علما بالتأكيد الذي قطعته السلطة القائمة بالادارة بأن تنجز المشاريع المتبقية ، أو تبدأ في تنفيذها على الاقل ، بحلول نهاية عام ١٩٨٢ . وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من برنامج تحسين المشاريع الانتاجية ، اعرب المجلس عن الامل في ألا يجرى اهمال تنمية الجزر الخارجية . ولاحظ انه سوف يتم توفير اموال لهذا الغرض من قبل عدد من الوكالات الاتحادية التابعة للولايات المتحدة .

٣٣٤— وذكر التقرير السنوى أن معظم برامج تحسين المشاريع الانتاجية قد اكملت أو بدأت خلال السنة قيد الاستعراض .

٣٣٥— وذكر التقرير السنوى كذلك انه بالرغم من انه لم يتم قط اجازة أو اقرار " مرحلة ثانية" لبرنامج تحسين المشاريع الانتاجية ، فان السلطة القائمة بالادارة تنوى تقديم دعم من الميزانية في فترة ما بعد الوصاية عن طريق اتفاقية الارتباط الحر ، التي من شأنها أن تمكن الحكومات من تحديد وتنفيذ اولوياتها الخاصة بها في البرامج الانمائية ، بما فيها البرامج القائمة في الجزر الخارجية . وقد طبق على الجزر الخارجية العديد من البرامج الاتحادية التي يجرى تنفيذها حاليا داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

٣٣٦— وقد رأت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ انه من الضرورى ان تسجل في تقريرها الشكاوى ومشاعر الاسف التي اعرب عنها في الاجتماعات مع الجمهور ازاء التخلي عن برنامج تحسين المشاريع الانتاجية على المستوى الثاني . ولاحظت البعثة انه تم النص على مقدار الاموال اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج في اتفاقية الارتباط الحر التي تم التوصل اليها عن طريق التفاوض بين ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو والولايات المتحدة. وخلال اجتماعات عقدت في الجزر النائية ، لاحظت البعثة القلق البالغ الذى يشعر به سكان الجزر الذين وجهوا اللوم الى السلطة القائمة بالادارة للتخلي عن برنامج تحسين المشاريع الانتاجية على المستوى الثاني ، واتهموا السلطات المحلية بتفضيل تنمية المراكز والجزر الرئيسية على حساب الجزر النائية . وفي هذا الخصوص احاطت البعثة علما على النحو الواجب بانه ، عند نهاية فترة الوصاية ، ستتوافر الاموال لتنفيذ برنامج تحسين المشاريع الانتاجية على المستوى الثاني . والطريقة الوحيدة للحيلولة دون اتساع فجوة التخلف الانمائي بين الجزر النائية والمراكز هي بزيادة امكانية الوصول الى هذه الجزر عن طريق انشاء سبل اتصال مناسبة وتخصيص النصيب الذى تستحقه هذه الجزر من اعتمادات الميزانية لتنميتها .

٣٣٧ - ولاحظت البعثة أن بعض الحكومات المحلية قد شرعت في عملية تخطيط طويلة الأجل لتكامل التنمية في الجزر النائية . وشجعت البعثة هذه المبادرة التخطيطية البعيدة النظر. الا أن اللجنة تعتقد أن هذه الجهود ستكون دون طائل ما لم تتم تلبية ثلاثة شروط أساسية هي وجوب الافراج في الوقت المناسب عن الأموال اللازمة ؛ وتوفير الأموال ليس لتنفيذ المشاريع فحسب بل لمواصلة المشاريع المنجزة أيضا ؛ وعدم الشروع في أي برنامج تخطيطي قبل ايجاد نظام احصائي صالح . وبينت البعثة أنه يبدو أن كثيرا من البيانات الاحصائية المتوافرة لها مجمعة بصورة سيئة . ويبدو أن بعض البيانات المجمعة لأغراض التخطيط المقدم هي بيانات غير دقيقة ويمكن أن تحول دون اتخاذ الخيارات الاقتصادية اللازمة بطريقة سليمة ورشيدة .

المالية العامة

٣٣٨ - يتولى مكتب الشؤون المالية في مقر الاقليم المشمول بالوصاية مسؤولية تأمين التشغيل السليم للنظام المحاسبي الموحد والاستعراض الاشرافي لاستخدام النظام المحاسبي واعداد التقارير المحاسبية الموحدة التي ترفع الى السلطة الأعلى . وثمة نظام آلي للادارة المالية يوفر الأساس للاجراءات والسياسات والادارة المحاسبية في جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية. وقد تم في ١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨١ تحويل نظامي الادارة المالية والمرتبات لتزويد المكاتب المالية لدى الحكومات المختصة بالقدرة على الانتفاع من النظام الأحادي ، مما يسمح لكل حكومة بالرقابة على نظامها المحاسبي ويوفر في الوقت نفسه مرونة الابلاغ الموحد حيث يكون قابلا للتطبيق . وتقوم كل حكومة من الحكومات الميكرونيزية بجميع وظائف تنظيم البرامج والادارة المالية تقريبا .

٣٣٩ - ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ،أنه اتيحت للحكومات الدستورية فرصة تحديد أولوياتها الخاصة للسنة المالية ١٩٨٣ ، آخذة بعين الاعتبار بعض الحدود القصوى المفروضة في الميزانية .

٣٤٠ - وأعرب المجلس عن أسفه لكون التخفيضات التي أجريت في الميزانية قد أثرت على بعض البرامج الاتحادية للولايات المتحدة . بيد أنه أعرب عن سروره لأن يلاحظ أن هذه التخفيضات لم تؤثر على مستوى بعض البرامج الرئيسية مثل الصحة والتعليم .

٣٤١ - وذكر التقرير السنوي أن تمويل الدعم التشغيلي للحكومات وبرامج تحسين المشاريع الانتاجية في الاقليم المشمول بالوصاية مستمد من عدة مصادر ، ويتمثل الجزء الأكبر من هذا التمويل في منحة سنوية تقدمها السلطة القائمة بالادارة. أما ثاني أكبر مصدر للتمويل فهو أيضا من السلطة القائمة بالادارة ويأتي على شكل منح اتحادية غير مشروطة يقدمها عدد من الوكالات الاتحادية اما على أساس تقديم المثل أو تقديمها

خالصة . أما ثالث أكبر مصدر تمويلي لدعم العمليات الحكومية في الاقليم المشمول بالوصاية فهو مستمد من الايرادات الضريبية التي تجمعها الحكومات الدستورية . وتخضع هذه الايرادات لمراقبة الهيئات التشريعية المعنية التي تقوم بتخصيصها للانفاق منها على متطلباتها وعلى ما يجيزه القانون من المشاريع التشريعية .

٣٤٢ - ووفقا لما جاء في التقرير السنوي ، بلغ مجموع المنح المقدمة من السلطة القائمة بالادارة ٩٨ر٦ مليون دولار في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ . ويبلغ مجموع المنح الاتحادية غير المشروط للفترة نفسها ٢١ر٣ مليون دولار .

٣٤٣ - وذكر التقرير السنوي أن السلطة القائمة بالادارة درجت لعدة سنوات على اتاحة الفرصة للحكومات الدستورية لتحديد أولوياتها الخاصة بها في اطار الحدود القصوى للميزانية . وقد حددت الحكومات أولوياتها الخاصة بها وواصلت هيئاتها التشريعية تعزيز استعراضها الخاص بالميزانية وعمليات سن التشريعات المتعلقة بالاعتمادات .

٣٤٤ - وذكر التقرير السنوي كذلك أنه تم وقف أو تخفيض بعض البرامج الاتحادية ، على نحو يتوافق والسياسة الوطنية للولايات المتحدة أو ترقبا لانهاء اتفاق الوصاية . وقد تمت في الواقع زيادة عدد البرامج الصحية والتعليمية ومن المتوقع مواصلة عدد من هذه البرامج في فترة ما بعد الوصاية في ظل أوضاع يتفق عليها بصورة متبادلة في اطار من المفاوضات الخاصة بالمركز السياسي .

٣٤٥ - ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، أنه يجرى العمل على وضع برامج لترشيد مختلف النظم المالية وأنه يجرى التشاور مع الحكومات الدستورية بشأن هذه المسألة وكذلك بشأن اجراءات اعداد الميزانيات وعمليات التحويل المحاسبية .

٣٤٦ - ووفقا لما جاء في التقرير السنوي الحالي ، ساعدت السلطة القائمة بالادارة في استعراض بدائل الادارة المالية . ووافقت السلطة القائمة بالادارة على تمويل الانتقال من نظام تجهيز البيانات المركزي الى نظام تجهيز البيانات المستقل وعلى المساعدة في تنفيذ الأنظمة الآلية للادارة المالية للحكومات المعنية .

٣٤٧ - وذكر التقرير السنوي كذلك أن الحكومات الدستورية تعد ميزانياتها الخاصة بها . وقد سنّت جميع الحكومات ، بمساعدة تقنية محدودة ، قوانين خاصة باجراءات الميزانية وذلك بتشجيع من السلطة القائمة بالادارة وبناء على طلبها . وتجرى استشارة الحكومات حاليا بشأن التغييرات في الشكل الذي تقدم فيه الميزانية وذلك حسبما تتطلبه عملية الميزانية في الولايات المتحدة .

٣٤٨ - ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، أن الضرائب والرسوم تخضع الآن لاختصاص الحكومات الدستورية ، ويكرر رأيه القائل بأن النظام الضريبي للاقليم ينبغي أن يوجه نحو الاثناء عن استيراد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها محليا .

٣٤٩ - وذكر التقرير السنوى الحالي أن الأنظمة الضريبية في الاقليم المشمول بالوصاية تدخل بالكامل في نطاق سلطة الحكومات الدستورية وأن السلطة القائمة بالادارة تشجع حماية الأسواق المحلية .

٣٥٠ - ولاحظت البعثة الزائرة الموفدة في عام ١٩٨٢ في تقريرها أن النظام الضريبي لا يزال يعتمد على ضريبة الدخل الى حد بعيد . وأشارت البعثة الى أنها تؤيد الرأى الذى أعربت عنه البعثة الزائرة في عام ١٩٨٠ ومفاده أنه ينبغي بذل جهد جدى لفرض رسوم على الواردات ولا سيما على السلع التي تتنافس مع السلع المنتجة محليا أو السلع غير الأساسية مما يمكن أن يشكل مصدرا جديدا هاما للايرادات وأن يساعد أيضا في تصحيح الاختلال الخارجي للاقليم المشمول بالوصاية ، وتقليل الاعتماد المتزايد على الواردات وتشجيع الانتاج والصناعة المحليين . وفي هذا الخصوص ، لاحظت بعثة عام ١٩٨٢ مع الارتياح الخطوات الأولية المتخذة من قبل حكومة جزر مارشال لفرض رسوم الواردات على عدد من السلع غير الأساسية والسلع الكمالية .

المساعدة المقدمة من المؤسسات الدولية والبلدان الاخرى

٣٥١ - ورحب مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، بتطوير العلاقات بين زعماء الاقليم ومختلف البرامج الاقليمية والدولية . ولاحظ في هذا الصدد أن الحكومات الأربع قد حصلت على العضوية الكاملة في لجنة جنوبي المحيط الهادئ ، وكذلك على عضوية منتسبة أو مركز المراقب في العديد من الهيئات الاقليمية أو الدولية الاخرى .

٣٥٢ - ولاحظ المجلس مع الارتياح المساعدة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية في اطار برنامج التنمية الصحية الثلاثي الذى بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٩ ، مع الاشارة بصفة خاصة الى تدريب الموظفين الطبيين وشبه الطبيين ومنحهم الزمالات الدراسية ورحب المجلس باستعداد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتعاون مع الميكرونيزيين في المجالات التي تقع ضمن اختصاصها . ولاحظ الجهود التي بذلتها حكومات الاقليم لاقامة روابط وتطوير التعاون مع دول اخرى في الاقليم .

٣٥٣ - وذكر التقرير السنوى الحالي أن الاقليم المشمول بالوصاية قد استفاد من المساعدة المقدمة من عدد من هيئات الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وفريق الامم المتحدة الاستشارى المتعدد البلدان والاختصاصات لشؤون التنمية وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قدمت لجنة جنوبي المحيط الهادئ ومكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادى ومنظمات اقليمية اخرى مساعدات اقتصادية وتعليمية واجتماعية وصحية وتقنية في ميادين شتى .

٣٥٤ - وذكر التقرير السنوى أيضا أن الحكومات الدستورية تتمتع بعضوية لجنة جنوبي المحيط الهادئ وبالعضوية أو الانتساب فيما يتعلق بمنظمات اقليمية اخرى ، اما بصفتها الذاتية أو من خلال عضوية الولايات المتحدة . ولقد اعترفت السلطة القائمة بالادارة باستجابة منظمة الصحة العالمية على نحو سريع وفعال لتفشي مرض الكوليرا في ولاية تروك في أواخر عام ١٩٨٢ .

٣٥٥ - وذكر التقرير كذلك أنه تجرى الترتيبات في الاقليم ، لوضع المشاريع وتنفيذها .

٣٥٦ - وذكرت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، أن الحكومات الميكرونيزية الجديدة ينبغي أن تتلقى مساعدة تقنية من كل من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ، حتى بعد انهاء اتفاق الوصاية . وأشارت البعثة كذلك الى رغبة الأهالي في الحفاظ على علاقاتهم مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وتوسيع نطاقها بعد انهاء اتفاق الوصاية ، ولقد سرّت البعثة عندما رأت السلطة القائمة بالادارة تشجع حكومات الاقليم على اقامة الاتصالات والتوسع في العلاقات مع منظمات دولية وثنائية ومع عدد من البلدان الثالثة .

٣٥٧ - ولاحظت البعثة أن المساعدة الدولية كانت ، وستظل لبعض الوقت ، ذات أهمية بالغة لاقتصاد ميكرونيزيا . وقد بدأت المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة من منظمات مثل مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ، في تحرك آثارها على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم . وبصفة خاصة ، ساعد برنامج التنمية الصحية الثلاثي ، الذى بدأته منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٧٩ ، في الوفاء ببعض الاحتياجات المتنامية لتدريب العاملين في الحقل الطبي عن طريق الزمالات . وساعد البرنامج كذلك على الاقلال من نسبة الوفيات بسبب بعض الأمراض ، وعلى تحسين تغذية الأطفال وعلى تنمية المساعدة الذاتية في مجال مكافحة الأمراض في المجتمع المحلي .

٣٥٨ - ولقد سعدت البعثة بملاحظة الروابط المتنامية بين حكومات الاقليم والدول الاخرى في المنطقة . وذكرت البعثة أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة واليابان وقعتا على اتفاق للتعاون التقني وان جزر مارشال واليابان وقعتا على اتفاق خاص بمصايد الأسماك .

الائتمان

٣٥٩ — وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، أنه يرحب بالتقدم المحرز منذ الدورة السابقة في تشغيل صندوق قروض التنمية الاقتصادية .

٣٦٠- وذكر التقرير السنوى الحالي أن مصرف جزر مارشال ومصرف ولايات ميكرونيزيا الموحدة يعملان فعلا ويقدمان قروضا ، وأن من المنتظر أن يحصل مصرف بالاو على ترخيصه وأن يعمل بكامل طاقته في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ، وهناك مايقرب من ٦ ملايين من الدولارات متاحة لتمويل قروض التنمية الاقتصادية . ولقد وافقت الحكومات الدستورية الثلاث على أن تتقاسم فيما بينها هذه الأموال على الوجه التالي : ولايات ميكرونيزيا الموحدة ٥٦ر٥ في المائة ؛ جزر مارشال ٢٥ في المائة ؛ وبالاو ١٨ر٥ في المائة .

٣٦١- ووفقا للتقرير السنوى ، قدمت كل من الحكومات الدستورية الثلاث اما تمويلا تكميليا اضافيا لمصرفها واما فكرت في أن تفعل ذلك . وتنقل الآن الى كل مصرف جميع مستحقات القروض السابقة المستحقة السداد والحسابات المتأخرة الدفع ، ومن المنتظر أن ينتهي ذلك قبل ١٩٨٢/١٩٨٣ .

٣٦٢- وذكر التقرير أن صندوق قروض التنمية الاقتصادية يعمل في جزر ماريانا منذ عدة سنوات .

٣٦٣- ووفقا للتقرير السنوى ، تستخدم مصارف الاقراض لاغراض التنمية الاقتصادية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال الخبرة الفنية المتاحة في الاقليم المشمول بالوصاية لتحليل وتجهيز القروض . ولقد اعتمدت كل من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال على اداراتها الحكومية للحصول على الموارد ولتطوير حكومتها واعتمدت على القطاع الخاص بدرجة أقل .

٣٦٤- ويتلقى موظفو مصرف الاقراض لأغراض التنمية الاقتصادية بالولايات الموحدة تدريبا شاملا من رابطة مؤسسات التمويل الانمائي في آسيا والمحيط الهادئ . وقد طلب مصرف جزر مارشال للاقراض لأغراض التنمية الاقتصادية الحصول على عضوية رابطة مؤسسات التمويل الانمائي في آسيا والمحيط الهادئ للحصول على تدريب مماثل ، ومن المنتظر أن يصبح عضوا خلال عام ١٩٨٣ .

الأراضي

٣٦٥- ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والأربعين ، مرة أخرى أن الأراضي العامة نقلت الى الحكومات الدستورية ، باستثناء مناطق صغيرة في بالاو ولاتزال توجد فيها بعض الصعوبات الادارية . ويأسف المجلس لكونه لا يزال يتعين تذليل هذه الصعوبات . ولاحظ المجلس أن السلطة القائمة بالادارة قد توقفت عن دفع تعويض لمالكي الأراضي لقاء استخدامها سابقا للأراضي التي في حوزتها الآن بموجب اتفاقات استخدام غير محددة الأجل .

٣٦٦ - وفيما يتعلق بالأراضي العامة في بالاو، ذكر التقرير السنوى لعام ١٩٨٢، أن الأراضي المعنية قد استخدمت كعقارات سكنية ولا يمكن نقلها الى الحكومة قبل حسم السياسات المحلية للعقارات السكنية. ولقد دفعت تعويضات عن استخدام الأراضي فيما سبق لمعظم ملاّك الأراضي وتتخذ الاستعدادات الآن للحكم في المطالبات المتنازع عليها والتي لم يرض فيها ملاّك الأراضي عن التعويضات المدفوعة. اما المطالبات الباقية الخاصة باستخدام الأراضي فيما سبق والتي لم تسدد قيمتها بعد فهي تلك المطالبات التي مازال هناك نزاع عليها فيما يتعلق بملكية الأراضي المعنية.

٣٦٧ - ووفقا لتقرير البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢، أكد رئيس بالاو وموظفون آخرون أن ادارة الأراضي العامة قد أصبحت شيئا فات أوانه بعد اقامة الادارة التنفيذية المنتخبة في الكيان. وأشاروا الى ضرورة نقل الأراضي العامة الى الحكومة المنتخبة على النحو الواجب. والبديل لذلك هو أن تؤخر السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الاجراءات الى أن تصبح الحكومة الجديدة في بالاو مستعدة لتحمل المسؤولية.

٣٦٨- وافقت البعثة على الرأى الذى اعربت عنه البعثة الزائرة في عام ١٩٨٠ والقائل بضرورة مواصلة مسح الاراضي الخاصة كيما يسهل تسوية النزاعات المتعلقة بالاراضي . ووافقت البعثة ايضا على رأى البعثة السابقة القائل بوجوب استخدام الاراضي العامة الصالحة للزراعة في تنمية الزراعة التجارية التي يمكن ان تصبح مصدرا هاما لحاصل التصدير وللايرادات وللعمالة .

الزراعة والثروة الحيوانية

٣٦٩- لاحظ مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، ان المسؤولية عن الزراعة قد نقلت الى الحكومات الدستورية . ومع ذلك رأى المجلس ان من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تساعد الحكومات الدستورية على زيادة الانتاج الزراعي وانتاج الثروة الحيوانية لتلبية احتياجات السكان . وبالاضافة الى ذلك طلب الى السلطة القائمة بالادارة ان تشجع هذه الحكومات على تعزيز الزراعة الموجهة نحو التصدير .

٣٧٠- وذكر التقرير السنوى الحالي ان اختصاص التنمية الزراعية قد نقل الى الحكومات الدستورية . وتأمل السلطة القائمة بالادارة ان تبذل الحكومات كل جهد ممكن لاستحداث بدائل للواردات في مجال الزراعة ثم تنمي في النهاية اقتصادا تصديريا في المجالات التي تبشر بالنجاح . ويجرى فعلا تصدير الاسماك وبعض المنتجات الزراعية الى غوام وهونولولو .

٣٧١- وقد لاحظت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ مع الارتياح ، في تقريرها ، ان الكيانات الاقليمية المختلفة التي صاغت أو في سبيلها الى صياغة خطط السنوات الخمس الانمائية الخاصة بها تمنح درجة عالية من الاولوية الى ضرورة تنمية قطاعاتها الخاصة بالاغذية والزراعة والثروة الحيوانية بغية تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال الهام . ولقد اعترفت البعثة بالعقبات الجاثمة في الطريق ، الا انها رأت ان امكانات التنمية الزراعية موجودة ويلزم تحقيقها باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية . وهناك حاجة الى تحديث وسائل تربية المواشي لاشباع حاجة الناس عن طريق الانتاج المحلي وتقليل الواردات . ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع انشاء التعاونيات في مجالي الزراعة والتسويق . وكان من الامور المشجعة للبعثة ان تلاحظ بتنمية التعاونيات في جزر مارشال . وهناك حاجة الى تطبيق برامج مماثلة في الكيانات الاخرى .

المـــوارد البحريـــــة

٣٧٢- لاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح في دورته التاسعة والأربعين ،ان الهيئات البحرية الثلاث لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو على التوالي تعكف على تعزيـــــــز تشريعاتها المتعلقة بحماية مناطقها البحرية التي يبلغ مداها ٢٠٠ ميل . وأعرب عن شعوره بالقلق ازاء الانشطة غير الشرعية في ميدان صيد الاسماك التي وجه الانتباه اليها بعض ممثلي الاقليم . واحاط المجلس علما بتعهد السلطة القائمة بالادارة بان تمد يد المساعدة ، حتى بعد انهاء اتفاق الوصاية،لضمان احترام حقوق الميكرونيزيين على مناطقهم البحرية التي يبلـــغ مداها ٢٠٠ ميل .

٣٧٣- ولاحظ المجلس مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تقوم بايلاء اهتمام متواصـل للمشاريع الرامية الى تحسين استغلال الموارد البحرية .

٣٧٤- وذكر التقرير السنوى الحالي ان السلطة القائمة بالادارة تؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الحكومات الدستورية لتنمية صناعات صيد الاسماك لديها باعتبارها واحد من اكبر المجالات المبشرة بالنجاح في التنمية الاقتصادية في الاقليم كله . والسلطة القائمـــة بالادارة مستعدة للمساهمة في حماية المياه الميكرونيزية حتى بعد انهاء اتفاق الوصاية .

٣٧٥- وذكرت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ،في تقريرها ،ان تنمية الموارد البحرية للاقليم تستحق ان تمنح اولوية عالية في التنمية المقبلة لميكرونيزيا ، وهو الامر الذى لا يتطلب مجـرد تنمية مجمعات مصايد الاسماك حيثما كان ذلك ممكنا وانما يتطلب ايضا تنمية الهياكـــل الاساسية في الجزر الواقعة على مشارف الاقليم بما في ذلك مرافق التخزين وشبكات الكهرباء والنقل ، وكذلك تشجيع التعاونيات ووضع برامج للتدريب التقني وتنظيم ترتيبات للتسويق .

مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار

٣٧٦- لاحظ مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، ان وفد الاقليم المشمـــول بالوصاية الى مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار خلال العام المستعرض ضم ممثلين لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو .

٣٧٧- ورحب المجلس بالامكانية التي اتيحت لحكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجـــزر مارشال وبالاو ،بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٠٥ بالجزء السابع عشر من مشروع اتفاقية قانون البحار ،للاشتراك في هذه الاتفاقية .

٣٧٨- وذكرت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، ان زعماء ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو قد اشتركوا كمراقبين في اعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار وراودهم الامل في ان يوقعوا على اتفاقية قانون البحار. وقد ابلغت السلطة القائمة بالادارة البعثة انه لا يمكن اتخاذ هذا الاجراء السيادي قبل انهاء اتفاق الوصاية وانه متى انهي الاتفاق فلن يقف شيء في طريقهم.

٣٧٩- وذكرت البعثة ايضا ان زعماء ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو قد اعربوا عن قلقهم لانهم ليسوا قادرين مباشرة على توقيع الاتفاقية او اجراء مفاوضات مع مجموعة من دول جنوبي المحيط الهادئ بشأن انشاء منظمة مشتركة لمصايد الاسماك.

٣٨٠- وجاء في التقرير السنوي الحالي أن السلطة القائمة بالادارة قد ذكرت أنه وفقا للفقرة ١ من المادة ٣٠٥ بالجزء السابع عشر من الاتفاقية فان ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو غير مؤهلة في الوقت الحالي لتوقيع الاتفاقية. بيد ان السلطة القائمة بالادارة رحبت مع ذلك بانضمام الحكومات الدستورية الى المعاهدة عند حصولها على مركز الولايات الحرة الارتباط بمقتضى اتفاقية الارتباط الحر.

الصناعة والسياحة

٣٨١- أبدى مجلس الوصاية من جديد ، في دورته التاسعة والاربعين ، قلقه ازاء افتقار الاقليم الى المؤسسات الصناعية الصغيرة. وجاء في التقرير السنوي الحالي ان السلطة القائمة بالادارة قد ذكرت انها تشاطره ذلك القلق ، ولاحظت انه قد حدث بعض التطور الايجابي في ذلك المجال ، قائلة ان عمليات صناعة الاثاث والحرف اليدوية وبعض المشاريع الصغيرة لتجهيز الأغذية قد بدئت .

٣٨٢- وذكر المجلس انه ينبغي تنمية السياحة تدريجيا من خلال خطة شاملة يجرى اعدادها بعناية. وبينما رحب المجلس بالتقدم المحرز في ميدان صناعة السياحة ، أعرب عن الأمل من جديد في صيانة مصالح السكان والهياكل الاجتماعية القائمة وفي المحافظة على البيئة .

٣٨٣- وذكر التقرير السنوي الحالي انه بيد وان السياحة في الاقليم كله في ارتفاع على الرغم من ان الحالة الاقتصادية العالمية ربما كانت قد حدت من معدل نموها. ومن المنتظر ان تؤدي الموافقة على الرحلات الجديدة للطائرات المستأجرة من اليابان الى سايبان الى زيادة في عدد السياح في الاقليم كله. ويؤدي تحسين الطرق وشبكات المياه والكهرباء في المراكز السكانية الرئيسية الى ايجاد حوافز لتحسين السياحة.

٣٨٤- وذكر التقرير السنوى ايضا ان الاهتمام بتعزيز صناعة السياحة ظاهر في جميع انحاء الاقليم المشمول بالوصاية وانه سيتعين اتخاذ قرارات محلية فيما يتعلق بأثر السياحة على الثقافات المحلية. وجميع حكومات الاقليم المشمول بالوصاية اعضاء في مجلس السياحة الاقليمي الميكرونيزى ،الذى يقدم الخدمات الى جميع انحاء الاقليم المشمول بالوصاية.

٣٨٥- ووفقا للتقرير السنوى ،زاد مكتب زوار ماريانا من انشطته التسويقية من خلال تنظيم سبعة انشطة ترويجية أو الاشتراك فيها ،وقد شمل ذلك مؤتمرا سنويا وحلقة عمل لرابطة السفر في منطقة المحيط الهادئ ،وسوق السفر للرابطة المذكورة ، وسوق أوساكا التجارية الدولية ، وكلها أحداث دولية هيأت لجزر ماريانا الشمالية دعاية وفرصا ضخمة للبيع. وقد واصل المكتب ايضا حملته الاعلانية في المطبوعات اليابانية التي تصدر للمستهلكين ولقطاع التجارة ؛ وتلقى دعاية واسعة النطاق من كتاب الاسفار ومنظميها ودخل معهم في معاملات كثيرة : كما زاد من حملته الدعائية التعاونية للترويج لجولات وأسفار خاصة في غير فترات الموسم السياحي.

٣٨٦- وفي الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٢ قام ٥٧ ٤٦٥ سائحا بزيارة جزر ماريانا الشمالية ؛ وهو مايمثل انخفاضا بنسبة ٤ في المائة عن الرقم المسجل عن نفس الفترة في عام ١٩٨١. أما اجمالي عدد زوار جزر مارشال خلال ١٩٨١/١٩٨٢ فقد بلغ ٣٨٠٩.

٣٨٧- وذكرت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، انها تتفق مع الآراء التي أعربت عنها الحكومات المختلفة في الاقليم والقائلة بأن تنمية السياحة يجب أن تكون تدريجية ومخططة بدقة حتى لا تطغى على اقتصاداتها الصغيرة الضعيفة وعلى تقاليدها الثقافية. وترى البعثة ان القيام ، كلما كان ذلك مناسبا وممكنا ، بتطوير بعض النواحي المتخصصة من نواحي السياحة مثل الغوص في اعماق البحر والابحاث البحرية والرياضيات البحرية ، يعد أفضل من السياحة الجماعية التي قد لا تكون ملائمة للاحوال في ميكرونيزيا. ولاحظت البعثة كذلك ان جزر ماريانا الشمالية ، التي لديها صناعة سياحية متطورة تطورا جيدا ، هي وحدها التي تتلقى فيضا معقولا من السياح.

النقل والمواصلات

٣٨٨- ذكر التقرير السنوى الحالي ان خدمة الرحلات الميدانية فيما بين الجزر توفر انتقال البضائع والمسافرين والخدمات الادارية والدعم السوقي من المراكز الحكومية الى جميع الجزر النائية المسكونة. ويقوم بتوفير تلك الخدمة اسطول مكون من ١٠ سفن بضائع/ركاب مشيدة من

الصلب ومسيرة بمحركات الديزل وتملكها وتقوم بتشغيلها الحكومات الدستورية الثلاث . ولقد اصبحت كل حكومة منها مسؤولة مسؤولية كاملة عن ادارة وتشغيل خدمات النقل البحرى بهذا الاسطول ولها السيطرة التامة عليها ، وذلك بفضل نقل ملكية هذه السفن الى تلك الحكومات في عام ١٩٨١ .

٣٨٩- وذكر التقرير السنوى ايضا ان خدمة الشحن التجارى أو السوقي الدولي أو فيما بين الولايات توفرها ١٠ شركات للشحن البحرى تقوم بتشغيل سفن منتظمة للشحن . وقد خصصت حكومة الاقليم الشمول بالوصاية طرقا لتأمين الدخول الى الاقليم ، بهدف ضمان خدمات منتظمة للشحن بأقل تكلفة ممكنة للمستهلكين ، وتحقيق ربح معقول لشركات النقل ، وحماية شركات الشحن المملوكة للميكرونيزيين . ويمتلك الميكرونيزيين ويديرون أربع شركات للشحن بينما توجد ست شركات تمتلكها وتشغلها مصالح أجنبية .

٣٩٠- وذكر التقرير السنوى كذلك انه منذ افتتاح الميناء البحرى الدولي الجديد في عام ١٩٧٩ ، عرضت خطوط كثيرة للشحن خدماتها على جزر مارشال وأصبحت توفر حاليا خدمة تستغرق ٣٠ يوما من الساحل الغربي للولايات المتحدة وخدمة تستغرق ٩٠ يوما من الشرق الأقصى .

٣٩١- وذكر مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، انه يتفق مع ما أبداه ممثلو الحكومات الدستورية من رأى مؤداه ان النقل والمواصلات لا يزالان يمثلان مشكلة خطيرة في الاقليم . ورحب المجلس بانشاء الخطوط الجوية لجزر مارشال وبافتتاح مهابط جديدة ، خاصة في كيلي . ولاحظ ايضا ان العمل جار على تشييد أو توسيع عدة مدارج للطائرات .

٣٩٢- ولاحظ المجلس مع الأسف أنه رغم التحسينات التي ادخلت مؤخرا على شبكة الطرق فانها لا تزال غير وافية بالغرض . وأعرب عن أمله ايضا في تحسين شبكة المرافئ كيما تستجيب بصورة أوفى للاحتياجات المحلية .

٣٩٣- ورحب المجلس بمشاريع تحسين المواصلات السلكية واللاسلكية داخل الاقليم وبينه وبين العالم الخارجي . ولاحظ ان بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة قد وقعت اتفاقات مع شركة " كومسات " لتوابع الاتصالات لتركيب محطات أرضية للتوابع الاصطناعية .

٣٩٤- وذكر التقرير السنوى الحالي أن المشاكل الواضحة التي خلقتها جغرافية الاقليم المشمول بالوصاية ستظل تشكل مصدر ازعاج للنقل والمواصلات في الجزر . ومع ذلك ، فان شبكة الاتصالات بالتوابع الاصطناعية ، والنقل الجوى المحسن ، والاشراف المحلي على النقل البحرى بين الجزر ، هي أمور يجب ان تساعد في التغلب على هذه العيوب .

٣٩٥- وذكر التقرير السنوى انه يوجد الآن ١٩ مهبطا للطائرات في جزر مارشال . وقد جعل استخدام هذه المهابط من الممكن توفير خدمة جوية محلية تربط ماجورو بجزر مرجانية وعادية خارجية كثيرة تشمل كيلي . وفي ولاية بونابي ، بولايات ميكرونيزيا الموحدة ، افتتح مؤخرا مهبط جديد للطائرات في بينفلاب ويجرى انشاء مهبط آخر في موكيل .

٣٩٦- وذكر التقرير السنوى كذلك ان السلطة القائمة بالادارة تدرك ان شبكة الطرق في الاقليم مازالت تشكل تحديات ، الا انها تلفت النظر الى اتمام مشاريع هامة لتعبيد الطرق في كولونيا (بونابي) وكورور (بالاو) ، والى العمل الجارى قدما في تراك وياب . هذا ويجرى تحسين طرق سايبان بشكل مستمر ، ورفع مستوى شبكات الطرق في بعض الجزر المكتظة بالسكان .

٣٩٧- وأشار التقرير الى افتتاح المحطة الأرضية التابعة لشركة "كومسات" لتوابع الاتصالات في بالاو في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ،كما اشار الى انه من المقرر تشغيل المحطات الست المتبقية (اثنتان في جزر مارشال وأربع في ولايات ميكرونيزيا الموحدة) في عام ١٩٨٣ . أما محطة سايبان فانها تعمل منذ عدة اعوام .

٣٩٨- وذكرت البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، انه جرى الاعراب عن قلق واسع الانتشار في الاجتماعات العامة بصدد عدم انتظام خدمات الرحلات الميدانية ، وبخاصة الى الجزر الخارجية ، وما يستتبع ذلك من مشاق يعاني منها السكان هناك فيما يتعلق بتوصيل الامدادات الغذائية والطبية واجلاء المرضى . وفضلا عن ذلك ،تعاني سفن الرحلات الميدانية من ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة فضلا عن نقص في الموظفين المدربين تدريبا كافيا . وشعرت البعثة بان بعض هذه المشاكل ربما يمكن حلها اذا استطاعت حكومات الكيانات المختلفة الحصول على سفن أصغر حجما وأكفأ من حيث الطاقة وأسهل في التشغيل لاستخدامها في النقل والتجارة فيما بين الجزر. وفيما يتعلق بالنقل البحرى الدولي ، لاحظت البعثة ان ميكرونيزيا تحظى بخدمة جيدة على الطرق بين الشرق والغرب لكنها تفتقر الى محطات ربط بين الشمال والجنوب وفي البحار الاقليمية . ويمكن على المدى الطويل ايلاء اهتمام لانشاء محطات ربط بحرية مع بلدان أخرى في المنطقة .

٣٩٩- ووجدت البعثة ان جميع المراكز الرئيسية قد حصلت بالفعل ، أو في سبيلها الى الحصول ، على تسهيلات محسنة للنقل الجوى . وقد أثار اعجاب البعثة البرنامج الضخم الجارى لبناء مطارات جديدة وتحسين وتوسيع المدارج القائمة في المراكز الرئيسية . واحاطت علما بالتحسينات التي تمت فعلا في بونابي وتراك ، والنشاط الهام في مجال التشييد الجارى حاليا في كوسراى وياب وبالاو ، فضلا عن خططا اقامة محطات طرفية جوية جديدة في بونابي وبالاو . ومن المتوقع ان يكتمل انشاء مدرج الطائرات بمطار كوسراى في عام ١٩٨٣ .

٤٠٠- وقد شعرت البعثة بانه رغم الجهد الكبير المبذول حاليا في الاقليم لتحسين الطرق فما زالت هناك حاجة الى القيام بالكثير لتوفير الحد الأدنى الاساسي من شبكات الطرق في جميع المراكز الرئيسية ، وفي الجزر الخارجية ، حيثما كان ذلك ممكنا . وفي هذا الصدد وبالاضافة الى الاشغال العامة ، فانه يلزم تشجيع البرامج المجتمعية وبرامج الاعتماد على الذات عن طريق تقديم مساعدات من وكالات دولية مثل برنامج الاغذية العالمي .

اقتراح بانشاء ميناء كبير في بالاو

٤٠١- في الدورة الثامنة والاربعين لمجلس الوصاية ، قال ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان اى طلب لانشاء ميناء كبير سيخضع للقانون المنطبق في بالاو ولمدونة قوانين الاقليم المشمول بالوصاية ولقوانين الولايات المتحدة ذات الصلة . وأشار الى انه لم يتخذ حتى الآن اى اجراء يتعلق باقتراح انشاء ميناء كبير وان ذلك لا يبدو قضية نشطة في الوقت الحاضر .

٤٠٢- وفي الدورة نفسها اشار مستشار السلطة القائمة بالادارة في بالاو الى ان الرئيس السابق للجنة المعنية بالمركز السياسي لبالاو قد صرح خلال الدورة الخامسة والأربعين لمجلس الوصاية في عام ١٩٧٨ بان الميناء الكبير لم يعد في هذا الوقت ممكنا كمشروع انشائي في بالاو . وقال المستشار ان ليس لديه اية معلومات اخرى يقدمها الى المجلس بصدد هذه المسألة .

التعاونيات

٤٠٣- ذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوى عن عام ١٩٨٠ (T/1830) أنه كانت هناك في ٣٠ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، ثماني تعاونيات عاملة في بالاو وتضم ٨٥٣ عضوا ولديها أصول اجمالية قيمتها ٤٤٩ ٢٣٠ دولارا . وبالرغم من ان المعلومات الكاملة غير متاحة عن عدد التعاونيات في تراك ، فقد ذكرت في القائمة اربع تعاونيات بوصفها عاملة في الولايات ، بعدد من الاعضاء يبلغ ٥٦٦ ٢٤ وبأصول يبلغ مجموع قيمتها ٥ر١ مليون دولار .

٤٠٤- وأوضح التقرير السنوى عن عام ١٩٨١ (T/1837) ان التعاونيات في جزر مارشال منظمة بوصفها منظمات انتاجية استهلاكية . وفي الجزر الخارجية ، يعتبر لب جوز الهند المجفف السلعة الرئيسية التي تشترى من الاعضاء . ويشترى ايضا بعض المصنوعات اليدوية والاغذية البحرية . وفي عام ١٩٨١ ، كانت هناك ست تعاونيات عاملة بمجموع من الاعضاء يبلغ ٧٩٣ شخصا ورأسمال موزع على اسهم قدره ٥٧٠ ١٣٦ دولارا .

٢ ـ المناقشة في المجلس والآراء التي تم الاعراب عنها

لمحة عامـــة

٤٠٥ـ ذكرت السيدة ماكوى الممثلة الخاصة انه قد اذن بمبلغ ١٨٫٤ مليون دولار لمواصلة برنامج التحسين الانتاجي في عام ١٩٨٣ . وفي مجال التنمية الاقتصادية كان هناك اهتمام شديد بالاستثمار في الاقليم . وقام وفد من شركة الاستثمار الخاص لما وراء البحار بالولايات المتحدة بجولة في الاقليم . وبدأت ايضا الشركات المنتمية لبعض بلدان المنطقة بما في ذلك اليابان ، في دراسة امكانية ممارسة الانشطة التجارية في ميكرونيزيا .

٤٠٦ـ وذكرت الممثلة الخاصة ان انشاء شبكات فلطائية ضوئية للطاقة الشمسية ستمر بنتائج مواتية للغاية في الجزر الخارجية وانه تجرى بنشاط دراسة وتخطيط منشآت توليد الطاقة الكهرمائية . وقد اضافت حكومة الاقليم المشمول بالوصاية الى موظفيها احد الاخصائيين في تخطيط الطاقة في حين انضم أخصائي آخر الى الحكومة لتدريب موظفي الاشغال العامة المحلية على تقنيات التفتيش على الانشاءات والصيانة .

٤٠٧ـ وقال السيد تنورير ، الممثل الخاص ، ان النمو الطويل الاجل وتوسيع المرافق العامة الأساسية يتطلبان تحسين الهياكل الاساسية لجزر ماريانا الشمالية . وقال انه في خلال عام ١٩٨٢ اتخذت حكومته تدابير لتحسين شبكة المياه على الرغم من ان هذه الجهود قد اعيقت بعض الشيء بسبب احد اطول حالات الجفاف التي سجلها التاريخ . وقد اعرب المستثمرون الاجانب والشركات الاجنبية عن اهتمامهم بالعمل في جزر ماريانا الشمالية بسبب موقعها الجغرافي ومركزها كأحد اقاليم كومنولث الولايات المتحدة ومناخها . وبموجب احكام العهد ، اعطيت جزر ماريانا الشمالية معاملة تفضيلية اذا ما صدرت السلع المصنوعة او المجمعة هناك الى الولايات المتحدة .

٤٠٨ـ وقال السيد فيسيال المستشار الخاص ، أنه على الرغم من ان الولايات المتحدة قدمت اموالا لبناء الهياكل الاساسية اللازمة وتشجيع التنمية الاقتصادية لجزر ماريانا الشمالية فان الكومنولث على الرغم من التقدم الكبير المحقق مازال امامه طريق طويل قبل ان يتمكن من بلوغ مستوى مقبول من حيث الهياكل الاساسية اللازمة والاستقلال الاقتصادي . وقال ان حكومته تؤيد بالتالي ملاحظة مجلس الوصاية بأنه " ينبغي الابقاء على المساعدة الاقتصادية للاقليم على الاقل عند مستواها الحالي لتمكين الشعب من تحقيق درجة معينة من الاستقلال الاقتصادي (٢٣) " .

٤٠٩ـ وذكر السيد بورجا المستشار الخاص أن جزر ماريانا الشمالية قدمت كجزء من جهودها من اجل رفع مستوى احوالها الاقتصادية المتردية ووصفها احد المشتركين العاشرين في رابطة الهيئات التشريعية لجزر المحيط الهادئ تأييدها التام لقرار الرابطة بشأن

تشجيع حكومة الولايات المتحدة على اعتماد سياسة تجارية لحوض المحيط الهادئ شبيهة بتلك التي اعتمدتها من اجل حوض البحر الكاريبي . وطلب من المجلس ممارسة نفوذه لدى حكومة الولايات المتحدة لتقديم مساعدة مالية الى جزر ماريانا الشمالية والكيانات الاخرى في ميكرونيزيا مماثلة لتلك المقدمة الى حوض البحر الكاريبي .

٤١٠- وقال السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، ان التنمية الاقتصادية لولايات ميكرونيزيا الموحدة اخذت تتقدم ببطء مع اقتراب برنامج السنوات الخمس للتحسين الانتاجي من الاكتمال وكما ذكر من قبل لن يتيح البرنامج الفرصة الكافية لتزويد الولايات الموحدة بالهياكل الاساسية اللازمة للخدمات الانسانية والتنمية الاقتصادية ، نظرا لما تعرض له البرنامج من تأخيرات ولان المشاريع الكبرى قد خفضت الى درجة لم تعد تصلح معها للغرض الاصلي الذى خصصت من اجله . وفي حين كان البرنامج يهدف الى خدمة معظم الولايات الموحدة فان مراكز الولايات فقط هي التي انتفعت منه وان نصف مجموع السكان تقريبا المقيمين في المناطق الخارجية لم يشملهم البرنامج . وقد ظهرت اوجه النقص في البرنامج في كل من الولايات الاربع الداخلة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، فليس هناك ولاية لديها قدرة على تخزين المياه لاكثر من شهر واحد وهي حاليا في الشهر الخامس للتحصيص القاسي للمياه . والكهرباء مقصورة على مراكز الولايات . وتخدم شبكات المجارى القائمة عددا قليلا من الاشخاص ولا تمتد الى المناطق السكنية . ويعتبر وباء الكوليرا الحالي في تراك شاهدا تعسا على هذه الحالة . وأعرب عن امله في ان يوافق مجلس الوصاية على اعتبار تلك المشاريع اساسية للتنمية الاقتصادية وحيوية للرعاية الصحية واساسية للحياة البشرية .

٤١١- وقال الممثل الخاص أن عدد مرافق التجميد والتخزين البارد قد زاد في ولايات ميكرونيزيا الموحدة . وقد نشرت خطط تنمية الطاقة وتدريب العمالة ووضعت تصميمات لوحدتين كهرمائيتين في بونابي . وقد انشئ ما مجموعه ١٠ شبكات فلطائية ضوئية شمسية للتجميد والاضاءة في تراك وبونابي لخدمة المستوصفات البعيدة وحفظ اللوازم الطبية الحساسة . وهناك ١٣ وحدة مماثلة تحت الطلب من اجل ياب .

٤١٢- وأكد السيد ماريهلاو ، المستشار ، أهمية استكمال برنامج مشاريع التحسين الانتاجي وقال ان حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة تعتقد اعتقادا راسخا ان مختلف عناصر هذا البرنامج تشكل جوهر مسؤولية السلطة القائمة بالادارة عن الاقليم المشمول بالوصاية بموجب اتفاق الوصاية وأنه يجب ان يكون هناك التزام مطلق بذلك من جانبها بغض النظر عن اية ترتيبات لاحقة يمكن ان تتم بموجب اتفاقية الارتباط الحر .

٤١٣- وقالت السيدة ماكوى الممثلة الخاصة ان لكل حكومة خطة التنمية الخاصة بها وهذه اما ان تكون قد استكملت او لا تزال في مختلف مراحل الاعداد وقالت ان برنامج الامم المتحدة الانمائي قدم عونا بالغا في هذا الصدد . وحتى تتم الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر ستعد كل حكومة خطة انمائية عامة لاستخدامات الاموال التي سيتعين اتاحتها بموجب الاتفاقية .

٤١٤- وذكرت الممثلة الخاصة في هذا الصدد انه مازال هناك الكثير مما يتعين عمله في هذا الميدان ، واعربت عن املها في ان تواصل الحكومات المسؤولة عن التخطيط الانمائي تنفيذ الخطط بحماس وابداع . وقالت انها تشعر انه باتمام برنامج الهياكل الاساسية في اطار برنامج التحسين الانتاجي سيواصل مناخ التنمية المعجلة تحسنه .

٤١٥- وقالت الممثلة الخاصة ان تنمية الجزر الخارجية هي مشكلة دائمة . فمعظم تلك الجزر صغيرة بصورة لا يصدقها العقل ولا يمكن تنميتها بالمعنى المقبول للكلمة . وقد جرى تحسن كبير مع ذلك ، فقد قامت بعض مشاريع الطاقة الشمسية وهذه جعلت في الامكان تزويد المستوصفات بالتبريد وتزويد أجهزة الاستقبال اللاسلكي بالطاقة . وفي ولايات ميكرونيزيا الموحدة تم استكمال مرافق التخزين البارد في بعض الجزر مما شجع على صيد الاسماك . ولدى بعض سفن الصيد التي تخدم تلك الجزر ثلاجات الآن وتزود الاسواق في الجزر الرئيسية بكميات كبيرة من الاسماك . وتمول بعض تلك المشاريع بواسطة السلطة القائمة بالادارة والبعض الآخر بواسطة الحكومة اليابانية .

٤١٦- وقال ممثل الولايات المتحدة ان مشاريع برنامج تحسين الجزر الخارجية التي تشمل بعض المشاريع التي من المحتمل ان تشكل جزءا من برنامج التحسين الانتاجي من المستوى الثاني تنفذ حاليا بواسطة بعض الحكومات الدستورية بموارد محلية . وقال ان التمويل العام للبرامج الاتحادية الى منح شاملة هو جزء من برنامج الانعاش الاقتصادي الذي اعلنه الرئيس وقد اشارت اتفاقية الارتباط الحر سبقا الى الاخذ بنهج المنح الشاملة كما ان من شأنها ان توفر مبالغ كبيرة من المال الى حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال والى خدمة البرامج الموضوعة تلبية لاحتياجاتها ورغباتها .

٤١٧- وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان السلطة القائمة بالادارة تحاول بعدد من الطرق تشجيع زيادة الصادرات من الاقليم وفقا للتوصيات السابقة لمجلس الوصاية . وقد قدمت حكومتا اليابان وكندا معاملة تفضيلية خاصة بصفة عامة الى منتجات ميكرونيزيا وسترحب السلطة القائمة بالادارة بمعاملة مماثلة من جانب الحكومات الاخرى كذلك .

٤١٨- وذكر ممثل الولايات المتحدة ان حكومته واصلت تمويل ومتابعة برنامج السنوات الخمس للتحسين الانتاجي الرامي الى تشجيع الاستثمار في الاقليم عن طريق تطوير المرافق المحلية التي من شأنها ان تدعم المؤسسات الخاصة ، وقد نقلت المسؤولية عن ترويج الاستثمار الى الحكومات الدستورية التي اقامت كل منها برامج وانشطة لهذا الغرض .

٤١٩- وقالت ممثلة الولايات المتحدة انه من الممكن الا تكون بعض المشاريع ، مثل مشاريع التشييد التي تعدل نطاقها او تجاوزت تكاليفها الحدود المتوقعة ، قد اكتملت بحلول موعد انتهاء اتفاق الوصاية . وفي هذه الحالات ، تعتزم الولايات المتحدة مع ذلك الضغط لاستكمال المشاريع كما انها تناقش حاليا طرق اتمام ذلك مع الحكومات المعنية كل على حده .

٤٢٠- وقال ممثل فرنسا ان ندرة الموارد الطبيعية وقلة السكان وانتشارهم في مساحات شاسعة ، علاوة على القصور في الهياكل الاساسية امر مازال ، كما كان الحال في الماضي يجعل اقتصاد الاقليم هشا وتابعا . وقال انه علم ،خلال جولة البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ ان الموانئ البحرية والمطارات والطرق بالاقليم مازالت غير متطورة بصورة كافية لضمان استخدامها على الوجه الملائم . وذكر ان بعض عمليات التعدين وعمليات التجهيز الأولية التي تمت في عهد الادارة اليابانية ، وبصفة خاصة في بالاو ، قد توقفت مما ادى الى زيادة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي وجعل عملية ايجاد العدد اللازم من الوظائف للشباب الداخل الى سوق العمل عملية مستحيلة . وعلاوة على ذلك فان الامداد بالكهرباء ومياه الشرب مازال يسبب مشاكل في جزر معينة ، بما في ذلك بعض الجزر الاكثر تقدما . وأشار مع ذلك الى انه يضاف الى رصيد الحاكم ان المياه قد وفرت بانتظام الى جزر ماريانا الشمالية منذ صيف عام ١٩٨٢ .

٤٢١- ووجه الممثل الفرنسي الانتباه الى قيود الميزانية المفروضة من قبل السلطة القائمة بالادارة على الاقليم وعلى الحكومات المحلية واثر هذه القيود على الاستثمارات وعمليات الخدمة العامة وبصفة خاصة خلال السنة المالية الحالية . وقد تم انهاء برامج معينة ولم يتم تجديدها وقد ألقيت مسؤوليات جديدة تستتبع تكاليف اضافية على عاتق حكومات الكيانات دون توفير موارد مالية اضافية لمواجهة ذلك . وفي هذا الصدد ، ذكر ان البعثة الزائرة قد أثارت دهشتها بوجه خاص ما اسماه بالطبيعة الغريبة للاحصاءات المقدمة ، وبصفة خاصة في مجال السياحة .

٤٢٢- وقال ان الوفد الفرنسي على وعي بالخصائص البشرية والجغرافية للاقليم التي تشكل في حالات عديدة عقبات في طريق التنمية . وكثيرا ما قيل ان كون الجزر محاطة بالمياه يعد عقبة على الرغم من انه يبدو ان بالامكان ان تبذل الولايات المتحدة جهودا اضافية ليس فقط لتمكين الادارات من العمل والمرافق العامة من تلبية احتياجات الشعب ولكن ايضا وقبل كل شيء تهيئة الظروف الضرورية لقيام تنمية اقتصادية متوازنة ومتناسقة . ويتعين الاستفادة بالثروات الكامنة للاقليم بصورة تامة وبصفة خاصة في مجالات صيد الاسماك واستغلال قاع البحار والطاقة الشمسية وتشجيع السياحة . ولتحقيق تلك الاهداف ، من الضروري تشجيع الاستثمارات وتعزيز الهياكل الاساسية مع وجود الرغبة والاستعداد من قبل السلطة القائمة بالادارة لتنمية الاقليم والقيام في الوقت ذاته بحماية التوازن الطبيعي والقيم الخاصة للسكان .

٤٢٣- أما وفد المملكة المتحدة فقد ساوره القلق بصفة خاصة بشأن التوقعات الاقتصادية للاقليم وأعاد للاذهان ان مجلس الوصاية قد وجه الانتباه في تقريره لمجلس الامن في عام ١٩٨٢ (٨) ، الى عدم وجود مؤسسات صناعية صغيرة في ميكرونيزيا . وهكذا ابدى الوفد

سروره عندما علم بزيادة الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية في الاقليم وان صندوق قروض التنمية الاقتصادية يعمل الان في بعض المجالات . ومع ذلك ، ظلت الصورة الاقتصادية قاتمة بالنسبة للاقليم الذى لم يكن بمقدوره بين امور اخرى القيام بنفسه بجمع الاموال اللازمة لتغطية مصروفاته الادارية والاجتماعية . ولذلك كان من الحتمي استمرار السلطة القائمة بالادارة في تقديم برنامج هام للمساعدة الاقتصادية ولاسيما في مجالات التكنولوجيا والاتصالات وتطوير الهياكل الاساسية ، وذلك لفترة محددة بعد انتهاء اتفاق الوصاية .

٤٢٤- وحث وفد المملكة المتحدة السلطة القائمة بالادارة على تشجيع الاستثمار الوارد للمنطقة تشجيعا فعالا نظرا لانه بدون التوسع في الصناعات التحويلية والقطاع التجارى في الاقليم ، سيتعذر عليه بلوغ ذلك الحد الذى لا يضطر عنده الى الاعتماد في تنميته على الولايات المتحدة والوكالات الدولية للحصول على مساعدة مالية ؛ اوالى جذب الخبرة العملية في مجالي التكنولوجيا والادارة التي سيحتاجها لشق طريقه في العالم . وفي حين ينظر وفد المملكة المتحدة بالتقدير الى ان تشجيع الاستثمار الوارد يجب ان يعود في النهاية الى الحكومات الدستورية ذاتها ، فانه يشعر ان السلطة القائمة بالادارة ستقدم خدمة هامة للاقليم بوضع برنامج تدريبي لهذا الغرض ، حيث تعتبر السياسات الرامية الى تشجيع التجارة والاستثمار ذات اهمية بالغة بالنسبة لعملية التنمية في اى دولة .

٤٢٥- واشار وفد المملكة المتحدة الى ان احد الشروط الاساسية لتشجيع الاستثمار الوارد يتمثل في اعداد برنامج للتنمية الشاملة لامكان كفالة اكثر انواع الاستثمار ملاءمة للمنطقة وفي هذا الصدد ، حث الوفد السلطة القائمة بالادارة على النظر في مثل هذا البرنامج الذى ينبغي ان يشمل على الاقل تلك المجالات التي حددتها البعثة الزائرة للاقليم المشمول بالوصاية والتابعة للامم المتحدة في عام ١٩٨٢ ، باعتبارها تستحق العناية .

٤٢٦- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة ، بتجاهلها للحقوق المشروعة لشعب الاقليم المشمول بالوصاية ومصالحه وارادته ، فانها بذلك تمنعه في جملة امور من تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي . وقد ابلغ مجلس الوصاية على الدوام بالحالة المفجعة التي تتسم بها الظروف الاقتصادية والاجتماعية لاهالي ميكرونيزيا . وان اقتصاد الاقليم ليست له مقومات البقاء وان اعتماد الاقليم على التمويل الخارجي ، ولاسيما من الولايات المتحدة لم يكن في تناقص بل كان في تزايد . وان انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل البطالة ارتفاعا غير عادى يهدد بسيادة عهد من الفقر والجوع في الاقليم المشمول بالوصاية . وبعد ٣٧ عاما من ادارة الولايات المتحدة يقل الاكتفاء الذاتي لسكان الاقليم المشمول بالوصاية الآن ، لكل الاغراض العملية ، عما كانت عليه الحال في الفترة الاولى للوصاية .

٤٢٧- وتساءل ممثل الاتحاد السوفياتي عن عدد الاتهامات الصحيحة التي وجهها في السنوات السابقة الملتمسون من ميكرونيزيا ضد السلطة القائمة بالادارة ، كما وجهتها سائر البلدان التي مثلت امام مجلس الوصاية ، ووجهها ممثلو شعب ميكرونيزيا الذين عملوا كمستشارين خاصين لدى وفود الولايات المتحدة ، وردت في تقارير البعثات الدورية الزائرة للاقليم . وفيما مضى ، ذكر اعضاء كونغرس ميكرونيزيا امام المجلس ان السلطة القائمة بالادارة لم تعتبر التنمية في ميكرونيزيا جزءا من مسؤوليتها لكفالة الاستقلال الاقتصادي لهذا الاقليم ، بل بالاحرى اعتبرتها وسيلة لممارسة الضغط للحصول على اتفاق لصالحها بشأن مركز ميكرونيزيا السياسي المقبل .

٤٢٨- وشدد ممثل الاتحاد السوفياتي على ان خطة التنمية التي اعدها كونغرس ميكرونيزيا في عام ١٩٧٦ بمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي وقدمت فيما بعد الى مجلس الوصاية قد اظهرت بجلاء ان اقتصاد ميكرونيزيا قد ظل في حالة من التجمد التام بدون ايلاء اية عناية فعلية لاستغلال موارده . وحتى المواقع الصناعية التي كان يجرى تنميتها الى حد ما في الاقليم قد هجرت واصابها النسيان . وقد شهدت على هذه الحالة الصور التي عرضها الملتمسون على المجلس .

٤٢٩- وقال الممثل السوفياتي انه بدلا من اعداد الاقليم للاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، فان السلطة القائمة بالادارة اوصلته الى الحالة الراهنة من التبعية الاقتصادية الكاملة للولايات المتحدة ، وتلك حقيقة لا يمكن انكارها . وخلال الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، سأل وفده ممثلا ميكرونيزيا ضمن وفد الولايات المتحدة عن المركز الذي كانت ستختاره بالاو لو كانت قد حققت قدرا كافيا من التنمية الاقتصادية وكانت ستقلة اقتصاديا - وكانت الاجابة غير غامضة كلية - فانها لم تكن في صالح ما يطلق عليه الارتباط الحر . ومع ذلك تحدث ممثل الولايات المتحدة عن الاختيار الحر الذي مارسه شعب ميكرونيزيا .

٤٣٠- ورفض ممثل الولايات المتحدة بشدة بيان الممثل السوفياتي بأن الظروف الاقتصادية السائدة في الاقليم المشمول بالوصاية ظروف مفجعة واشار الى تحسن الظروف الاقتصادية تحسنا كبيرا خلال مدة الوصاية ، مع الاخذ في الاعتبار بصفة خاصة ، ما تعين على الولايات المتحدة البدء به في اعقاب الخراب الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية . فقد زادت اعتمادات برامج الولايات المتحدة للاقليم المشمول بالوصاية زيادة سريعة في العقدين الماضيين ، حيث تبلغ الاعتمادات الحالية قرابة ٩٠٠ دولار للفرد في السنة . وستستمر حكومته بعد انتهاء اتفاق الوصاية في مساعدة ميكرونيزيا في تعزيز تنميتها الاقتصادية وزيادة اكتفائها ذاتيا .

المالية العامة

٤٣١- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، أوضحت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، المسائل التي أثيرت بشأن نقل الصلاحيات من مكتبها الى الحكومات الجديدة ، فضلا عما قيل من أن تمويل الأنشطة الجديدة ليس متاحا . فذكّرت مجلس الوصاية بأن كل حكومة قد نظمت نفسها وفق دستورها ووضعت ميزانيتها وفق حاجاتها ووفق الموارد المتاحة . وتبين السجلات أنه بدلا من تخفيض الاعتمادات ، زادت السلطة القائمة بالادارة ، في الواقع ، من مخصصاتها للحكومات الجديدة زيادة كبيرة . وباستثناء الايرادات الناتجة محليا ، كانت الاعتمادات المتاحة للحكومات الجديدة تستند الى طلبات هذه الحكومات . وبالنظر الى مواصلة مكتبها في سابيان نقل صلاحياته الى الحكومات الجديدة ، فقد وضعت الاعتمادات التي احتجزت سابقا للمقر الرئيسي للاقليم المشمول بالوصاية تحت تصرف هذه الحكومات الى حد كبير للغاية ، اما لتلبية الاحتياجات الطارئة أو لمشاريع أخرى .

٤٣٢ - وذكرت الممثلة الخاصة أنه قد تم تركيب أول أجهزة الادارة المالية القائمة على استخدام الحاسب الالكتروني في بالاو ، ومن المقرر اقامة غيرها في المستقبل القريب لتمكين الحكومات من زيادة الحد من اعتمادها على المرافق المركزية للاقليم المشمول بالوصاية .

٤٣٣- وقال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته قد شجعت حكومات ميكرونيزيا على القيام بدور بارز بصورة متزايدة في كل الجوانب الحكومية ، مثل عملية الميزانية على سبيل المثال . وقد عقدت حلقات دراسية عن الميزانية لمسؤولي الميزانية في ميكرونيزيا وقام موظفون من الولايات المتحدة بزيارة الاقليم المشمول بالوصاية للعمل مع موظفي حكومة ميكرونيزيا المشتغلين باعداد طلبات الميزانية السنوية . وكانت الميزانيات السنوية تستند الى حد كبير على الطلبات والمبررات التي تقدمها حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وحكومة مارشال وبالاو .

المساعدة المقدمة من المؤسسات الدولية وسائر البلدان

٤٣٤- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو قد استمرت في الاشتراك في لجنة جنوبي المحيط الهادئ وفي أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، من خلال العضوية الانتسابية للاقليم المشمول بالوصاية في اللجنة الأخيرة . واحتفظت ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمركز المراقب في محفل جنوبي المحيط الهادئ وبعضوية مكتب

جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي . وتعتقد حكومته أن من شأن مثل هذا النشاط الدولي مساعدة الحكومات الثلاث على الاستعداد للاضطلاع بقدر أكبر أينما من المسؤولية الدولية التي ستتحملها لدى دخولها في الارتباط الحر . وقد أعربت السلطة القائمة بالادارة عن شكرها للارشاد والمساعدة المقدمة من وكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة الى حكومات الاقليم المشمول بالوصاية .

٤٣٥- وأشار ممثل الولايات المتحدة الى أنه رغم أن اتفاق الوصاية ظل ساريا ، فقد مضت حكومته في الموافقة في عام ١٩٨٢ على مساعي حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجزر مارشال للاضطلاع بالسلطة في الشؤون الخارجية فيما يتعلق بمواضيع محددة والاشتراك ، حسب الاقتضاء ، في أنشطة منظمات اقليمية ودولية . وفوق ذلك ، عقدت كل حكومة أو حددت ، بموافقة السلطة القائمة بالادارة اتفاقات حكومية ثنائية مع رابطات تجارية في أمور مثل المساعدة الاقتصادية وحقوق صيد الأسماك ، أو اتفاقات مصايد الأسماك .

٤٣٦- وذكرت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان ادارة الاقليم المشمول بالوصاية قد واصلت توسيع سلطة ومسؤولية الحكومات الجديدة مما أدى الى زيادة مشاركتها في برامج تدريبية وحلقات تدريبية ومؤتمرات عديدة ومتنوعة ، تحت رعاية الوكالات الاقليمية شتى تابعة للأمم المتحدة . ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ فقط ، دعت هيئات اقليمية تابعة للأمم المتحدة الحكومات الى المشاركة في ما يربو عن ٣٠ نشاطا ، مع توفير المصروفات التي تنطوي عليها كثير من الحالات . وأصبحت جميع الحكومات الآن أعضاء في لجنة جنوبي المحيط الهادئ بحكم حقها الفردي . ويسافر القادة الوطنيون مرارا الى انحاء أخرى في المحيط الهادئ وآسيا لتشجيع الاستثمار والسياحة وسائر الأنشطة المفيدة لهم . وتؤيد السلطة القائمة بالادارة جهودهم في هذه الهيئات الاقليمية والدولية وتنسق أنشطتهم ، حيثما يجب على ادارة الاقليم المشمول بالوصاية المضي في العمل لصالحهم ، بسبب مقتضيات العضوية .

٤٣٧ - وأعلن السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، ان ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد حصلت على عضوية عدد من المنظمات الاقليمية والدولية ذات الأهمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لها ، وأصبحت في السنة الماضية عضوا كامل العضوية في وكالة مصايد الأسماك بمحفل جنوبي المحيط الهادئ . كما أن الولايات الموحدة ، في محاولة لتحسين حماية وادارة مواردها البحرية الطبيعية ، اشتركت مع العديد من البلدان الجزرية المجاورة في وضع اتفاق اقليمي ، يعرف باتفاق تاورو . أما فرص التدريب والمساعدة التقنية التي وفرتها لها المنظمات والبلدان المجاورة في آسيا والمحيط الهادئ

فانها قد فتحت آفاقا جديدة وزادت من الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة في هذا الصدد ، وأعربت حكومة الولايات الموحدة عن تقديرها الخاص لحكومتي استراليا وهولندا للمنح الدراسية السخية التي قدمتا ، ولحكومة اليابان التي وفرت بسخاء ، منذ عام ١٩٨٠ ، المعدات الثقيلة ومنشآت التخزين البارد التي تمس الحاجة اليها .

٤٣٨ - وأعرب الممثل الخاص ، في معرض تذكيره بزيادة المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وبعض وكالاتها الاقليمية الى ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، في عام ١٩٨٢ ، عن الشكر الجزيل لتلك المساعدة وقال أنه يتطلع الى الحصول على دعمها لاعدادها للاضطلاع بالحكم الذاتي بقدر كاف . وهي تسعى بوجه خاص للحصول على المساعدة من مجلس الوصاية والبلدان الأعضاء فيه ، في مجال التدريب على العمل في الشؤون الخارجية وفي المجالات الدولية .

٤٣٩ - وصرح السيد أويتيرونغ أنه في نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، وقعت بالاوا اتفاقا مع حكومة اليابان للحصول على معونة خارجية لمشروع أحياء مزرعة جوزهند يقدر بأكثر من مليون دولار .

٤٤٠ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه مع الاقتراب الوشيك لمركز دستوري جديد للاقليم المشمول بالوصاية ، فان وفده يشعر بالامتنان بصفة خاصة لملاحظة استمرار الولايات المتحدة في تشجيع الحكومات الأربع في القيام بمبادرات في مسائل العلاقات الخارجية وتدعيم مشاركتها في المنظمات الاقليمية والدولية نظرا لأهمية ذلك لمرحلة التمهيد لأخذ اماكنها في المجتمع الدولي . وأعرب عن سروره لزيادة مشاركة الحكومات الميكرونيزية في الأنشطة ذات الصلة بالأمم المتحدة وارسال ممثلين خارج المنطقة لتشجيع الاستثمار والسياحة . وأعرب عن أمله في استمرار السلطة القائمة بالادارة في تشجيع هذا الاتجاه ، مع نقل المسؤولية عن الحكم المحلي الى الولايات ذاتها .

الائتمان

٤٤١ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ذكرت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان صندوق قروض التنمية الاقتصادية يعمل بكامل طاقته من خلال المصارف المركزية في كل مركز من المراكز الحكومية . وبحلول ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، تمت الموافقة على الحصول على قروض مجموعها ٢٣٦ ٣٠٠ دولار ، تقدم في الغالب لمنظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستحداث عمليات تجارية أو تحسين هذه العمليات في مجالي الزراعة والسياحة .

٤٤٢ - وذكر السيد اويتيرونغ ، الممثل الخاص ، ان المواد أرقام ١ - ٥٤ من القانون العام في بالاو ، تخول لرئيسها عقد اتفاقات قروض بين الحكومات بضمان الائتمان الحكومي لبالاو ، للحصول على التمويل اللازم لبرامجها ومشاريعها الانمائية ، وعلى وجه أكثر تحديدا ، يتيح هذا القانون لرئيس الجمهورية عقد صفقة مالية من عدة ملايين من الدولارات ، على فترة طويلة الأجل ، بين المصارف المقرضة في المملكة المتحدة وادارة ضمان ائتمانات التصدير التابعة للحكومة من أجل قيام شركة شبكات القوى الدولية بتشييد محطة قوى .

٤٤٣ - كما أعلن الممثل الخاص ان مصرف التنمية الوطنية في بالاو وهو مصرف منظم تنظيما كاملا ، كان يقوم بتجهيز طلبات القروض لبعض الوقت وقد منح مؤخرا أول قروضه الانمائية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار لتمويل تشييد مجمع من الشقق الصغيرة .

٤٤٤ - وقال السيد تاكيسى ، الممثل الخاص ، ان المصرف الانمائي لولايات ميكرونيزيا الموحدة يعمل بكامل طاقته ، وقد وافق في عام ١٩٨٢ على تقديم ٢٤ قرضا فرديا يبلغ مجموعها زهاء ٥٠٠٠٠٠٠ دولار . وفي تموز/يوليه ١٩٨٣ ، سيتلقى المصرف مبلغ ٣٫٢ من ملايين الدولارات من صندوق قروض التنمية الاقتصادية يمثل حصته من الاعتمادات . ويقوم صندوق النقد الدولي الذى بدأ في تقديم المساعدة للولايات الموحدة في مجالات الرقابة على النقد والشؤون الضريبية ، باجراء استعراض حاليا للقوانين المصرفية القائمة لتقدير امكانية العمل بها على المديين القصير والطويل والبحث عن سبل تحسينها . وكان من المتوقع أن يستكمل عدة خبراء من الصندوق زيارات استشارية داخل القطر في الولايات الموحدة في عام ١٩٨٣ .

الأراضي

٤٤٥ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، صرح السيد تينوريو ، الممثل الخاص ، بأن الولايات المتحدة قد مارست في عام ١٩٨٣ حقها في اختيار استئجار أراض تقع في العديد من جزر ماريانا الشمالية ، ولا سيما جزيرة تينيان ، بموجب الشروط التي تم التفاوض بشأنها منذ سنوات والواردة في العهد . وقد ظهرت من ممارسة حق الاختيار وتوقيع عقد الايجار العلاقة الوثيقة بين جزر ماريانا الشمالية والولايات ، حيث جلس الطرفان الى مائدة المفاوضات كطرفين متساويين ، وكان في ذلك دليل على حسن النية من جانب شعب ميكرونيزيا بالنسبة لتنفيذ تعهداته المبرمة مع الولايات المتحدة . وان حكومة جزر ماريانا الشمالية ماضية في الوقت الحالي في التفاوض بشأن وضع تسويات عادلة ومنصفة من أجل السكان الذين سيتأثرون باتفاق الايجار هذا .

٤٤٦ - وصرح السيد بورجا ، المستشار الخاص ، بأن جزر ماريانا الشمالية تشعر بالامتنان للسلطة القائمة بالادارة لممارستها حقها في الاختيار بالنسبة لاتفاق ايجار أرض جزيرة تينيان ولسدادها العاجل لمبلغ ٣٣ مليون دولار ، سيجرى استخدامه في تعويض سكان جزيرة تينيان الذين ستتأثر أراضيهم بذلك الاتفاق .

٤٤٧ - وصرح السيد تاكيسى ، الممثل الخاص ، بأن مسألة سداد المطالبات عن استخدام أراض لأجل غير مسمى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة من قبل حكومة الولايات المتحدة ، لم تحسم بعد . وقال أنه ثبت في الوقت الذى سبق فيه الاضطلاع ببرنامج يتناول تلك المطالبات وسداد عدد من الأقساط ، ان المبلغ لم يكن كافيا في حالات كثيرة كما تم اغفال أو تجاهل

الكثير من المطالبات القانونية . وذكر أنه كان من المتعذر على حكومة الولايات الموحدة أن تفسر للأهالي لماذا يتعين عليهم الموافقة على اتفاقية تنهي اتفاق الوصاية في حين ترفض حكومة الولايات المتحدة نفسها معالجة هذه المسألة .

الزراعة والمواشي

٤٤٨ - صرح السيد أويترونغ ، الممثل الخاص ، في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية بأن مشروعا تجريبيا صغيرا للأرز في بالاو قد انتج مؤخرا مئات من الارطال من المحصول الجيد . وقال ان العمل جار في مشاريع مماثلة في ولايات عديدة بجزيرة بابالثوب أكبر جزر بالاو .

٤٤٩ - وصرح السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، بأنه في عام ١٩٨٢ تم احراز تقدم كبير في معالجة وحفظ دقيق ثمار الخبز الذى يمكن الاحتفاظ به لمدة قد تبلغ السنة . وأضاف أن هذا كان بمثابة نعمة على سكان الجزر الخارجية الذين يعتمدون الى حد كبير على ذلك المحصول الموسمي . ومن ناحية الحراجة ، قال الممثل الخاص ان دائرة الحراجة بالولايات المتحدة قد تعاقدت على تدريب العاملين بالحراجة في كل ولاية من ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجال تقنيات دراسة الأحراج والدراسات الحجمية للأخشاب الاستهلاكية التسويقية .

٤٥٠ - وقد أبلغ السيد تينوريو ، الممثل الخاص ، مجلس الوصاية ، ان برنامج طوابع الغذاء ، المعروف باسم برنامج المساعدة الغذائية ، قد تم تنفيذه أخيرا في جزر ماريانا الشمالية في تموز/يوليه ١٩٨٢ . وذكر أن هذا البرنامج ، الذى حل محل برنامج وزارة الزراعة بالولايات المتحدة ، قد حسن الى حد كبير غذاء المواطنين الأقل حظا في جزر ماريانا الشمالية ، وأنه قد أدى الى زيادة الانتاجية الزراعية وصيد الأسماك ، بسبب سمة بارزة فريدة تشترط أن يكون ٢٥ في المائة من السلع المشتراة من أصل محلي .

الموارد البحرية

٤٥١ - قال السيد تينوريو ، الممثل الخاص ، في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ان رئيس الولايات المتحدة قد أصدر مؤخرا اعلانا يحدد منطقة اقتصادية خالصة تمتد ٢٠٠ ميل وذكر أنها تشمل جزر ماريانا الشمالية وفقا لشروط عهدها وشروط اتفاق الوصاية . وأضاف أنه قد أدخلت منذ ذلك الحين مشاريع قوانين عديدة في كونغرس الولايات المتحدة لتنفيذ الاعلان الجمهورى وبين أن حكومة جزر ماريانا الشمالية ستراقب التطورات عن كثب لكفالة قيام ادارة المنطقة الاقتصادية الخالصة بحفظ بيئة هذه الجزر وتوفير مزايا اقتصادية لشعبها .

٤٥٢ - وصرح السيد فيتيال ، المستشار الخاص ، بأن حكومة الولايات المتحدة قد فرضت قيودا على مصايد الاسماك وموارد المنطقة الاقتصادية في مياه جزر ماريانا الشمالية . وأوضح أن

كونغرس الولايات المتحدة قد عمد خلال عام ١٩٨٢ الى تعديل قانون حفظ وادارة مصايد الاسماك ، على نحو تعسفي ، لفرض الولاية على المياه المحيطة بجزر ماريانا الشمالية ، وذلك دون أي تحذير يذكر لحكومة جزر ماريانا الشمالية ودون انتظار أي رد منها . وأعلن أن حكومته تعتقد أن اغتصاب الكونغرس للولاية على المصايد السمكية لجزر ماريانا الشمالية قد حال دون نهضة الجزر الاقتصادية وأنه لا يتمشى مع قوانينها المحلية التي صدرت وفقا لعهدها ولدستورها اللذين ينصان على أن الموارد البحرية ، الحية وغير الحية ، المحيطة بجزر ماريانا الشمالية ، ملك لها عن حق . وذكر ، بالاضافة الى ذلك ، ان هذا ربما يتعارض على اتفاق الوصاية بقدر ما يستلزم الأمر أن تكون تشريعات الكونغرس قائمة على ادعاء السيادة في مياه الاقليم المشمول بالوصاية قبل انهاء الاتفاق .

٤٥٣ - أما السيد بورجا ، المقرر الخاص ، فقد أعرب عن آراء مماثلة لآراء السيد فيتيال وقال ان جزر ماريانا الشمالية ترغب في أن تكون لها ولاية كاملة على موارد المحيط الحية وغير الحية ، في حدود ٢٠٠ ميل من المنطقة الاقتصادية الخالصة . وصرح المستشار الخاص بأن جزر ماريانا الشمالية مازالت في صراع قانوني عنيف مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالولاية على الموارد المحيطية في المياه المحيطة بهذه الجزر ، كما كان الحال في عام ١٩٨٢ . وأعرب عن رأيه بأن اصدار كونغرس الولايات المتحدة لقانون يعدل قانون حفظ وادارة مصايد الاسماك لممارسة الولاية على الموارد المحيطية لجزر ماريانا الشمالية ، لا يتفق مع أحكام عهدها ولا مع اتفاق الوصاية .

٤٥٤ - وقال المستشار الخاص ان تنمية مصايد الاسماك التجارية في المياه المحيطة بجزر ماريانا الشمالية تعتبر ، على نطاق واسع ، من أكثر النهج الواعدة في مجال نهضتها الاقتصادية . وذكر أن عمليات صيد الاسماك التجارية القائمة بتلك الجزر محدودة في الوقت الراهن ، وأن قيمة الواردات من الأغذية البحرية تفوق قيمة الصيد المحلي .

٤٥٥ - وقال المستشار الخاص انهم يدركون امكانيات هذه الصناعة بالنسبة للتنمية المستقبلية . كما يتضح ذلك من النشاط الكبير الحالي الذي تضطلع به سفن الصيد اليابانية وغيرها في المياه المجاورة لجزر ماريانا الشمالية . وبين أن الاحصاءات المقدمة من السلطات اليابانية تشير الى أن متوسط محصولها وحده قد بلغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ طن متري من سمك التون في العام من دائرة تمتد ٢٠٠ ميل حول سواحل جزر ماريانا الشمالية . وأوضح أن الدراسات الحديثة قد أظهرت امكانيات الموارد الهامة لأسماك اليكورة في غربي المحيط الهادي ، حيث يقدر المحصول السنوي بما يتراوح بين ٧ ٠٠٠ و ٩ ٠٠٠ طن متري تبلغ قيمتها ٢٣٫٤ مليون دولار . وقال ان هذا الاكتشاف قد جعل اسطول صيد سمك التون التابع للولايات المتحدة يركز جزءا رئيسيا من أنشطته في هذه المنطقة .

٤٥٦ - وأشار المستشار الخاص الى أن ثمة مناطق أخرى في ميكرونيزيا تتمتع بمزايا هامة نتيجة بيع حقوقها للصيادين الأجانب ، على العكس من جزر ماريانا الشمالية التي تجرى معاقبتها لاختيارها علاقة سياسية أوثق مع حكومة الولايات المتحدة . وأضاف أن استبعاد جزر ماريانا

الشمالية من قانون حفظ وادارة مصايد الاسماك سيتيح لها المشاركة في التخطيط الاقليمي في مجال حفظ وصيانة أهم الموارد البحرية مع الحصول على دخل متواضع من الاستغلال الجاري لتلك المصادر .

٤٥٧ - وصرح السيد أويترونغ ، الممثل الخاص ، بأن بالاو قد اشتركت في آذار/مارس ١٩٨٣ مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة وكيريباتي في ابرام اتفاق لمصايد الاسماك مع رابطة مالكي مراكب صيد سمك التون الامريكية . ويسمح الآن لصائدي الرابطة الذين يستخدمون الشبكات الضخمة (البرسينات) بالصيد في مناطقهم الاقتصادية الخالصة التي تمتد ٢٠٠ ميل .

٤٥٨ - وافاد السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، ان حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أحرزت بعض التقدم في تنمية الموارد البحرية . وذكر أن اتفاقات مصايد الاسماك ، التي تم ابرامها مع بعض رابطات الصيد في الولايات المتحدة واليابان والفلبين ، والبلدان الأخرى ، أتت بمبالغ متواضعة . وأشار الى أن أجهزة تجميع السمك ، المصممة لاجتذاب أنواع السمك الاوقيانوسية والتي أقيمت في تراك وبوناب بوصفها مشاريع تجريبية ، قد أعطت نتائج مشجعة ، مثل الزيادة الهائلة في كمية السمك على يد الصائدين الذين يعملون بجوارها تين الجزيرتين مباشرة .

٤٥٩ - وصرح السيد مرهالو ، المستشار ، بأن حفظ ومراقبة الموارد في المياه الواقعة تحت سلطة ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفي أعماق هذه المياه ، له أهمية كبرى بالنسبة لشعب تلك الولايات ، اذ أن الموارد البحرية هي أملهم الرئيسي في المستقبل ، فالأراضي قليلة وفرصتها في الاستخدام التجاري ضئيلة . وأعلن ان الولايات الموحدة تخطط عملا بدستورها وبتأييد من حكومة الولايات المتحدة ، لاتخاذ خطوات فورية لاعلان منطقتها الاقتصادية على امتداد ٢٠٠ ميل .

٤٦٠ - وصرح السيد دومنيك ، الممثل الخاص ، بأن صناعة صيد الأسماك في جزر مارشال مازالت في مراحلها الانطائية الأولى ، اذ أنها لا تملك سوى أسطول نهاري فقط لا يغذي سوى الاحتياجات المحلية . وبين أن المال المكتسب من بيع تصاريح الصيد غير كاف لتنمية الصناعة للاشراف على مياه منطقتها الاقليمية الخالصة الممتدة ٢٠٠ ميل . وذكر أن جزر مارشال قد قامت ، رغم ذلك ، بدعوة الدول التي يحتاج سكانها لبروتين الاسماك كاضافة غذائية الى الصيد في مياهها ، ولكنها طلبت دفع الرسوم الدنيا المطلوبة التي يمكن أن تساعد أهالي هذه الجزر على تنمية تلك الصناعة . وأضاف أن المفاوضات مع الحكومة اليابانية للصيد داخل منطقة جزر مارشال قد انتهت ؛ ومازالت المفاوضات مع الدول الصينية الأخرى مستمرة . ولاحظ الممثل الخاص ان بعض الدول تقوم بالصيد في منطقة المائتي ميل الخاصة بجزر مارشال دون اذن . وقال ان من دواعي السخرية أن من بين لصوص الصيد الوصي على هذه الجزر ، الولايات المتحدة ، التي يستخدم صيادوها شبكات الصيد الضخمة ، والاتحاد السوفياتي بسفنه ذات الشبكات المخروطية الكبيرة (ترولات) المخصصة للصيد .

٤٦١ - وصرحا ممثل فرنسا بأن وفده قد أحاط علما بالمفاوضات التي يجريها عدد من الحكومات الدستورية في ميكرونيزيا بشأن الانضمام لعضوية اتحاد صيد الأسماك الذى وقع اتفاق نسورو . ولفت انتباه السلطة القائمة بالادارة الى الشكاوى التي لوحظت في تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ (٢٤) فيما يتعلق بالضغوط المبذولة للتأثير في صناعة صيد الأسماك من جانب رابطة مالكي مراكب صيد سمك التون الامريكية ، وهي مجموعة خاصة قامت بحملة في كل من المنطقة وردهات كونغرس الولايات المتحدة في محاولة للاحتفاظ بما تتمتع به حاليا من مزايا . وقال ان هذه الرابطة ستفهم دون شك أن الزمن في تغير .

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

٤٦٢ - قال ممثل الولايات المتحدة ان حكومتي جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة قد وقعتا ، بصفة مراقب ، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وان حكومته قد أبلغتهما ، وأبلغت حكومة بالاو أيضا ، بأنها لا تعترض على توقيعها على الاتفاقية المترتبة على ذلك المؤتمر ، اذا ما رغبت في ذلك ، ولكن بعد دخولها في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وبعد انتهاء اتفاقية الوصاية .

٤٦٣ - وصرح السيد تاكيسى ، الممثل الخاص ، بأن ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أرسلت وفدا الى خليج مونتيغو وكلفته بتوقيع الوثيقة الختامية للمؤتمر والاتفاقية المترتبة على ذلك المؤتمر . وقال أنه قد أزعج الوفد ، مع ذلك ، عدم تمكنه من التوقيع الا على الوثيقة الختامية ، حيث أن الولايات المتحدة قد ارتأت انهم ما زالوا تحت الوصاية ومن ثم لا يحق لهم التوقيع على الاتفاقية وقال ان حكومته ، نظرا لذلك ، تلتمس مرة أخرى ، على نحو رسمي ، مساعدة مجلس الوصاية في جهودها للتوقيع على الاتفاقية قبل انتهاء اتفاق الوصاية . ونبه الى أن قيام الولايات المتحدة بمنع حكومته من اتيان ذلك يتعارض مع التزاماتها كوصي . وأعلن ان موارد البحر الخاضعة لسلطة الولايات الموحدة ملك لشعبها .

٤٦٤ - وأبدى ممثل المملكة المتحدة موافقته على بيان ممثل الولايات المتحدة ، الذى قال فيه أنه بصرف النظر عن موقف حكومته من الاتفاقية ، فانها لن تعترض على توقيعها من جانب ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو وبمجرد بدء سريان اتفاقية الارتباط الحر . وقال ممثل المملكة المتحدة ان هذا يتناقض تماما مع تعليقات السيد بورجا ، رئيس مجلس الشيوخ ببرلمان ماريانا الشمالية ، بأن جزر ماريانا الشمالية داخلة في "صراع عنيف" قانوني (أنظر الفقرة ٤٥٣) مع حكومة الولايات المتحدة بشأن الولاية على الموارد المحيطية ، وأن هذا الصراع منبثق عن الاختلاف بين مركز "الارتباط الحر" و "مركز الكومنولث" .

٤٦٥ - وأحاط الوفد الفرنسي علما على النحو الواجب ببيان ممثل الولايات المتحدة الذي جاء فيه أن الحكومات الدستورية تتمتع بتفويض كامل توقيع على الاتفاقية وتصبح طرفا كاملا فيهـــا . ولاحظ الوفد أن هذه القضية قد عرضت على البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ في مناسبات عديدة . وقال ممثل فرنسا ان من المؤسف عدم التمكن من العثور على حل لجزر ماريانا الشمالية فـــي هذا الصدد . وقال انه ما من سبب لجعل هذه الجزر موضوع تمييز لمجرد انها قد اختـارت مركز الكومنولث ، كما أكد ممثلو هذه الجزر .

الصناعة والسياحة

٤٦٦- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية، ذكر السيد تينوريو، الممثل الخاص، أنه على الرغم من حدوث انخفاض في عدد الزائرين في عام ١٩٨٢، فقد ظلت السياحة تمثل الصناعة الرئيسية في جزر ماريانا الشمالية. وأضاف أن بدء رحلات يومية في نيسان/ابريل ١٩٨٣ الى اليابان ومنها، على طائرات كونتيننتال وايسر ميكرونيزيا، ينبغي أن يسفر عن زيادة عدد المسافرين الوافدين من اليابان، التي تعتبر السوق الرئيسية للجزر. ومع ذلك، فان استمرار طلب جزر ماريانا الشمالية الاستفادة من خدمات الطائرات المستأجرة من اليابان قد أصبح من القضايا التي ما زال الخلاف في تفسيرها قائما بلا مخرج بين حكومة الولايات المتحدة ومجلس ادارة الطيران المدني الياباني.

٤٦٧- وقال السيد فيتيال، المستشار الخاص، أن الجهود المبذولة لتشجيع السياحة، وهي الصناعة الرئيسية في جزر ماريانا الشمالية، قد توقفت نتيجة للمنازعات القائمة بين الولايات المتحدة واليابان حول اقتراح استفادة الجزر من خدمات الطائرات المستأجرة من اليابان. وفي هذا الصدد، فانه يسعى الى تدخل مجلس الوصاية لدى الحكومتين لحل المشكلة.

٤٦٨- وذكر السيد أويتيرونغ، الممثل الخاص، أن قانون بالاو المتعلق بهيئة الزوّار، الذي أنشأ هيئة سياحية شبه مستقلة ذاتيا لتتولى ادارة الصناعة السياحية، يعتبر معلما تشريعيا هاما من المتوقع أن يدّر اكثر من ٩ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٢. وأضاف أنه من المنتظر أن يفتتح في ولاية ايربي في نهاية عام ١٩٨٣ تقريبا فندق يضم ٥٠ غرفة يجرى تشييده في الوقت الحاضر، وانه يوجد في مرحلة التخطيط فندق آخر يضم ٥٠ غرفة سيقام في الجزيرة، وأن العمل بدأ في انشاء فندق بالاو - طوكيو، وهو يضم ١٠٠ غرفة، في جزيرة أركيبيسانغ في بالاو. وقد استكمل مؤخرا بناء مطعم فاخر.

٤٦٩- وذكر السيد تاكيسي، الممثل الخاص، أن الورش الصناعية الصغيرة التي أقيمت في تروك وبونابي ادت الى خلق أعمال ومنتجات وأفكار جديدة، ومزيد من الدخل للقطاع الخاص. ويجرى انتاج الاثاث من الاخشاب المحلية وازداد انتاج المصنوعات اليدوية المنحوتة والمنسوجة. ويجرى تكوين رابطات مهنية بمساعدة الحكومة لزيادة الانتاج ومراقبة الجودة وللعمل على استقرار الاسعار.

٤٧٠- وذكر السيد دومينيك، الممثل الخاص، أن هناك فندقين قيد التشييد في

ماجورو، وانه يجرى اعداد خطط لبناء مزيد من الفنادق ، وأن حكومة جزر مارشال تخطط لاقامة صناعة سياحية ، يحتاجون اليها ايما احتياج ، مع الصناعة السمكية ، لتكملة مواردهم المحدودة وتعزيز انتاج لب جوز الهند المجفف، محصولهم النقدى الوحيد . وقال ان عليهم في هذه العملية أن يتوخوا الحذر الشديد لأن البيئة في جزرهم الصغيرة هشة للغاية ، وبينما يرغبون في الحصول على فرص العمل والاموال المرتبطة بالسياحة ، فهم لا يريدون ان يلحقوا الضرر بعاداتهم وثقافتهم التي تعتبر فريدة من نوعها .

النقل والمواصلات

٤٧١- في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ذكرت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان معظم الطرق الموجودة داخل المراكز الحكومية قد استكملت أو انها في المرحلة الاخيرة من الرصف، وان تحسينات الصرف الصحي في أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية انفق عليها او خصص لها مبلغ ٣ ملايين دولار في عام ١٩٨٣ .

٤٧٢- وذكر السيد تاكيسى ، الممثل الخاص، أن الطرق في ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد رصفت أخيرا ، وان كان ذلك ينطبق فقط على مراكز الولايات، وانه من بين الطرق الرئيسية في بونابي التي تمتد ٨٢ كيلومترا لم يرصف سوى ١٨ كيلومترا . وأضاف أن تروك بصدد عملية رصف طرقها ولكنها ستواجه مشكلة مماثلة لمشكلة بونابي ، وسيتكرر هذا الوضع بالنسبة لياب وكوسراى .

٤٧٣- وذكر السيد دومينيك ، الممثل الخاص، انه قد جرى اصلاح وتوسيع رصيف رسو السفن في ايبي في عام ١٩٨٢ وانه يجرى الان تشييد فناء للحاويات ومستودع للبضائع ملاصقين للرصيف .

٤٧٤- وذكر السيد بورجا ، المستشار الخاص، أن جزر ماريانا الشمالية أيدت قرار رابطة الهيئات التشريعية لجزر المحيط الهادئ الذى يقضي بانشاء شركة طيران اقليمية لمنطقة حوض المحيط الهادئ . فمن خلال هذا النظام وحده يمكن أن يكون هناك قدر من الرقابة على عملية وادارة شركة طيران وبالتالي ضمان انها تفي بالحاجات الحقيقية للمواطنين . وهي تعتزم القيام بدور نشط بتدخلها لدى شركات الطيران لتخفيض أسعار السفر وتحسين الخدمات .

٤٧٥- وذكر السيد اويتيرونغ، الممثل الخاص، ان شركة ايرناورو بدأت رحلات اسبوعية من بالاو الى مانيلا وبالعكس، وان كانت بالاو لا تزال ضحية للقاعدة التخريبية التي

وضعتها الولايات المتحدة والتي تقضي بألا يكون في وسع بالاو ان تكون نقطة نزول نهائية في ميكرونيزيا للمسافرين على طائرات شركة ايرناورو . ومع ذلك ، فان هذه المشكلة قابلة للحل وستحل بعد انقضاء فترة الوصاية .

٤٧٦- وقال الممثل الخاص أن توسيع المطار في ايريي قد استكمل في ايار/مايو ١٩٨٣ بتشييد مدرج طوله ٢٣٠٠ متر ليصلح لهبوط واقلاع الطائرات التجارية الكبيرة. وينبغي ان تكون مرافق محطة المسافرين عاملة بالكامل قبل نهاية عام ١٩٨٣ .

٤٧٧- وقال السيد تاكيسى ، الممثل الخاص، ان مدرج المطار في كوسراى شارف على الاكتمال ، لكن هناك دلائل على أن وكالة الطيران الاتحادية في الولايات المتحدة قد لا تصدق على تشغيله العادى نظرا لما يوجد فيه من عيوب خطيرة . وأضاف ان المحاولات التي قامت بها حكومته لتصحيح الوضع من خلال مواردها الخاصة لم تحرز أى نجاح ، مما دفع ولايات ميكرونيزيا الموحدة الى طلب مساعدة مجلس الوصاية في هذه المسألة .

٤٧٨- وذكر السيد دومينيك ، الممثل الخاص أن جزر مارشال حصلت من شركة ايروسبيس البريطانية ، خلال عام ١٩٨٢ ، على طائرة تستطيع أن تنقل أكثر من ٤٠ راكبا وان تقطع المسافة بين ماجورو وكواجيلاين وقدرها ٤٠٠ كيلومتر في ساعة و ١٥ دقيقة . وأضاف ان ذلك مكّن جزر مارشال من استعمال طائرات أصغر لخدمة الجزر الخارجية بمزيد من الفعالية وأزال ضرورة الانتظار لمدة أسابيع للسفر جوا بين ماجورو وكواجيلاين أثناء موسم الصيف المزدحم وأشهر الشتاء .

٤٧٩- وذكرت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان شبكات الاتصالات عن طريق التوابع الاصطناعية تعمل حاليا في بالاو وجزر مارشال وبونابي وتروك وانها ستستكمل قريبا في كوسراى ويأب، وما زالت المعدات والشبكات الهاتفية اللازمة تحتاج الى بعض العمل ، لكن شبكات التوابع الاصطناعية تعمل ، وفي وسع الحكومة ان تستعمل هذه الشبكات للاتصال باى مكان على الكرة الارضية .

٤٨٠- وذكر السيد اويتيرونغ، الممثل الخاص، ان اصدار قانون بالاو لشركة الاتصالات الوطنية أتاح لمحطة بالاو الارضية للتوابع الاصطناعية أن تبدأ عملياتها اعتبارا من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ . وأضاف أن مجلس ادارة الشركة ، المستقل عن أية وكالة تابعة للحكومة الوطنية ، يتولى ادارة وتشغيل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٤٨١- وذكر السيد تاكيسي ، الممثل الخاص، أن الاتصالات السلكية واللاسلكية بدأت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة مع افتتاح اول محطة "كومسات" أرضية في ٢٥ اذار/

مارس ١٩٨٣ في بونابي . وقد اصبحت المحطة الموجودة في تروك عاملة في ١١ أيار/ مايو وستتبعها محطتا ياب وكوسراى في ١٤ حزيران/يونيه وأوائل أيلول/سبتمبر على التوالي . وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية للولايات الموحدة ، وهي وكالة حكومية مستقلة ، مسؤولة عن جميع جوانب الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٤٨٢- وذكر الممثل الخاص أيضا أنه اصبح من الممكن ادخال مرافق الاتصال الحديثة باستخدام الاموال التي خصصتها السلطة القائمة بالادارة لهذا الغرض . وقدم المكتب الاقليمي للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في سوفا التوجيه والخبرة الفنية والتدريب والمساعدة التقنية ، بينما قامت حكومتا استراليا ونيوزيلندا بتمويل دراسات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الريف ، في محاولة لمساعدة جميع المناطق الغربية والجنوبية في المحيط الهادئ . ومن دواعي الاسف أنه ما زال يجب عمل الكثير لرفع مستوى الشبكة الهاتفية المحلية التي تنقصها الصيانة الملائمة منذ سنوات خلت . وفي هذا الصدد سعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة الى الحصول على مساعدة السلطة القائمة بالادارة في الاستفادة من الاتصالات الحديثة عن طريق التوابع الاصطناعية استفادة كاملة .

٤٨٣- ووفقا لما ذكره ممثل الولايات المتحدة ، فان السلطة القائمة بالادارة تقوم بتحسين اجزاء من شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة - الهاتف المحلي والاتصال اللاسلكي بالجزر الخارجية - لبلوغ المستويات التشغيلية التي صممت من أجلها . وسيستعاض عن جميع أجهزة الاتصال اللاسلكي بالجزر الخارجية باجهزة اتصال لاسلكي معيارية صلبة تعمل ببطاريات قائمة على استخدام الطاقة الشمسية . وقد وقعت كل من بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة اتفاقات مع " كومسات " لانشاء محطات أرضية للتوابع الاصطناعية للاتصال على نطاق العالم . وقد بدأ تشغيل المحطة الاولى ، في بالاو ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وتبعتها محطتا ماجورو وبنابي في شباط/ فبراير وآذار/مارس ١٩٨٣ ، على التوالي . وستصبح باقي المحطات في تروك وياب وكومسراى وابيي عاملة في وقت لاحق من عام ١٩٨٣ .

٤٨٤- وأبلغ ممثل الولايات المتحدة مجلس الوصاية انه عملا باتفاق بريدى مؤقت مع الولايات المتحدة ، يتعلق باتفاق فرعي لاتفاقية الارتباط الحر ، تولت بالاو مسؤوليتها في مجال الخدمة البريدية الداخلية وأصدرت طوابعها البريدية الاولى في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٣ . وفي شباط/فبراير ١٩٨٣ ، وقعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة اتفاقا مماثلا مع الولايات المتحدة سوف ينفذ في القريب العاجل . وتستكمل كل من جزر مارشال والولايات المتحدة في الوقت الحاضر مفاوضاتهما بشان ابرام اتفاق مؤقت تتوقعان التوقيع عليه في المستقبل القريب .

٤٨٥- وتحدث ممثل فرنسا عن حالة الطرق والمطارات في الاقليم المشمول بالوصاية، فشدد على الجهود الضخمة التي يبذلها المفوض العام والحكومات الدستورية لتحسين الهيكل الاساسي مراعاة لكون اتفاق الوصاية سينتهي يوما ما . فكل الطرق والمطارات التي ذهبت اليها البعثة الزائرة عام ١٩٨٢ هي قيد الانشاء او يجرى استكمالها . وهو يرى ان عمليات مطار الاقليم هامة، لان من الواضح ان الخدمة الجوية تزيد من سهولة الوصول الى الجزر النائية، وأشار مرة أخرى الى أهمية صيانة منشآت المطار بيقظة وانتظام . وقال ممثل فرنسا ايضا ان تطوير الطرق والمطارات يجب ألا يفيد المراكز الحضرية فحسب بل يجب ان يفيد ايضا الجزر النائية . وأشاد بمجتمعي موكيل وبينجيلاب المحليين اللذين ادركا ضرورة ان يعتمدا على نفسيهما وأن يقوما، بناء على ذلك، بتشييد مطاريهما . وهناك تحسين رئيسي اخر تم خلال الاشهر الستة الماضية هو ادخال شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية المعتمدة في تشغيلها على التوابع الاصطناعية والتي ستساعد على انهاء عزلة الجزر النائية .

٤٨٦- وأثنى ممثل فرنسا على المفوض العام للاقليم المشمول بالوصاية وعلى اللواء بحرى بروس ديمارس لمحاولتهما حل جميع المشاكل التي أشارت اليها البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ . وأعرب عن سروره بالانباء الواردة اليه من المفوض العام والتي تفيد أن تحسينات تنفذ حاليا في كوسراى ودبلون وان الاموال توفرت لبناء أرصفة للموانئ في هاتين المنطقتين .

دال ـ النهـــوض الاجتماعـــي

١ ـ موجـز للأحـــوال

حقـــوق الانســان

٤٨٧ـ في عام ١٩٨١ ذكرت السلطة القائمة بالادارة أنها تكفل لسكان الاقليم المشمـــول بالوصاية أمورا منها حقوق الانسان الاساسية والحريات الاساسية المبينة في قانون الاقليـــم المشمول بالوصاية وهي : حرية الديانة والكلام والصحافة ؛ وحق التجمع وحق الالتمـــاس؛ والحماية من التفتيش والاحتجاز دون سبب معقول ؛ وعدم الحرمان من الحياة أو الحريـــة أو الملكية دون التقيد بالاصول القانونية ؛ وعدم التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغـــة ؛ والحفاظ على مجانية التعليم الابتدائي ؛ وعدم سجن أحد لعجزه عن الوفاء بالتزاماتـــه التعاقدية ؛ والتمسك بمبدأ احضار المتهم أمام المحكمة ؛ وحماية حقوق التجارة والتملـــك والاعتراف الواجب بالاعراف المحلية .

٤٨٨ـ وحق الالتماس مكفول ، وقد وجه السكان التماسات الى الامم المتحدة والى السلطة القائمة بالادارة .

٤٨٩ـ ولاحظت البعثة الزائرة عام ١٩٨٢ في تقريرها أن النساء في الاقليم المشمـــول بالوصاية ، كما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة ، مازلن محرومات بسبب الحواجز التقليدية والاجتماعية من فرص التكافؤ عند البحث عن وظائف حتى اذا كان لديهن التدريب اللازم . وحثت البعثة السلطات على أن تظل تضع في اعتبارها أهمية قيام المرأة بدور كامل ومتكافئ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقليم المشمول بالوصاية . وشددت علـــى أن مشاكل كثيرة ستحدث في المستقبل ، وأنه ليس باستطاعة أي بلد أن يهمل مساهمـــة نصف سكانه الممكنة .

الخدمات الطبية والصحيـة

٤٩٠ـ ذكر التقرير السنوي الحالي أنه مع ظهور الحكومات الدستورية الثلاث في الاقليـــم المشمول بالوصاية ، نقلت الى الحكومات الجديدة كل الانشطة المتصلة بخدمات التنسيـــق والادارة والرعاية الصحية . ويقدم مكتب الخدمات الصحية في مقر الاقليم المشمول بالوصايـــة

المشورة التقنية للحكومات الجديدة ، وسيظل يتلقى الاموال الاتحادية وينسق مع الحكومات الجديدة تنفيذ البرامج الممولة اتحاديا .

٤٩١- كذلك ذكر التقرير السنوى أن الحكومات الجديدة الثلاث مازالت هى المسؤولة الوحيدة عن توفير خدمات صحية شاملة في الاقليم المشمول بالوصاية . وتقدم البعثات الدينية أدوية وخدمات صحية لموظفيها وطلابها وتتبرع أحيانا بالادوية الى المستشفيات الحكومية .

٤٩٢- وجاء في التقرير نفسه أن مكتب الخدمات الصحية مسؤول عن التخطيط وتنمية الموارد في المجال الصحي ؛ وأن شعبة التخطيط الصحي داخل المكتب توفر خدمات الموظفين لمجلس التنسيق الصحي لميكرونيزيا وتستعرض دوريا جميع الخدمات الصحية المقدمة في الاقليم المشمول بالوصاية . ويجرى مجلس التنسيق ، ومعظم أعضائه من المستفيدين من الرعاية الصحية ، استعراضا كل ثلاث سنوات لخطة خمسية صحية شاملة على نطاق الاقليم ، ويعقد جلسات استماع عامة بشأن الخطة ، ويقوم سنويا باستعراض تنفيذ الخطة الصحية والتعليق عليها .

٤٩٣- وتوجد ٧ مستشفيات رئيسية في الاقليم و ٣ مستشفيات صغيرة ، واحدة في كل من روتا وتينيان (جزر ماريانا الشمالية) والثالثة في ايبي (جزر مارشال) . وفي سنة ١٩٨١ تم التوصل الى اتفاق لانشاء مستشفى جديد في ماجورو بحيث يكتمل العمل فيه مع منتصف ١٩٨٤ . وفضلا عن ذلك يوجد ١٧٣ مستوصفا في أنحاء الاقليم .

٤٩٤- وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين انه مازال قلقا لان الخدمات الصحية في ميكرونيزيا مازال لا يوجد لها سوى طبيبين ميكرونيزيين من ذوى المؤهلات المناسبة . ومع ذلك لاحظ مع الارتياح ازدياد عدد الميكرونيزيين الذين يلتحقون بكليات الطب . كذلك لاحظ مع الارتياح أن المرافق الطبية في ماجورو وتروك وبالاو يجرى تجديدها وأن المستشفى الجديد في كوسراى أصبح يعمل بالكامل . ولاحظ المجلس مع الارتياح ان منظمة الصحة العالمية قدمت خلال عام ١٩٨١ خبراء استشاريين في مجال السل والجذام الى الاقليم المشمول بالوصاية ، ورحب بعرض منظمة الصحة العالمية اتاحة أدوية الجذام مجانا . وكذلك لاحظ أن تشييد منشأة طبية جديدة شاملة في سايبان بكلفة قدرها ٢٩٫٨ مليون دولار قد يبدأ مبكرا ، ربما في شباط/فبراير ١٩٨٣ .

٤٩٥- وذكر التقرير السنوى الحالي أن حكومات الاقليم المشمول بالوصاية تشجع طلابها على التوجه الى الميادين الطبية . ولفت انتباه المجلس الى المعلومات الاحصائية الواردة في التقرير السنوى والتي تعدد نوع المنح الدراسية والمواضيع التي تدرس .

٤٩٦- وأشار التقرير السنوى الى أن السلطة القائمة بالادارة مازالت تعطي أولوية بالغة لتجديد وصيانة مرافق المستشفيات في أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية. وذكر أن المستشفى الجديد في ياب يعمل بالكامل. وقد اختير موقع للمستشفى الجديد في سايبان، وينتظر بدء العمل فيه في أوائل عام ١٩٨٣ بأموال اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة.

٤٩٧- كذلك ذكر التقرير السنوى أن السلطة القائمة بالادارة تشعر بامتنان بالغ للمساهمات القيمة المقدمة من منظمة الصحة العالمية الى شبكات الرعاية الصحية في الاقليم المشمول بالوصاية. وخص التقرير بالذكر المساعدة الفورية والفعالة المقدمة خلال وباء الكوليرا في ولاية تروك في أواخر عام ١٩٨٢. كما قدمت منظمة اليونيسيف مساعدات قيمة في تلك الحالة التعسة. كذلك استعين بمتطوعين من الامم المتحدة للعمل في الخدمات الصحية.

٤٩٨- وذكرت البعثة الزائرة عام ١٩٨٢ في تقريرها ان السلطة القائمة بالادارة تستحق الثناء لجهودها المستمرة لتحسين المستويات الصحية في الاقليم المشمول بالوصاية، كما تدل عليها زيادة الاعتمادات المخصصة للرعاية الصحية على مر السنين. وقالت البعثة ان البعثة الزائرة عام ١٩٨٠ ذكرت ان هذه الاعتمادات قد ارتفعت من ٤٫٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٧٫٦ مليون دولار عام ١٩٨٠، وانها تبلغ حاليا ٨٫١ مليون دولار.

٤٩٩- وأيدت البعثة الزائرة عام ١٩٨٢ توصيات البعثات الزائرة السابقة بزيادة الحرص على ضمان بناء المرافق الجارى انشاؤها بحيث تبقى عددا معقولا من السنين، وبتخصيص أموال كافية للصيانة المنتظمة ولتدريب الموظفين المحليين على القيام بهذا العمل. وتشتد حدة المشكلة بالذات من حيث صيانة المعدات المعقدة. بيد أن البعثة أعربت عن سرورها اذ لاحظت في هذا السياق الترتيبات الجارى اتخاذها في كل من ياب وماجورو لتوفير الصيانة للمستشفيات على أساس مستمر.

٥٠٠- وأعربت البعثة عن املها في أن تعطي السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية أولوية لصيانة وتوسيع خدمات المستوصفات في الاقليم المشمول بالوصاية، لاسيما في الجزر الخارجية. ومع اعترافها بمشكلة توفير الموظفين وامداد وصيانة المستوصفات المنعزلة، فانها تعتقد أن من الاقتصاد الزائف ترك النظام يتدهور، لأن هذا ليس من شأنه سوى زيادة عدد المرضى المحالين الى المستشفيات. ولاحظت البعثة ان احالات المرضى الى مستشفيات خارج الاقليم المشمول بالوصاية ليست أكثر تكلفة فحسب وانما يمكن تخفيضها أيضا. واحدى طرق تخفيض هذه الاحالات هو استخدام مستشفى بونابى كمركز يحال اليه المرضى من جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية. لكن المؤسف هو أنه ثبت تعذر تنفيذ هذا الاقتراح حتى الآن. وهناك حل بديل هو عكس الاجراء المتبع حاليا وذلك بايفاد الاخصائيين الى المرضى. وقد أبلغت بعثة عام ١٩٨٠ ان هذا النظام سيكون أقل كثيرا من حيث التكاليف وأقل اقلاقا

للمرضى ، واعتبرت البعثة الاقتراح مشجعا . ولاحظت بعثة عام ١٩٨٢ ان هذه الفكرة أخذت بها بالاو وأسفرت عن نتائج مرضية .

التنميـة المجتمعيـة

٥٠١ـ أعرب مجلس الوصاية من جديد في دورته التاسعة والاربعين عن امله في ان يدرك اهالي ميكرونيزيا الحاجة الى المشاركة بنشاط أكبر في مشاريع التنمية المجتمعية ، وعن اعتقاده بضرورة اجراء تحليل لآثار الوصاية للتمكين من اعداد البرامج المقبلة في الميدانيين الاجتماعي والثقافي . وأعرب المجلس في هذا الصدد عن أسفه لأن السلطة القائمة بالادارة لم تعمل بالتوصية السابقة التي أصدرها المجلس وهي أن تدرس السلطة القائمة بالادارة مع ممثلي ميكرونيزيا الطرق التي يمكن بها اجراء ذلك التحليل .

٥٠٢ـ وذكرت البعثة الزائرة عام ١٩٨٢ في تقريرها مالاحظته بعثات سابقة من استمرار الاعتماد أكثر من اللازم على المساعدة الخارجية في تمويل الأنشطة المجتمعية وتنفيذها وأعربت البعثة عن أملها في ان يدرك الشعب في مختلف مناطق الاقليم الحاجة الى الاشتراك بهمة أكثر في المشاريع المجتمعية ، وأن يشارك طوعا في هذه المشاريع .

٥٠٣ـ ويستفاد من التقرير السنوي الحالي ان التسهيلات التي يتيحها برنامج محفوظات الاقليم المشمول بالوصاية من شأنها أن تزود أي باحث مختص بمواد اكثر من كافية لبحث وتحليل آثار نظام الوصاية . وترى السلطة القائمة بالادارة أن الحكومات الدستورية المعنية هي التي ينبغي أن تجرى دراسات تطبق مباشرة على عملية تقرير السياسة في منطقتها . فللثقافات في الاقليم المشمول بالوصاية وسائلها المتأصلة لتشجيع المشاركة المجتمعية في المشاريع الاجتماعية والثقافية ، وليس من المناسب أن تحاول السلطة القائمة بالادارة التأثير في هذه العمليات .

٥٠٤ـ وذكر التقرير السنوي أن أفرقة الأعمال ، التي تستخدم موظفين ومعدات من وزارة الدفاع بالولايات المتحدة وتعمل بالاشتراك مع الحكومات المحلية ، تقوم بمختلف انواع التشييد التي تضم مشاريع الطرق والجسور والمباني . كما انها تدرب الميكرونيزيين على المهارات التقنية في الاماكن التي تعمل فيها الافرقة . ويتألف كل فريق من مهندس و ١١ اختصاصيا في التشييد واختصاصي طبي واحد . وكان يوجد اثناء الفترة المستعرضة فريق يعمل في بالاو وياب وتروك ويونابي . وشاركت وزارة الداخلية بالولايات المتحدة جزئيا في عام

١٩٨٢ في برنامج أفرقة الأعمال البلدية بكلفة تقارب ٤ر٥ مليون دولار. وأسهمت الحكومات المحلية بالمبلغ الباقي.

٥٠٥- ويذكر نفس التقرير أنه قد ووفق لجزر ماريانا الشمالية على مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للفترة ١٩٨٠/١٩٨١ في صورة هبات في اطار برنامج بلوك غرانت لتنمية المجتمعات المحلية. وخصص لها مبلغ آخر قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٨٢. وقد استخدمت هذه الاموال في تحسين المياه والطرق وفي تشييد المساكن.

العمـــل

٥٠٦ ـ ذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين انه مازال يشعر بالقلق العميق ازاء خطورة مشكلة البطالة في الاقليم المشمول بالوصاية ، واختلال التوازن بين العاملين بأجر المستخدمين في القطاع العام والعاملين بأجر المستخدمين في القطاع الخاص. ولاحظ المجلس أن المسؤولية عن سياسات العمالة قد انتقلت من السلطة القائمة بالادارة الى الحكومات الجديدة ، ولكنه أعرب عن أمله في أن تبذل السلطة القائمة بالادارة كل ما في وسعها لمساعدة الحكومات في الجهود التي تقوم بها لتوفير فرص العمل للميكرونيزيين .

٥٠٧ ـ وذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ، في تقريرها أنها ،كسابقاتها ، تشعر بالقلق العميق ازاء مشكلة البطالة في الاقليم المشمول بالوصاية ، والتي يبدو أنها تزداد سوءا . ومن المشاكل ، التي لوحظت بالفعل في التقارير السابقة لمجلس الوصاية ، اختلال التوازن بين العاملين بأجر المستخدمين في القطاع العام والعاملين بأجر المستخدمين في القطاع الخاص . وتحاول الحكومات الدستورية الحد من هذا الاختلال . ومع أنه من الواضح انه يلزم القيام بذلك على المدى الأطول ، بالنظر الى ارتفاع المعدل الحالي للبطالة ، فقد كان من رأى البعثة انه ينبغي اعطاء أولوية لزيادة الوظائف في القطاع المنتج قبل تخفيض العمالة في الخدمة الحكومية تخفيضا كبيرا .

٥٠٨ ـ وأثنت البعثة على شتى برامج تدريب الشباب التي تنظمها الحكومات كل على حده بمساعدة مالية من السلطة القائمة بالادارة .

٥٠٩ ـ وذكر التقرير السنوى الحالي أن السلطة القائمة بالادارة تعترف باستمرار وجود اختلال خطير في توظيف الميكرونيزيين في القطاعين العام والخاص . ورأى ايضا انه سيتاح المزيد من الفرص نظرا الى أن القطاع الخاص يتطور عن طريق استخدام أموال القروض الانمائية والهياكل الاساسية التي تمولها الحكومة . وسيؤدى توفير امكانيات العمل في الجزر الخارجية الي تخفيض الحد من الهجرة الى المراكز التي تشكل فيها البطالة في الاقتصاد النقدى عقبة خطيرة أمام التنمية المخططة . ومن ناحية أخرى ، تشكل الاقتصادات النقدية في الجزر الخارجية تهديدا لأساليب الحياة التقليدية والعادات والتقاليد . وسيتعين على السلطات الدستورية موازنة الاستثمار من أجل تحقيق الاثار الايجابية القصوى مع الحد في الوقت ذاته من آثاره على الاساليب التقليدية للحياة التي يرغب الاهالي أنفسهم في الابقاء عليها .

الاســـــكان

٥١٠ — ذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، انه وفقا للتقرير السنوى لعام ١٩٨١ المقدم من السلطة القائمة بالادارة فان برامج تشييد المساكن ، التي تقـــوم ادارة الاقليم المشمول بالوصاية بدور فيها ، عن طريق المنح المقدمة من وزارة الاسكان والتنميـــة الحضرية ، يجب أن تفي ببعض المعايير الموضوعة لضمان المتانة وأن تلك المعايير لا يمكـــن الوفاء بها باستخدام المواد المتوفرة محليا . وأشارت البعثة الشكوك حول كل مـــن هذيـــن الافتراضين . واستنادا الى الخبرة التي اكتسبتها ، فان المواد المحلية كثيرا ما تكـــون مناسبة على نحو أفضل للأحوال المناخية في ميكرونيزيا ، علاوة على أنها أرخص وتساعـــد اقتصاد الاقليم المشمول بالوصاية ، كما أن استبعاد الصيانة على أساس أنها مكلفة هو توفير كاذب . وأعربت البعثة عن أملها في أن تقوم وزارة الاسكان والتنمية الحضرية ، التي لا تفتأ تقدم خدمات قيّمة للاقليم المشمول بالوصاية ، باعادة النظر في تلك السياسة .

٥١١ — وأشارت البعثة الى أن حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد أبلغتها بأن برنامـــج قروض الاسكان الذى بدأ في عام ١٩٧٧ ، وقدم ما مجموعه ٥ ملايين دولار في شكل قـــروض حتى الآن ، يجرى وقفه . وقال ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة انه يلزم الاستعاضـــة عـــن هذا البرنامج ببرنامج مماثل من مصادر أخرى .

٥١٢ — وأبلغت البعثة ، في اجتماع لها مع ممثلي أهالي ايبي، انـــه لم تدخل أيـــــة تحسينات على المساكن التي أعطيت لهم وأنها تتدهور . وفي حين أنهم طلبوا الـــى كـــل من حكومة الاقليم المشمول بالوصاية وحكومة جزر مارشال تدارك هذه الحالة ، لم يتم شـــيء بشأن هذه المشكلة . وأكدت البعثة أن المساكن في حالة سيئة جدا .

٥١٣ — وذكر التقرير السنوى الحالي انه تم الانتهاء من ثلاثة تقسيمات فرعية سكنيـــــة جديدة في جزر ماريانا الشمالية تتكون من ٩٨ وحدة سكنية تشغلها كلها الاسر المستوفيـــة للشروط ذات الدخل المنخفض . وبلغ مجموع المساهمة الاتحادية المقدمة في الفترة مـــــن ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٢ ما يقرب من ٤٨٠ ٩٢٤ دولارا بما في ذلك المساهمات في ٤٥ وحدة أنجزت قبل عام ١٩٨٠ . ومن المتوقع ، دفع مبلـــغ آخر قدره ٥٢٨ ٢٩١ دولارا نظير ٥٠ وحدة أنجزت مؤخرا .

٥١٤ — ووفقا للتقرير السنوى بلغـــت التسديدات المحصلة في عام ١٩٨٢ لبرنامج الاسكان المنخفض التكلفة في جزر مارشال ما مجموعه ١٧ ٠ ٥٣ دولارا . وتبلغ الأموال المتوفرة حاليـــا ما مجموعه ٧٢٧ ٣ دولارا .

السلامة العامة

٥١٥ - ذكر التقرير السنوى الحالي أن مكتب النائب العام لحكومة الاقليم المشمول بالوصاية يتولى ادارة برنامج المنح المقدمة لضمان السلامة العامة الذى يركز على منح الأموال داخليا الى مشاريع الحكومات الدستورية الثلاث . وتوجه المشاريع نحو منع جنوح الاحداث وضمان معاملة مرتكبي الجرائم من الاحداث معاملة مناسبة في النظام القضائي .

٥١٦ - وذكر التقرير السنوى كذلك أن أحد المجالات البرنامجية التي صادفت نجاحا بالغا هو من النوع الذى يطلق عليه اسم " التوجه الى الخارج " والمنفذة في بونابي وتروك وبالاو . وفي اطار هذه المشاريع ، يشترك الشباب ، ومعظمهم من " المتسربين " من المدرسة أو " ذوى المشاكل " في دورة مدتها شهر لتعلم أساليب مواجهة الحياة حيث يجرى التركيز على تعليمهم كيف يواجهون بيئتهم وأنفسهم والآخرين . ومن بين الشبان الذين تخرجوا من البرنامج والذين يزيد عددهم على ٣٠٠ ، لم يعرف سوى ثلاثة ارتدوا الى ظروف الاتصال السلبي بموظفي انفاذ القوانين .

٥١٧ - وذكر مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، ان القلق مازال يساوره ازاء مشاكل الشباب في الاقليم المشمول بالوصاية ، لاسيما فيما يتعلق بالبطالة وجنوح الاحداث ، وأعرب عن أسفه لأن برنامج فيلق صون الشباب سيصفى على مراحل في نهاية الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ نتيجة للسياسات المالية الحالية . ورأى المجلس أن الحكومات الدستورية هي أفضل الجهات المؤهلة لايجاد حلول لهذه المشاكل ، بيد أنه طلب الى السلطة القائمة بالادارة أن تنظر بعين العطف الى الطلبات المقدمة من الحكومات للحصول على المساعدة والدعم التقني المناسبين .

٥١٨ - ووفقا للتقرير السنوى الحالي فانه في حين أنهيت على مراحل بعض البرامج المتصلة بالشباب سواء في الولايات المتحدة أو الاقليم المشمول بالوصاية ، فقد تحققت زيادة في التمويل ، بموجب قانون قضاء الاحداث ومنع جنوح الاحداث ، الذى يستهدف بالتحديد القضاء على المشاكل المتصلة بمعاملة الاحداث في نظام القضاء الجنائي . وسلمت السلطة القائمة بالادارة بأن هذا يمثل أحد المجالات الرئيسية التي تدعو الى القلق ، وذكرت أنها ستواصل تقديم المساعدة والدعم التقنيين الى الحكومات الناشئة .

فيلق السلام

٥١٩ - وفقا للتقرير السنوى الحالي ، فان متطوعي فيلق السلام ، الذين يشترك في دعوتهم الان رؤساء الحكومات الميكرونيزية والمفوض السامي للأقليم المشمول بالوصاية ، يخدمون

في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو . وفي عام ١٩٨٢ ، بلغ عدد متطوعي فيلق السلام في الاقليم المشمول بالوصاية ٧٦ ، عمل منهم ٤٤ متطوعا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، و ٢٠ متطوعا في جزر مارشال . وتم انهاء برنامج فيلق السلام في جزر ماريانا الشمالية على مراحل ، وسيستعاض عنه ببرنامج المتطوعين لخدمة أمريكا ، وهو برنامج اتحادي آخر يركز على مشاركة المتطوعين المحليين في أنشطته .

٥٢٠ — وفي الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ خدم متطوعو فيلق السلام في ميادين مثل العمارة ، والاعمال التجارية ، وادارة الأحراج ، والميكانيكيا ، والنجارة ، والتشييد ، والتربية الصحية وتربية الحيوانات . وفي عام ١٩٨٢ ، كان هناك ١٧ ميكرونيزيا و ٣ من موظفي الولايات المتحدة في الاقليم المشمول بالوصاية . وكان من المقرر أن ينتقل مقر فيلق السلام / ميكرونيزيا من سايبان الى كولونيا ، بپوناپي ، في عام ١٩٨٣ .

٥٢١ — وذكر التقرير السنوي أن القرار المتخذ في عام ١٩٨٠ بنقل المهام من المراكز الحكومية الى القرى ومناطق البحيرات الضحلة والجزر الخارجية قد استمر تنفيذه في عام ١٩٨٠ . وقد وزع أكثر من ٨٠ في المائة من متطوعي فيلق السلام الجدد على القطاع الخاص أو على الحكومات المحلية . وأعطيت أولوية في المهام التي كلف بها المتطوعون لمشاريع التنمية في القطاع الخاص . وقد كلفت المجموعة الاولى من المتطوعين المتخصصين في ادارة الأعمال بالعمل في خمس مؤسسات لتجارة التجزئة في بالاو .

٢ ـ المناقشة التي جرت في المجلس والآراء المبداة

حقوق الانسان

٥٢٢ ـ في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ذكّر ممثل الاتحاد السوفياتي بأن وزير خارجية جزر مارشال قد أبلغ المجلس ،لدى عودته من المفاوضات التي جرت في واشنطن العاصمة في عام ١٩٨٢ بشأن اتفاقية الارتباط الحر ، أنه ليس أمام سكان جزر مارشال الا أن يختاروا بين أشكال الحكم الاستعماري ولا شيء أكثر من ذلك . وأضاف قائلا انه ازاء مثل هذه البيانات العامة التي لم يعد بامكان السلطة القائمة بالادارة قبولها ،فان وزير الخارجية الذي كان عضوا في وفد الولايات المتحدة في السنوات الماضية لم يدع لحضور أي دورات أخرى للمجلس .

٥٢٣ ـ كما ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي انه من الواضح أن السلطة القائمة بالادارة ، بدلا من أن تحمي وتحترم الحقوق والحريات الأساسية للسكان الأصليين في الاقليم المشمول بالوصاية ،لا تفتأ تطأ بأقدامها تلك الحقوق والحريات .

٥٢٤ ـ وأنكر ممثل الولايات المتحدة بشدة ادعاءات ممثل الاتحاد السوفياتي القائلة بأن السلطة القائمة بالادارة قد حاولت منع ممثلي ميكرونيزيا من التعبير بحرية عن آرائهم برفضها توجيه الدعوة الى وزير خارجية جزر مارشال لحضور الدورة الخمسين لمجلس الوصاية . ولاحظ أن ممثل جزر مارشال قد رفض ذلك الاتهام ،وأن ممثل المملكة المتحدة أشار الى حرية التعبير المكفولة بوضوح لممثلي ميكرونيزيا . وأوضح ان الولايات المتحدة مجتمع حر يجل حرية التعبير فوق كل اعتبار ،وأن الممثلين الخاصين لحكومات الاقليم المشمول بالوصاية الذين يشتركون في وفد الولايات المتحدة لهم كامل الحرية في الاعراب عن آرائهم سواء كانت هذه الآراء تتفق مع آراء الولايات المتحدة أم لا .

٥٢٥ ـ وقال ممثل فرنسا ان الاحترام لحقوق الانسان وحرياته الأساسية جلي في جميع أنحاء الاقليم ،وان حقوق الأطفال والنساء تنال الاحترام الكامل ،وانه لا يوجد أي أثر للعنصرية أو التمييز العنصري ،وان جميع المجتمعات المحلية في جميع أرجاء ميكرونيزيا تتمازج مع بعضها بعضا دون أي مشكلة . وفيما يتعلق بحقوق المرأة ، التي طلبت عدة منظمات غير حكومية الى البعثة الزائرة استقصاءها ،قال ان البعثة لاحظت أن المرأة تشترك اشتراكا كاملا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ،ان لم يكن لشيء فلأن المواريث وحقوق الملكية تنتقل عن طريق المرأة ،وان المرأة تتوفر لها فرص الوصول الى الحياة السياسية .

الخدمات الطبيـــــة والصحيـــــة

٥٢٦ — في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، وجهت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصـــة ، الانتباه الى وباء الكوليرا المتفشي في تروك قائلة ان الأوضاع السائدة هناك تؤدى الى انتشار المرض بالرغم من توفير الرعاية الصحية طوال سنوات عديدة ، ولكن الخسائر في الأرواح كانت محدودة نسبيا . وأضافت قائلة ان مركز مكافحة الأمراض السارية في أتلانتا ، جورجيا ، قدم مساعدة طبية وفرها الخبراء كما خصصت ملايين الدولارات للتصدى للأزمة . وذكرت ان السلطة القائمة بالادارة تشعر بالامتنان العميق لمنظمة الصحة العالمية وللجنة جنوب المحيط الهادئ والمنظمات الدولية والاقليمية الأخرى التي كانت من شأن مساعداتها القيمـــة أن أعانت على منع انتشار الكوليرا والحد من ضراوتها بشكل كبير . وقالت انه على الرغـــم من ذلك ، فانه ينبغي لأهالي تروك التكيف مع وجود المرض مع أسلوب للحياة يستهدف تحسين المرافق الصحية ومناولة الأغذية وتوفير الرعاية في المجالات الأخرى في الحياة اليومية .

٥٢٧ — وقالت الممثلة الخاصة ان السلطة القائمة بالادارة تعمل ، بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات الأخرى وحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، على توفير مبلغ ٨٫٥ مليـــون دولار لانجاز مشروع المجارى والمياه ، وتحسين المرافق الصحية والثقافة الصحية ، وبوجـــه عام لاتخاذ الخطوات اللازمة لاستئصال المرض . ويجرى توخي الحرص لمنع المرض من الانتشار الى أجزاء أخرى من ميكرونيزيا .

٥٢٨ — وقال السيد تيفوريو ، الممثل الخاص ، ان أعمال التشييد ستبدأ قريبا لاقامـــة مركز جديد للرعاية الصحية في جزر مارشال الشمالية يوفر التمريض للنزلاء والعيـــادات الخارجية ، ومكاتب الصحة العامة ، وعيادات الأسنان ، ومرافق الدعم واللوازم . وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، وافق كونغرس الولايات المتحدة على مشروع قانون ، أصبح قانونـــا بعد أن وقع عليه الرئيس ، يقضي بتقديم ١٠ ملايين دولار لأعمال التشييد كدفعة أوليـــة خاصة بالمشروع. وأضاف أن حكومته تضع خطة لابقاء تكاليف التشغيل فضلا عن ميزانيـــة الموظفين ، في نطاق الحدود التي يمكن احتمالها .

٥٢٩ — ولاحظ ممثل فرنسا أنه منذ الزيارة التي قامت بها البعثة الزائرة في عام ١٩٨٠ ، تم افتتاح عدد من المستشفيات أو أجريت بصددها أعمال الاصلاح . وأشاد بمدير المستشفى في ياب الذى أثبت بعمله الممتاز أن حسن صيانة المرافق أمر أساسي لحسن ادارة أى مستشفى . وفي هذا الصدد ، يمكن عقد اجتماع في ياب يشترك فيه مدراء المستشفيات في الاقليـــم المشمول بالوصاية حتى يتبينوا ويدركوا أهمية صيانة المستشفيات .

٥٣٠ - وأثنى ممثل فرنسا على التدريب الطبي الذى حصل عليه في فيجي عدد من أبناء ميكرونيزيا والذى وجه بحيث يناسب ، على أفضل وجه ، ظروف المعيشة في هذا الجزء من المحيط الهادئ .

التنمية المجتمعية

٥٣١ - وفي الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، قال السيد دومنيك ، الممثل الخاص ، ان وحدة التدريب المتنقلة في جزر مارشال التي ترعاها لجنة جنوب المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تقدم برامج للقابلات وغيرهن من الموظفين في ميدان الرعاية الصحية فضلا عن التدريب على الأخذ بالاحصاءات الصحية والانتفاع بها .

٥٣٢ - وأوضح السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، ان عدم امكانية التنبؤ بحالات الاحالة الطبية الى مرافق خارج ولايات ميكرونيزيا الموحدة يقوض دائما أفضل ما تبذله تلك الولايات من جهود في سبيل تخطيط الميزانية . ولتدارك هذه الحالة ، تقوم الولايات الموحدة باستعراض مشاريع الاتفاقات المبرمة مع المركز الطبي الاقليمي البحرى في غوام ، وبرنامج غوام لصحة الأسرة ، ومستشفى تريلر العسكرى في هاواى . ومن المتوقع التوصل قريبا الى اتفاق متبادل بين الأطراف . وقد بدأ تنظيم الأسرة كما تم ادماجه في برنامج التحصين ، حيث يقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي المساعدات المالية . كما قدمت مقترحات بشأن البرنامج الى مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي ستوفر الأموال للقابلات غير المتخصصات في المناطق النائية .

٥٣٣ - وقالت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان السلطات القائمة بالادارة ما زالت تبذل الجهود لتشجيع تنظيم الأسرة وان جميع الدوائر الصحية الحكومية ، بما في ذلك ما تبقى من مكتب الخدمات الصحية في الاقليم المشمول بالوصاية ، ترى أن هذا المجال هو أحد المجالات ذات الأولوية .

٥٣٤ - وقال ممثل المملكة المتحدة ان المسألة الحساسة الخاصة بتنظيم الأسرة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند صياغة أى برنامج انمائي . وأشار الى أن البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ قد تناولت هذه المشكلة ، وان أعضاء مجلس الشيوخ في ولاية تروك قد أعربوا عن الحاجة الى تقديم المساعدة في هذا المجال . اذ أشار الى تقرير البعثة الذى جاء فيه أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على استعداد للمساعدة في تمويل برنامج لتنظيم الأسرة (٢٨) ، حث على استطلاع هذا الأمر ، على أن يراعى احترام التقاليد الاجتماعية والثقافية ويؤخذ في الحسبان أن الزعماء التقليديين هم ، كما سلمت به البعثة الزائرة ، أفضل من يكون بمقدوره أن يشرح للأهالي أخطار الاكتظاظ السكاني .

٥٣٥ — وأشار ممثل فرنسا الى وجود وعي ، مازال في أطواره الأولى بتنظيم الأسرة كوسيلة للحد من نمو السكان ، ولاحظ الجهود الرائعة التي يبذلها حاكم ياب في هذا الصدد في ياب والجزر المحيطة بها .

العمـــل

٥٣٦ — قال ممثل الولايات المتحدة ان البطالة ، التي تمثل مشكلة خطيرة في الاقليم المشمول بالوصاية شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة وعدد كبير من البلدان الأخرى ، مسألة تحاول السلطة القائمة بالادارة أن تعالجها بعدد من الطرق . فهناك حاليا عدد من المشاريع التدريبية الجارية ، منها برنامج التلمذة المهنية الميكرونيزى الذى يضم ٢٩٢ متدربا من ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجزر مارشال والبرامج المهنية القصيرة الأجل ؛ ومختلف مشاريع الأشغال ؛ والتدريب أثناء العمل في القطاع الخاص .

٥٣٧ — وقال ممثل المملكة المتحدة ان البطالة مازالت مرتفعة وان الجزء الأكبر من الأعمال المتوفرة متاح في القطاع العام ، الذى يفضل مراكز الولايات لا المناطق النائية .

السلامة العامـــة

٥٣٨ — في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية قال السيد دومنيك ، الممثل الخاص ، ان الاحباط الناجم عن التعطل والبطالة يسبب جنوح الأحداث في جزر مارشال ، ولا سيما في المراكز السكانية في ايبيي وماجورو . ولمكافحة ذلك وضعت الحكومة برنامج الوقاية من جنوح الأحداث الذى يجرى في اطاره تعليم المهارات المهنية الأساسية مثل الموسيقى ، والرعاية الصحية وغير ذلك ، كما وضعت برنامجا للتدريب أثناء العمل توفر بموجبه وظائف للشباب في القطاع الحكومي . وبالاضافة الى ذلك ، تقدم وحدة التدريب المتنقلة التدريب على القيادة ، والرعاية الصحية ، والزراعة ، وتربية الماشية والتكنولوجيا القروية ، حيث تركز تلك الأخيرة على أساليب الحياة الريفية مثل بناء المواقد والأفران التي تعمل بحرق الخشب ، وتجفيف الأغذية وحفظها ، وتركيب مضخات صغيرة تعمل **بالطاقة الشمسية** .

٥٣٩ — وقالت السيدة ماكوى ، الممثلة الخاصة ، ان بعض المشاكل الاجتماعية في الاقليم المشمول بالوصاية تعود الى البطالة ، وبعضها يعود الى النزوح الثقافي . وفي حين توجد حركة نحو تكييف المجتمعات الميكرونيزية مع العالم الحديث ، فان هناك رغبة قوية للحفاظ على الأساليب التقليدية للحياة ؛ وأثناء عملية تحديد الوجهة التي يعتمدها المجتمع ، وقعت اضطرابات شديدة أدت الى قدر ما من الاختلال الاجتماعي . وأشارت

الى البيانات التي أدلى بها ممثلو ميكرونيزيا والقائلة بأنه يوجد في كل مجال مشاريع جارية لمكافحة ادمان المسكرات وجنوح الأحداث فضلا عن توفير التدريب المهني والمشورة . وهناك أيضا برامج تستهدف ، على وجه التحديد ، التخفيف من هاتين المشكلتين والابقاء على الشبان كأعضاء منتجين في هذه المجتمعات الجديدة . ومضت قائلة ان السلطة القائمة بالادارة ستواصل تقديم المساعدة الى هذه الجهود لأطول فترة ممكنة .

هاء - النهوض بالتعليم

١ - موجز للأحوال السائدة

لمحة عامة

٥٤٠ - ذكر التقرير السنوى الحالي أنه في خلال الفترة قيد الاستعراض ، تم تخفيض عدد موظفي مكتب التعليم بالمقر مرة أخرى بعد أن تولت الحكومات الجديدة الثلاث في الاقليم المشمول بالوصاية مسؤولية ادارة البرامج التعليمية بدرجة متزايدة . وقد احتفظ المكتب بالمهام التي تقضي بها القوانين الاتحادية وأنظمة أى وكالة تعليمية في الولايات من أجل ادارة البرامج الممولة عن طريق وزارة التعليم بالولايات المتحدة والاشراف عليها .

٥٤١ - وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين أنه يرى أن السلطة القائمة بالادارة قد خدمت مصالح الاقليم على نحو جيد بتوفير نظام لتعميم التعليم الابتدائي في جميع أنحاء الجزر . ورحب المجلس أيضا بارتفاع معدل الانتظام في المدارس الثانوية ويأمل في أن توجه الجهود نحو تحسين نظم التعليم العالي والتدريب المهني استعدادا لانهاء اتفاق الوصاية .

٥٤٢ - وذكر التقرير السنوى أنه في حين أن المسؤولية القانونية عن ادارة البرامج التعليمية الممولة اتحاديا تظل في نهاية المطاف تقع على عاتق مكتب المفوض السامي فان القرارات المتعلقة بالبرامج والتخطيط لجميع البرامج التعليمية ، فضلا عن تنفيذها يتم معالجتها على المستوى المحلي .

٥٤٣ - وأعرب مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين عن قلقه ازاء تدهور المرافق المدرسية في بعض المناطق . ورأى أن صيانة المرافق القائمة ينبغي أن توضع في مصاف الاولويات العليا . وأوصى بأن يدرج في جميع المشاريع التعليمية المتبقية عنصر تدريب على أعمال الصيانة .

٥٤٤ - وكررت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ التأكيد في تقريرها على أهمية توفير الاموال الكافية لصيانة وتوسيع المباني المدرسية ، وعلى الحاجة الى تدريب موظفي الصيانة المحليين للقيام بالعمل .

٥٤٥ - وذكر التقرير السنوى أن صيانة التسهيلات القائمة ينبغي أن تدخل في عداد الاولويات العليا ، وقد أدرجت بعض الوكالات المحلية الاصلاح والصيانة باعتبارهما جزءا من برامجها المصاغة محليا الخاصة بالدعم . ويمكن دمج التدريب على أعمال الصيانة في المشاريع التعليمية في اطار الفصل الاول من قانون تدعيم التعليم وتحسينه وذلك عن طريق الوكالات التعليمية المحلية باعتبار ذلك جزءا من برامجها للتعليم المهني .

٥٤٦- وكرر مجلس الوصاية الاعراب ، في دورته التاسعة والاربعين عن القلق الذى أبداه في دوراته السابقة وعن الملاحظات التي أبدتها البعثات الزائرة والتي مؤداها انه يوجد خطر ما يتمثل في الانحراف الاجتماعي بين الشباب في الاقليم . وان مما يثير القلق على نحو خاص تزايد حالات الانتحار في أوساط العاطلين من خريجي المدارس الثانوية والمتدربين منها . لذلك حث المجلس السلطة القائمة بالادارة على ضمان أن تتاح للشباب كل فرصة لخدمة المجتمع المحلي وايجاد عمل مفيد يتيح لهم فرصة الاسهام في اقامة الولايات الميكرونيزية الناشئة .

٥٤٧- وفي التقرير السنوى ، اعترفت السلطة القائمة بالادارة بوجود هذا الانحراف الاجتماعي وأعربت عن استيائها من ذلك. وذكرت ان هذه المشاكل تصاحب دائما التغيّر الاجتماعي والاقتصادى المرتبط بالتنمية كما هو حادث في بلدان نامية أخرى كثيرة في العالم. وذكرت السلطة القائمة بالادارة أنها على استعداد للمساعدة في توفير الموارد لبرامج الشباب وتوفير فرص العمل مثل برامج القانون الشامل للتوظيف والتدريب والمشاريع الاخرى الممولة اتحاديا لمعالجة هذه المشكلة . على ان حل هذه المشاكل يتوقف عموما ، الى حد كبير على السياسات والبرامج التي تأخذ بها الحكومات المعنية .

٥٤٨ - وأعلن مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين ، أنه يعلق أهمية كبيرة على المحافظة على اللغات والثقافات المحلية في الاقليم المشمول بالوصاية . ورأى أنه بالنظر الى ضآلة حجم السكان وكثرة اللغات المستخدمة ، فان على السلطة القائمة بالادارة والحكومات المحلية أن تبذل جهدا خاصا لتوفير الوسائل اللازمة لتدريس ونشر هذه اللغات . ورحب بوجود برنامج اتحادى تابع للولايات المتحدة يرمي الى تمويل التعليم الثنائي اللغة في الاقليم وبالعمل الذى يضطلع به مركز تطوير المواد اللغوية لمنطقة المحيط الهادئ بجامعة هاواى لاعداد وثائق باللغات العشر المختلفة المستخدمة في ميكرونيزيا .

٥٤٩ - ووفقا للتقرير السنوى فان برامج الحفاظ على اللغات المحلية وتوسيع استخدامها ما زالت مستمرة في الاقليم المشمول بالوصاية وفي جامعة هاواى . وفي خلال السنة الدراسية ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، جرى تنفيذ برامج نموذجية للتعليم الثنائي اللغة بتمويل اتحادى خاص وذلك في خمس من الوكالات التعليمية المحلية الست . وما زال مشروع المواد اللغوية لمنطقة المحيط الهادئ الذى تنفذه جامعة هاواى بالتعاون مع مكاتب التعليم المركزية والمحلية يعمل على تدريب اخصائيي اللغات المحلية على انتاج مواد باللغات المحلية تستخدم في حجرات الدراسة في جميع أنحاء الاقليم . وما زال برنامج التعليم الثنائي اللغة لميكرونيزيا في جامعة هاواى يوفر لاخصائيي اللغات المحلية تدريبا لغويا على اللغات الرئيسية بالاقليم .

٥٥٠ - وأشادت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ في تقريرها بالبرامج الثقافية القائمة وأعربت عن أملها في ايجاد وسائل لدعمها وتشجيعها مستقبلا . وكان من دواعي سرورها ان لاحظت الاهتمام المتزايد الذى أبدته الحكومات الدستورية للحفاظ على تراثها الثقافي وهي تقترب من الخطوات النهائية نحو تقرير المصير .

التعليم الابتدائي والثانوى

٥٥١ - وفقا للتقرير السنوى الحالي بلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية العامة والخاصة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، ١٩ ٩٩٨ ، منهم ١٨ ١١٧ بالمدارس الابتدائية العامة . ويوجد ٤ ٢٧٩ تلميذا في المدارس الثانوية العامة والخاصة ، منهم ٣ ٩٩٧ تلميذا بالمدارس الثانوية العامة .

٥٥٢ - وفي جزر مارشال ، بلغ عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية العامة والخاصة ٧ ٩٦٢ تلميذا ، منهم ٦ ١٩٣ تلميذا بالمدارس الابتدائية العامة . وبلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الثانوية العامة والخاصة ، ما مجموعه ١ ٤٠٢ منهم ٨٠٦ بالمدارس الثانوية العامة .

٥٥٣ - وبلغ عدد التلاميذ المقيدين في المدارس الابتدائية العامة والخاصة في جزر ماريانا الشمالية ما مجموعه ٣ ٢٣٥ ، منهم ٢ ٦٨٧ تلميذا بالمدارس الابتدائية العامة . وبلغ مجموع عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الثانوية العامة والخاصة ١ ٧٨٥ منهم ١ ٥١٨ تلميذا بالمدارس الثانوية العامة .

٥٥٤ - ويوجد ٢ ٥٦٥ تلميذا بالمدارس الابتدائية العامة في بالاو و ٧٥٠ بالمدرسة الثانوية العامة .

٥٥٥ - وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين أنه يرحب بالجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة للنهوض ببرامج التدريب الخاصة لصيانة المرافق كي يتسنى بذلك وقف التدهور العام في مباني المدارس الابتدائية والثانوية ، خاصة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة . ويأمل المجلس في أن يتسنى مواصلة هذه البرامج بعد انهاء اتفاق الوصاية .

٥٥٦ - ووجهت السلطة القائمة بالادارة النظر ، في التقرير السنوى الحالي ، الى أن ادراج مثل تلك البرامج في برامج التعليم العادية أو الموحدة قرار يتعين اتخاذه على المستوى الحكومي المحلي .

٥٥٧ - ولاحظ مجلس الوصاية مع الاهتمام ، في دورته التاسعة والاربعين ، الخطوات التي يجرى اتخاذها في الاقليم المشمول بالوصاية لتحسين مؤهلات مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية . وفي هذا الصدد رحب المجلس بالأنشطة التي أتاحها برنامج المساعدة على تدريب مدرسي الاقليم .

٥٥٨ - وذكر المجلس أنه لا يزال يشعر بالانزعاج لعدم كفاية المرافق في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وانخفاض مستوى الانتظام في الدراسة هناك بالمقارنة مع الاجزاء الاخرى من الاقليم المشمول بالوصاية . ورأى أنه ينبغي ألا يكون تشتت السكان وبُعد بعض الجزر عقبة في سبيل اتاحة تعليم أكمل وأكثر وفاء بالغرض للاطفال في سن الدراسة .

٥٥٩ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في التقرير السنوى أنها ستواصل دعم التحسن في الخدمات والانتظام في المدارس في حدود الموارد المتاحة .

٥٦٠ - ولاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ في تقريرها أن البعثات السابقة اقترحت بالنظر الى أن عملية تعميم التعليم الابتدائي قد تحققت بالفعل ، أن يكون المجال الذى تركز عليه السياسة التعليمية مستقبلا هو تحسين نوعية هذا التعليم . ووجه انتباه البعثة الى المباني المدرسية التي تحتاج الى توسيع من أجل استيعاب مزيد من الأطفال ؛ والى وجود نقص في المدرسين المؤهلين ؛ ونقص في اللوازم المدرسية ونقص في الاموال ، وبخاصة في المناطق النائية . بيد أن البعثة أعربت عن سرورها اذ لاحظت مختلف الخطوات التي يجرى اتخاذها في جميع أنحاء الاقليم ، منذ الزيارة التي قامت بها بعثة عام ١٩٨٠ ، لتدريب المزيد من المدرسين وتوفير مزيد من الكتب المدرسية باللغات المحلية .

التعليم العالـــي

٥٦١ - ذكر التقرير السنوى الحالي ان كلية ميكرونيزيا ، وهي المؤسسة الوحيـــدة للتعليم العالي في الاقليم المشمول بالوصاية ، ما زالت تقوم بخدمة ولايات ميكرونيزيـــا الموحدة ، وجزر مارشال وبالاو . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، بلغ عدد الطلبـــة بالكلية ١٠٥٤٠ وفي عام ١٩٨٢ ، حصل ٩٧ طالبا على درجة معاون في العلـــوم في الهندسة المعمارية ، و ٢٥ طالبا في التربية ،و ١١ طالبا في العلوم الانسانية ، و ٦ طلاب في الصحة . وفي الفترة ذاتها ، حصل ٣٥ طالبا على شهادات فـــي ادارة الأعمال ، وحصل ١١ طالبا على شهادات في الزراعة و ٦ طلاب على شهـــادات في التدبير المنزلي .

٥٦٢ - وذكر التقرير السنوى أيضا أن ٢٢ طالبا (دفعة التخرج الاولى) قد نالـــوا في آب/اغسطس ١٩٨٢ درجات معاون في التربية من الكلية المجتمعية لجزر ماريانـــا الشمالية .

٥٦٣ - ووفقا للتقرير السنوى ، يلتحق قرابة ١٠٠٠ طالب بمؤسسات الدراســـات العليا خارج ولايات الميكرونيزيا الموحدة ومن هذا العدد تقدم ٦٠٠ بطلبات للحصول على مساعدة طلابية حكومية وحصل ٢٨٤ على اعانة مالية . ويقدر أن هناك أكثر مـــن ٢٠٠ طالب من جزر مارشال مقيدون بمؤسسات تعليمية عليا في الخارج ، معظمهـــم في الولايات المتحدة . وحصل قرابة ١٦٠ طالبا على منح وقروض تبلغ ٢٢٣٠٠٠ دولار من الهيئة التشريعية (Nitijela) في جزر مارشال .

٥٦٤ - وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين أنه لا يزال يعلق أهميـــة على وجود كلية ميكرونيزيا وتطورها في المستقبل ، فهي المؤسسة الوحيدة للتعلـــيم العالي في الاقليم المشمول بالوصاية . وأعرب أيضا عن أمله في أن تستمر حكومـــات ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجزر مارشال ، وبالاو في دعم الكلية بعد انهاء اتفـــاق الوصاية . فالمجلس لا يزال يرى في هذا الدعم مبدأ هاما لتنمية الاقليم في المستقبـــل ويأمل في أن تظل الكلية تعمل كحلقة وصل بين شعوب الجزر .

٥٦٥ - وذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ، في تقريرها ، أنها تأمل منح الاولويـــة لتزويد كلية ميكرونيزيا بالمعونة اللازمة لتمكينها من تحسين مرافقها ورفع مستوى المؤهلات التعليمية لموظفيها كي يتسنى لها أن تتطور ، حسبما ارتآه مؤسسوها ، بما يمكنهـــا من تلبية الاحتياجات المتغيرة لميكرونيزيا وتعزيز الصلات الثقافية في جميع أنحـــاء الاقليم . وتخشى البعثة من أنه ما لم تتخذ هذه الخطوات ، فستفقد الكلية الدعـــم

الذى تقدمه الكيانات الاخرى ، التي قد يعن لها آنذاك أن تنشئ مؤسسات للتعليم العالي خاصة بها ، ورأت البعثة ان هذا سيكون امرا مؤسفا ، سواء من الناحية المالية أو لأن مجلس الوصاية ظل دائما يعرب عن الاسف للانقسامات السياسية في الاقليم وسعى الى تشجيع ابقاء الخدمات المشتركة وتنميتها .

٥٦٦ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في التقرير السنوى الحالي أنها تأمل في أن تواصل كلية ميكرونيزيا تحسين خدماتها لشعب الاقليم المشمول بالوصاية ، وأنها تتيح للكلية طائفة متنوعة من برامج التعليم الاتحادية ، كي يتسنى لها توسيع قاعدة مواردها قبل انهاء اتفاق الوصاية . واتفقت على أنه من المستحب انشاء صلات ذات طابع مؤسسي فيما بين شعوب بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة تظل قائمة بعد انهاء اتفاق الوصاية .

٥٦٧ - وذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، أنه يرحب بدخول كلية مجتمعية أدنى مرتبة طور التشغيل خلال العامين الماضيين في جزر ماريانا الشمالية تقوم بتنسيق التدريب العملي في مرحلة ما بعد التعليم الثانوى في هذه الجزر ويرحب بتعاونها مع عدة جامعات في الولايات المتحدة .

٥٦٨ - ولاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ في تقريرها أن دور الكلية المجتمعية لجزر ماريانا الشمالية قد غدا اكثر تحديدا بحيث اصبح يشمل أنشطة تدريب اضافية . كذلك منحت درجات معاون في الآداب في مواضيع مثل الدراسات المكتبية وأنشطة الشرطة والسياحة . وقامت الكلية المجتمعية خلال السنتين الماضيتين ، بتنسيق التعليم العالي في كل من المجالين المهني والاكاديمي بتعاون ومشاركة عدة جامعات بالولايات المتحدة .

٥٦٩ - وذكر التقرير السنوى أن الكلية ما زالت توفر التعليم العالي خاصة في مجال تدريب المدرسين أثناء الخدمة (انظر الفقرة ٥٦٢) .

التدريب المهني

٥٧٠ - ذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين ، أنه يقدر تقديرا كبيرا الاسهام الهام الذى لا تزال الكلية المهنية الميكرونيزية تقدمه للتدريب المهني في الاقليم المشمول بالوصاية .

٥٧١ - وقد رحب المجلس ببرامج التدريب المهني مثل البرنامج الميكرونيزى للتلمذة المهنية . وهو يشعر بالقلق ازاء وقف هذا البرنامج بنهاية ١٩٨١ - ١٩٨٢ بسبب الافتقار الى الاموال . وبالتالي ،فانه يرجو من السلطة القائمة بالادارة أن تبذل غاية ما في وسعها لضمان استمرار هذا البرنامج . وكرر المجلس التأكيد على الاهمية التي يعلقها على اكتساب الشباب للمهارات التقنية بوصف ذلك عنصرا عاملا ضروريا للتنمية الاقتصادية في الاقليم .

٥٧٢ - وذكر التقرير السنوى الحالي أن الكلية المهنية الميكرونيزية ما زالت هي المؤسسة المهنية العامة الرئيسية في الاقليم المشمول بالوصاية . وهي بوصفها جزءا من كلية ميكرونيزيا ، تمثل عنصرا هاما في تدريب أبناء ميكرونيزيا للعمل في مختلف قطاعات التنمية . وقد قامت الحكومة أو القطاع الخاص بتوظيف كثير من الطلاب . ولقي الطلاب تشجيعا على الاستفادة من البرامج الجيدة التي تقدمها الكلية في مجال التعليم المهني .

٥٧٣ - وأشار التقرير السنوى الى أن طلاب الدفعة الاولى ،الذين درسوا لمدة أربع سنوات في البرنامج الميكرونيزى للتلمذة المهنية قد تخرجوا في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ ، وأن التمويل مكفول لاستمرار البرنامج . وقد عين جميع الخريجين من ولايات ميكرونيزيا الموحدة في وظائف تدربوا عليها .

٥٧٤ - وذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ في تقريرها أنها وجدت السلطات قلقة ازاء تدهور سجل توظيف خريجي الكلية المهنية الميكرونيزية مؤخرا ، اذ لم يجد عملا عند التخرج سوى نحو ٧٥ في المائة منهم . أما نسبة الذين وجدوا عملا في مجال تخصصهم فقد هبطت من ٦٩ الى ٥٠ في المائة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ .

٥٧٥ - وأعرب مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والاربعين عن أمله في أن يستمر التعاون الذى بدأ بين الحكومات الدستورية في ميدان التدريب المهني ، وفي أن يتيح هذا التعاون امكانية التضافر على اعداد برامج التدريب وتحقيق توازن واف بالغرض بين تدريب الشباب والاحتياجات من القوى العاملة في جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية .

٥٧٦ - وذكر التقرير السنوى أن السلطة القائمة بالادارة ستواصل تشجيع التعاون في تنمية القوى العاملة المدربة التي تتطلبها فرص واحتياجات الوظائف الفعلية في مختلف المجالات بالاقليم المشمول بالوصاية .

تدريب المدرسين

٥٧٧ - لاحظ مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والأربعين ، الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لتحسين المستوى العام لمؤهلات المدرسين في الاقليم المشمول بالوصاية . وفي هذا الصدد ، أعرب المجلس مرة أخرى عن أمله في توفير القدر الكافي من التشجيع والحوافز لتحسين فرص العاملين بمهنة التدريس بالمقارنة مع موظفي الخدمة المدنية .

٥٧٨ - ولاحظت السلطة القائمة بالادارة ، في التقرير السنوى الحالي ، أن لكل حكومة نظامها الخاص بالخدمة المدنية وأنها مسؤولة عن تصنيف أعضاء مهنة التدريس . وقد اتخذت خطوات لتحسين مؤهلات مدرسي المدارس الابتدائية والثانوية . وحصل أكثر من ٩٠ في المائة من المدرسين في كوسراى وبونابي وياب على درجات معاون في العلوم ، وحصل نحو ٦٠ في المائة من المدرسين في تروك على درجة معاون في العلوم أو الشهادة الجامعية في الآداب . ولقي باقي المدرسين تشجيعا على الاشتراك في برامج التدريب الصيفية لكي يحصلوا على درجاتهم .

٥٧٩ - وذكر التقرير السنوى أنه تم في مجال تدريب المدرسين وضع عدة برامج ارشادية للتعليم العالي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة . وقد وضعت البرامج لتمكين المدرسين من الارتقاء بمهاراتهم فضلا عن الحصول على درجات جامعية . ومن بين من يتولى رعاية البرامج الارشادية كلية مايكرونيزيا وجامعة هاواى وجامعة غوام وجامعة ولاية سان خوزيه وجامعة ولاية تكساس الشرقية وكلية ولاية اوريغون الشرقية .

٥٨٠ - وأشار التقرير السنوى الى أنه نجم عن برنامج تدريب المدرسين ، الذى قامت الكلية المجتمعية بتنسيقه ، حدوث زيادة شديدة في المؤهلات التعليمية للمدرسين في جزر ماريانا الشمالية . فقد نالت منذ عام ١٩٨٠ نسبة اضافية قدرها ٢٨ في المائة من المدرسين على الأقل درجة معاون في الآداب ، وأخذ كثيرون يلتحقون بدورات دراسية تقدمها الكلية ويعملون للحصول على الشهادة الجامعية في الآداب .

٥٨١ - وذكر التقرير السنوى انه عرضت في عام ١٩٨٢ على المدرسين في جزر مارشال مجموعة واسعة متنوعة من فرص التدريب ، سواء على أساس احتسابها أو عدم احتسابها كوحدة دراسية . وتقيم جامعة هاواى مرة أخرى دورات للدراسة بالانتساب . وقد أكمل أكثر من ١٥٠ مدرسا بصورة مرضية الدورات الدراسية التي قدمتها جامعة هاواى ، ونال جميعهم دعما ماليا من برامج اتحادية . واغتنم مدرسون آخرون الفرصة للحصول على درجات معاون في العلوم في التعليم الابتدائي من كلية ميكرونيزيا عن طريق المركز الارشادى المحلي . وبحلول ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ كان ٥٥ مدرسا قد حصلوا على درجات معاون في العلوم ، وبذلك ارتفع مجموع عدد المدرسين الحاصلين على هذه الشهادة الى ١٦٥ مدرسا .

٥٨٢ - ويذكر التقرير السنوى الحالي أن جامعة ولاية سان خوزيه وكلية ميكرونيزيا المجتمعية وجامعة غوام قد منحت دورات دراسية ارشادية في بالاو في عام ١٩٨٢ وأن المدرسين التحقوا بدورات دراسية للحصول على درجات معاون في الآداب أو العلوم. ونتيجة لذلك، استوفى حوالي ٩٥ في المائة من معلمي ونظار المدارس الابتدائية شروط الحصول على هذه الدرجة وستمنح لهم شهادات بذلك .

نشر المعلومات عن الأمم المتحدة

٥٨٣ - يذكر التقرير السنوى الحالي، أن عدة مئات من نسخ التقرير السنوى لعام ١٩٨١ للسلطة القائمة بالادارة المقدم الى الأمم المتحدة قد وزعت في جميع أنحاء الاقليم . ووزعت بطريق مباشر، منشورات الأمم المتحدة وبرامجها الاذاعية على كل حكومة في الاقليم المشمول بالوصاية وذلك عن طريق مركز الأمم المتحدة للاعلام في طوكيو. وتضمن برنامج محفوظات الاقليم المشمول بالوصاية توزيع كتب من المكاتب التي أغلقت في عام ١٩٨١ على الحكومات الجديدة لنشرها في المكتبات العامة والمدارس والمكاتب الحكومية المحلية .

٥٨٤ - ولاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢، في تقريرها، أن معظم الميكرونيزيين يعلقون أهمية فيما يبدو وعلى علاقتهم الخاصة، كسكان اقليم مشمول بالوصاية، بالأمم المتحدة . غير أن البعثة ترى أن هذه العلاقة قد تضعف أيضا وأن المكانة الأدبية للأمم المتحدة قد تتقوض اذا اعتقد سكان ميكرونيزيا أن المنظمة العالمية غير مهتمة بالاقليم المشمول بالوصاية أو عاجزة إزاءه . ولتفادى حدوث ذلك، ينبغي أن يحاط شعب الاقليم المشمول بالوصاية علما بالكامل بالخطوات التي يتخذها مجلس الوصاية للتعرف على مشاكله، بما في ذلك مدى اشتراكه في وضع وتشجيع السياسات الرامية الى تعزيز تقدم الاقليم المشمول بالوصاية وفقا للأحكام المبينة في المادة ٧٦ (ب) من الميثاق . وتشكل وثائق وتقارير مجلس الوصاية ومعثاته الزائرة المصدر الفصل والموثوق به للغاية لهذه المعلومات . وذكرت البعثة أنها لم تكن مهتمة فقط، عند طرحها لذلك الموضوع، بالمكانة الأدبية للأمم المتحدة، وانما كانت تعتقد أيضا بوجوب أن يكون الزعماء المحليين وغيرهم من أفراد الشعب في جميع ميادين النشاط على علم بالتوصيات التي يضعها مجلس الوصاية لصالحهم .

٢ - المناقشات التي جرت في المجلس والآراء المبداة

لمحة عامة

٥٨٥ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية، ذكر السيد تاكيسي، الممثل الخاص، أنه اتخذت، في اطار جهد بذل على الصعيد الوطني لتوجيه الموارد البشرية نحو

المهام العديدة لبناء الدولة ، خطوات لوضع مناهج دراسية ملائمة لمختلف مستويات التعليم في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وقد أوفد عدد كبير من الطلاب الى مؤسسات في منطقة المحيط الهادئ للالتحاق ببرامج تعليمية تلائم احتياجات الولايات الموحدة . وبذلت جهود لتحسين المستويات التعليمية العامة في الدولة عن طريق التدريب على الادارة واعادة تدريب المدرسين ، بواسطة التحليلات المقارنة لنتائج الاختبارات . وجرى ادماج النظم التعليمية التقليدية والحديثة لكفالة التماسك الاجتماعي ولحماية تراث ميكرونيزيا . وبالاضافة الى ذلك ، استمر التدريب أثناء العمل في الداخل والخارج .

٥٨٦ - وقال ممثل فرنسا ان الحضارة الميكرونيزية غنية حقا . وانه يتعين تشجيع مبادرة مثل متحف ماجورو ، بينما ينبغي لليونسكو والمفوضية والسلطات المحلية أن تسهر على العناية بمتحف كورور ومتحف كوسراى المتوقع . وينبغي دعم الكنز النفيس الذى يتولى حاليا المركز الثقافي الميكرونيزى نقله وعرضه ، وذلك اذا أريد لهذا المركز أن يظل على قيد الحياة .

التعليم العالي

٥٨٧ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ذكر السيد اويتيرونغ ، الممثل الخاص ، انه بينما يفخر أهالي بالاو بأن لديهم عددا أكبر نسبيا من خريجي المدارس الثانوية في الوقت الحالي فان هؤلاء الطلاب مازالوا يواجهون المشكلة التي تتجدد عاما بعد عام وهي عدم كفاية المنح الدراسية أو القروض الطلابية لمواصلة التعليم الجامعة في الخارج . وكما ورد في التقارير من قبل ، فان برنامج التدريب الزراعي الذى تنفذه منظمة التقدم الصناعي والروحي والثقافي يحرز نجاحا ، ومازال الطلاب من الذكور والاناث يوفدون الى اليابان في اطار البرنامج . وقد عاد البعض منهم لتطبيق التقنيات الزراعية الجديدة في الميدان .

التدريب المهني

٥٨٨ - في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية ، ذكر السيد اويتيرونغ ، الممثل الخاص ، ان التنظيمات الاجتماعية والرابطات الخاصة قد بدأت أنشطة لجمع الأموال من أجل تعزيز الثقافة والتدريب في بالاو . وتعطى في المدارس الثانوية دروس في مجال نسج السلال والفنون الجميلة والحرف والاغاني والرقصات التقليدية لصون تراث بالاو المحلي .

واو - التطورات الدستورية والتقدم نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال

١ - موجز للأحوال السائدة

٥٨٩ - أكد مجلس الوصاية من جديد ، في دورته التاسعة والأربعين ، ما لشعب ميكرونيزيا من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في الاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية .

٥٩٠ - ولاحظ المجلس أنه بعد أن تولت حكومة دستورية مقاليد السلطة في بالاو في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، نال عمليا كل من العناصر السياسية المكونة للاقليم المشمول بالوصاية الحكم الذاتي الوظيفي التام بموجب اتفاق الوصاية .

٥٩١ - ولاحظ المجلس ان الولايات المتحدة قد فرغت في ايلول /سبتمبر ١٩٨١ من استعراضها للمفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي المقبل للاقليم المشمول بالوصاية وان ممثل الولايات المتحدة أعلن ، في اجتماع عقد في موى ، هاواى ، في الفترة من ٣ الى ٩ تشرين الأول /اكتوبر ، أن حكومته تسعى الى انهاء اتفاق الوصاية في أقرب موعد ممكن ، أى بمجرد اتمام المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي وانها تفضل أن يكون المركز السياسي المقبل هو الارتباط الحر بين ولايات الميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو ، وانها ستسعى الى الانتهاء من المفاوضات على وجه السرعة استنادا الى اتفاقية الارتباط الحر الموقع عليها بالأحرف الأولى .

٥٩٢ - ولاحظ المجلس انه احرز خلال عام ١٩٨١ ، المزيد من التقدم في المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي وأن هذه المفاوضات استمرت طوال الدورة التاسعة والأربعين للمجلس .

٥٩٣ - وأحاط المجلس علما بالبيان الذى أدلى به ممثل السلطة القائمة بالادارة ومؤداه انه تم التوصل ، في هونولولو في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٢ ، الى اتفاق بين السلطة القائمة بالادارة وحكومة جزر مراشال .

٥٩٤ - ولاحظ المجلس مع الاهتمام البيانات التي أدلى بها ممثلو الحكومات الدستورية الذين أكدوا ، كما حدث في العام الماضي ، على رغبتهم في الاحتفاظ بعلاقات تفضيلية ووثيقة مع السلطة القائمة بالادارة عقب انهاء اتفاق الوصاية .

٥٩٥ - وأكدت من جديد السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوى للحالي ، ما سبق أن أعلنته من سياسة تقضي بأن تتاح لشعب ميكرونيزيا ، بعد الأخذ ببرنامج شامل للتثقيف السياسي ، فرصة اختيار مركزه السياسي في المستقبل من بين طائفة من الخيارات تشمل الاستقلال .

٥٩٦ - وذكر التقرير السنوى انه قد تمت فعلا اقامة الحكم الذاتي الوظيفي في اطار حدود معينة يستلزمها اتفاق الوصاية واستمرار مسؤوليات السلطة القائمة بالادارة . وسوف يتحقق الحكم الذاتي الوظيفي الكامل بانهاء اتفاق الوصاية ونيل مركز سياسي جديد .

٥٩٧ - وبالاشارة الى البيانات التي أدلى بها ممثلو الحكومات الدستورية في مجلس الوصاية وأكدوا فيها رغبتهم في الابقاء على العلاقات التفضيلية والوثيقة مع السلطة القائمة بالادارة بعد انهاء اتفاق الوصاية ، ذكر التقرير السنوى أن السلطة القائمة بالادارة تتشرف بما أعرب عنه الممثلون من آراء ، وتلاحظ أن أمنيتهم مجسدة في اتفاقية الارتباط الحر .

٥٩٨ - ولاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ، في تقريرها ،أن ١٣ سنة من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاقليم المشمول بالوصاية قد انتهت بتوقيع الولايات المتحدة وجزر مارشال في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٢ على اتفاقية الارتباط الحر واتفاقاتها الفرعية ، وتوقيع بالاو عليها في ٢٦ آب/أغسطس ، وتوقيع ولايات ميكرونيزيا الموحدة عليها في ١ تشرين الأول /اكتوبر . كذلك لاحظت البعثة أن حكومات ميكرونيزيا الموحدة عليها في ١ تشرين الأول /اكتوبر . كذلك لاحظت البعثة أن حكومات ميكرونيزيا المعنية تود الاحتفاظ بعلاقات وثيقة وتضيلية مع الولايات المتحدة بعد انهاء اتفاق الوصاية ، خصوصا في مجالي التنمية الاقتصادية والدفاع .

٥٩٩ - وذكر مجلس الوصاية ، في دورته التاسعة والأربعين ، انه يثق في أن المفاوضات الجارية بين السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية المعنية تفضي الى نتيجة مرضية للطرفين تحترم فيها شخصية كل طرف .

٦٠٠ - ولاحظ المجلس انه بمجرد التوقيع على اتفاقية الارتباط الحر ، فان حكومة الولايات المتحدة والحكومات الدستورية ستعمل على طرحها في استفتاء عام يجرى في وقت واحد في كل منطقة من المناطق التي تسرى عليها الاتفاقية ؛ وانه يفهم ان السلطة القائمة بالادارة لاتزال تعتزم توجيه الدعوة الى المجتمع الدولي لمراقبة الاستفتاء العام عن طريق وسيط يتمثل في هيئات الأمم المتحدة المختصة .

٦٠١ - وكرر المجلس الاعراب بقوة عن رأيه القائل بأنه ينبغي ان تتوفر لجميع أبناء ميكرونيزيا الفرصة الكاملة ، قبل الاستفتاء العام ،للالمام بالخيارات السياسية المختلفة المتاحة لهم ، بما في ذلك الاستقلال . وتحقيقا لهذه الغاية ، يرغب المجلس في أن يجرى الاضطلاع بجدية وعلى وجه السرعة ببرنامج للتثقيف السياسي .

٦٠٢— وذكر التقرير السنوى الحالي ان السلطة القائمة بالادارة تشارك حكومات ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو رغبتها في التبكير بانهاء اتفاق الوصاية . اما الآن وقد تمت المفاوضات ، فلم يبق سوى استكمال عملية اعتماد اتفاقية الارتباط الحر رسميا قبل انهاء اتفاق الوصاية وفي هذا الصدد فان السلطة القائمة بالادارة معتنة لمجلس الوصاية لتسهيله عملية تقرير المصير في الاقليم المشمول بالوصاية بتكوينه وارساله بعثات زائرة لمراقبة الاستفتاءات حينما أجريت في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٦٠٣— وأشارت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوى الى أنها لاحظت رأى المجلس الثابت والسليم القائل بضرورة أن تشرح بصورة موضوعية وعلنية ووافية الخيارات المتاحة لشعب الاقليم المشمول بالوصاية من حيث مركزه السياسي المقبل . وتحقيقا لهذه الغاية وإعمالا لإلتزامات السلطة القائمة بالادارة بموجب اتفاق الوصاية دعت السلطة القائمة بالادارة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، ثلاث حكومات دستورية الى تقديم خطط اعلامية للمصوّتين بما في ذلك احتياجات التمويل ، من أجل برنامجها للتثقيف العام . وقد تحقق ذلك ، وبحلول نهاية عام ١٩٨٢ ، كانت السلطة القائمة بالادارة قد تبرعت بأموال للشروع في البرامج . وسيكون التمويل الاجمالي قريبا جدا من المبالغ التي طلبتها الحكومات الدستورية الثلاث أصلا . وكانت البرامج نفسها ، وكلها شاملة وتستوعب جميع قطاعات السكان ، قد بدأت في مستهل عام ١٩٨٣ .

٦٠٤— وفيما يتعلق بتوقيت استفتاء بالاو ، انتهت البعثة الزائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو ، الى أن الاستفتاء لم يكن سابقا لأوانه ، حيث ان المصوتين كانوا قد فهموا عموما القضايا العريضة ذات الاهمية . كذلك انتهت الى انه لو كان الاستفتاء قد أجرى في تشرين الثاني/نوفمبر او كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، كما كانت حكومة بالاو والسلطة القائمة بالادارة تعتزمان في وقت ما ، لجاء سابقا لأوانه لعدم اتاحة ما يكفي من الوقت لبرنامج التثقيف السياسي والحملة السياسية ، ورأت البعثة أن تأجيل الموعد بصورة متعاقبة وبقاءه موضع شك حتى اللحظة الأخيرة قد أحدثا نوعا من عدم اليقين في عقول بعض المصوتين .

٦٠٥— وقد وصلت البعثة الى بالاو بعد أن قضت محكمة بالاو العليا بأن تعود صياغة ورقة الاقتراع على السؤال باء من المقترح الاول (٢٦) الى الأسلوب المحدد في القانون العام رقم ١—٤٣ . ولذلك لم يكن على البعثة أن تتخذ رأيا فيما اذا كان الاسلوب البديل الذى أعلن في تشرين الثاني/نوفمبر جائرا أو متحيزا ، كما زعم على نطاق واسع . ومع ذلك لاحظت البعثة أن حكم المحكمة أدى الى العودة الى الأسلوب الذى كان بلا شك متجردا وغير متحيز وسبق أن وافقت عليه حكومة بالاو وسلطتها التشريعية .

٦٠٦- ورأت البعثة أن القواعد والأنظمة التي أعلنت بموجب القانون العام رقم ١-٤٣ قد وضعت وطبقت بشكل فني . على أن البعثة تلقت شكاوى بشأن صدور ثلاثة تعديلات منفصلة للقواعد والانظمة منذ ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، لا سيما وأن تعديلا رابعا يتعلق بالأنظمة الخاصة بسلامة الأصوات ، لم يظهر حتى يوم الاستفتاء نفسه . ويقضي هذا التعديل بالغاء الشرط الذى لا يجعل الاصوات سليمة الا اذا أجاب المصوت على سؤال بشأن الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر ، بحيث أصبح الصوت سليما عند الاجابة على جميع الأسئلة أو أى منها . ورحبت البعثة بذلك التعديل رغم أنها وجدت أن من سوء الطالع والمؤسف صدوره متأخرا بهذا الشكل .

٦٠٧- وأعلنت البعثة ان حكومة بالاو تحملت المسؤولية الكاملة عن اجراء الاستفتاء وأن السلطة القائمة بالادارة قد تعهدت بتقديم مساهمة كبيرة في التكاليف . ولم تلاحظ البعثة أى تدخل غير لائق من جانب السلطة القائمة بالادارة أثناء الحملة السياسية . فقد زعم أنصار اتفاقية الارتباط الحر أن المنظمات والروابط السياسية الأجنبية تدخلت في الحملة السياسية بتقديم أموال ومواد دعائية تستهدف العمل على رفض اتفاقية الارتباط الحر . وادعى خصوم اتفاقية الارتباط الحر أن الحكومة حولت مبالغ معينة كانت موجهة لبرنامج التثقيف السياسي الى غرض الدعاية للاتفاقية ، خصوصا بتنظيم الترفيه وتوزيع الهدايا . ولم تتلق البعثة أية أدلة ملموسة تثبت ادعاءات أى من الجانبين . وارتاحت البعثة لأن الحملة السياسية سارت بحرية كاملة من كلا الجانبين .

٦٠٨- ولاحظت البعثة ان اعضاء مجلس الاستفتاء قاموا في أماكن الاقتراع يوم الاقتراع باجراء التغييرات القليلة التي اقترحتها ، وخاصة بشأن الترتيبات المتعلقة بصناديق الاقتراع . ولم تتلق البعثة أية شكوى في هذا الصدد ، الا بشأن مشكلة الأصوات الوافدة من غوام والتي جرى توجيه نظرها اليها عدة مرات . ولاحظت البعثة أن هذه الشكوى قد درست بعد ذلك ورفضتها محكمة بالاو العليا .

٦٠٩- ولاحظت البعثة أن عدّ الأصوات قد قام به فريق واحد بدقة وعناية ، مما مكن البعثة والجمهور العام كليهما من التثبت من أن العدّ قد تم اجراؤه بصورة مناسبة .

٦١٠- وأشارت البعثة الى أن النتائج ، التي صدق عليها رئيس بالاو بعد أن رفضت المحكمة العليا في بالاو طلب اعلان بطلان الاستفتاء ، قد حملت البعثة على ملاحظة انه لا يمكن ان تدخل اتفاقية الارتباط الحر حيز النفاذ ، بالرغم من أن شعب بالاو قد وافق عليها وذلك بسبب عدم كفاية عدد الأصوات التي ردت بالايجاب على السؤال باء من المقترح الاول . وهكذا بدا للبعثة أن الأمر متروك لحكومتي الولايات المتحدة وبالاو للبحث عن حل مقبول لهما يتيح تحقيق الانسجام بين الفرع ٣ من المادة الثانية من الدستور ، الذى ووفق عليه في عام ١٩٧٩ ، والفرع ٣١٤ من اتفاقية الارتباط الحر ، التي ووفق عليها هي ذاتها في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣.

٦١١- وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمركز السياسي التي كان يمكن التفاوض عليها اذا رفضت اتفاقية الارتباط الحر ، لاحظت البعثة ان ٤٣ر٩ في المائة من المصوتين لم يردوا على السؤال الذى طرح عليهم . ولم تتمكن البعثة من معرفة دوافع المصوتين معرفة أكيدة ولكنها اعتبرت أن الموقف الذى اتخذوه مستمد بصورة مباشرة مما أعربوا عنه من تفضيل لمركز الارتباط الحر في الاستفتاء الاستشارى الذى أجرى في ١٩٧٥ . ولاحظت البعثة كذلك أن نسبة ٥ر٥ في المائة من الأغلبية الضئيلة جدا التي أعربت عن رأى بشأن تلك المسألة ، أيدت اقامة علاقة أوثق مع الولايات المتحدة بينما فضلت نسبة ٥ر٤٤ في المائة الاستقلال . وبدا أن امكانية اقامة علاقة أوثق مع الولايات المتحدة قد لقيت تأييدا لدى السكان البالاويين المقيمين وراء البحار بينما لقيت امكانية الاستقلال تأييدا لدى سكان الحضر ، ولا سيما في العاصمة كورور.

٦١٢- وكماهي الحال بالنسبة للسنوات السابقة ، ذكر مجلس الوصاية في دورته التاسعة والاربعين انه لم يرغب في تقديم توصيات محددة بشأن مستقبل المركز السياسي للكيانات الميكرونيزية المختلفة . وكرر الاعراب عن رأيه بأن الارتباط الحر هو اختيار لا يتعارض مع اتفاق الوصاية بشرط ان يوافق عليه بحرية السكان المعنيون .

٦١٣- ولاحظ المجلس ان حكومة الولايات المتحدة أكدت من جديد عزمها على المضي بطريقة تتمشى تماما مع ميثاق الامم المتحدة وأن تتناول مسألة انهاء اتفاق الوصاية في الوقت المناسب مع مجلس الوصاية ومجلس الأمن .

٦١٤- وحث المجلس من جديد السلطة القائمة بالادارة على النظر في الابقاء على حجم معونتها بعد انتهاء ولايتها ، على مستوى حقيقي يضاهي حجم المعونة المقدمة خلال السنوات الأخيرة .

٦١٥- وأعرب المجلس مرة أخرى عن أمله في أن يتخذ الميكرونيزيون كل الخطوات اللازمة كي يقوموا ، بعد انتهاء اتفاق الوصاية ، باقامة الكيان الميكرونيزى الخالص الذى اتفقوا عليه في مولوكاى في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧.

٦١٦- ولاحظت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوى رأى مجلس الوصاية القائل بأن الارتباط الحر هو خيار لا يتناقض واتفاق الوصاية ، شرط أن يقبل به السكان المعنيون قبولا حرا . وقدرت البعثة صبر المجلس اثناء انتظار اتمام المفاوضات وتقديم الوثائق الناتجة عنها لعملية الموافقة . وأثناء المفاوضات ، استرشدت حكومة الولايات المتحدة بأهداف اتفاق الوصاية والميثاق وأعربت عن اعتقادها بأن اتفاقية الارتباط الحر تتمشى وهذه الأهداف تماما .

٦١٧- ووفقا للتقرير السنوى ، لا تزال سياسة السلطة القائمة بالادارة تتمثل في بحث مسألة انهاء اتفاق الوصاية مع الهيئات المناسبة في الامم المتحدة بمجرد أن يتسنى النظر في انهائة فيما يتعلق بجميع أجزاء الاقليم المشمول بالوصاية في آن واحد. الا أنه قد تضطر السلطة القائمة بالادارة الى النظر في خيارات أخرى اذا حدثت تطورات خلاف ذلك .

٦١٨- وذكر في التقرير السنوى أن السلطة القائمة بالادارة أيدت الفلسفة الكامنة وراء دافع المجلس (انظر الفقرة ٦١٤) ايمانا منها بأن انهاء اتفاق الوصاية وتسلم مركز سياسي جديد لا ينبغي ان يخلق مصاعب للاقتصادات النامية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال ، وبالاو وتحقيقا لهذه الغاية ، اتخذت الولايات المتحدة والحكومات الدستورية الثلاث خطوات في المفاوضات بغية ضمان ان تتيح المساعدة الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة اثناء الفترة الاولية من علاقة الارتباط الحر لتلك الحكومات مواصلة البرامج عند مستويات تقرب من المستويات التي تم بلوغها أثناء السنوات النهائية لفترة الوصاية . وقد أعربت كل من الولايات المتحدة والحكومات الدستورية الثلاث الهدف الرامي الى ان يكون الغرض الرئيسي للمساعدة الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة ، اثناء فترة الارتباط الحر ، توليد نمو اقتصادى ذاتي البقاء وتقليل الحاجة الى موارد خارجية .

٦١٩- وذكر في التقرير السنوى كذلك ان الولايات المتحدة واصلت تأييد تكوين الكيان الميكرونيزى الخالص وتتعهد بالتعاون ، حاليا وبعد انتهاء اتفاق الوصاية ، في الجهود الرامية الى تكوينه والمحافظة عليه ولاحظت السلطة القائمة بالادارة بسرور نشوء مجالات جديدة للتعاون فيما بين الحكومات الدستورية الثلاث اثناء السنة قيد الاستعراض .

٢ــ مناقشات المجلس ووجهات النظر المعرب عنهـا

٦٢٠ــ في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية، قال ممثل الولايات المتحدة أن حكومتـه قد سعت بأمانة الى تحقيق هدف في شعوب الاقليم المشمول بالوصاية المتمثلين في الحكـم الذاتي وتقرير المصير، وذلك وفقا للميثاق واتفاق الوصاية . وذكر انه كما جاء في التقاريـر المقدمة في السنوات السابقة، وافقت حكومته على اقامة حكومات دستورية في كل واحدة مـن المناطق السياسية في الاقليم المشمول بالوصاية، وعهدت الى كل واحدة من هذه المناطـق بقدر كبير من السلطة والمسؤولية .

٦٢١ــ وقال ممثل الولايات المتحدة ان المفاوضات بين الحكومات الدستورية في الاقليـم المشمول بالوصاية والولايات المتحدة بشأن المركز السياسي في المستقبل قد اختتمـت بنجاح خلال عام ١٩٨٢، وذلك بتوقيع اتفاقية الارتباط الحر وجميع الاتفاقات المتفرعـة عنها .

٦٢٢ــ وأفاد ممثل الولايات المتحدة انه أثر توقيع الاتفاقية، بدأت بالاو برنامجهـا الاعلامي في ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ للتحضير من اجل الاستفتاء الشعبي الذي جـرى في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ . وتم الاشراف على الاستفتاء الشعبي من قبل بعثة زائـرة تابعة للأمم المتحدة ضمت عضوية من مجلس الوصاية وشخصين من غير أعضاء المجلس مـن منطقة المحيط الهادئ . وقد بينت نتائج الاستفتاء الشعبي، التي صادق عليها رئيـس بالاو، ان ما يقرب من ٦٢ في المائة من الناخبين ايدوا الاتفاقية .

٦٢٣ــ وأشار ممثل الولايات المتحدة الى أن السؤال على ورقة الاقتراع الذي يلتمـس موافقة الشعب على اتفاق متعلق باتفاقية الارتباط الحر سعت حكومة بالاو الى استخدامـه وسيلة للتوفيق بين أحد أحكام دستور بالاو وبين اتفاقية الارتباط الحر، لم يحصـل علـى أغلبية ثلاثة أرباع الاصوات اللازمة لاقراره على الرغم من أن أكثرية الناخبين قد اجابوا بنعم على ذلك السؤال . وبناء على ذلك، ترى الولايات المتحدة انه يتعين على زعماء بالاو أن يقوموا بمبادرة للتوفيق بين الحكم الوارد في الدستور واتفاقية الارتباط الحر . وقـال ان حكومته تدرك ان هذه المسألة هي موضوع مناقشة مكثفة في بالاو وهي لا تزال على استعـداد للانضمام الى هذه العملية .

٦٢٤ــ وذكر ممثل الولايات المتحدة ان المفاوضات بين حكومته وولايات ميكرونيزيـا الموحدة قد اختتمت بتوقيع اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات المتفرعة عنها في ٢١ تشريـن الأول/اكتوبر ١٩٨٢، وان الاستفتاء الشعبي سيجرى في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ . وأضاف، ان ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد انشأت، في هذا الصدد، لجنة للاستفتـاء الشعبي تعكف بهمة ونشاط على الاضطلاع ببرنامج اعلامي، اسندت المسؤولية عن الجـزء

الأكبر منه الى الولايات، ويتضمن هذا الجزء التخطيط للاستفتاء الشعبي واجراءه . وأردف قائلا ان كلتا الحكومتين تتطلعان الى قدوم البعثة الزائرة الموفدة من قبل المجلس الى الولايات الموحدة لمراقبة هذا الحدث التاريخي لتقرير المصير .

٦٢٥— وذكر ممثل الولايات المتحدة ان حكومته وجزر مارشال قد وقعتا اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات المتفرعة عنها في عام ١٩٨٢ وانهما تأملان في التمكن من اجراء الاستفتاء الشعبي في جزر مارشال بعد ذلك بقليل . بيد ان تطورات لم تكن في الحسبان حدثت في جزر مارشال قد جعلت من الضروري ان تعمد الحكومتان الى ارجاء الاستفتاء الشعبي بغرض اجراء المزيد من المناقشات وتعديل اثنين من الاتفاقات المتفرعة عن اتفاقية الارتباط الحر . وبالتالي شرعت الحكومتان من جديد في اجراء مفاوضات مكثفة ومن المنتظر أن تتمكنا في المستقبل القريب من اعلان موعد اجراء الاستفتاء الشعبي في جزر مارشال .

٦٢٦— وقال ممثل الولايات المتحدة انه مع افتراض الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر في الاستفتاءات الشعبية التي ستجرى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وفي جزر مارشال ، فان كلا من هذه الحكومات ستتقيد بالاتفاقية وفقا لاجراءاتها الدستورية . وفي حالة الولايات الموحدة ، سيقوم الجهاز التشريعي لكل ولاية من الولايات الأربع بالنظر في الاتفاقية ، وفي حال الموافقة عليها من قبل ثلاث ولايات على الأقل سوف يتخذ الكونغرس الوطني للولايات الموحدة اجراء بشأنها . وقال ان حكومتي الولايات المتحدة والولايات الموحدة تأملان في قيام الأجهزة التشريعية المعنية بانجاز المهمة الموكولة الي بعد الاستفتاء الشعبي الذى سيجرى في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ بوقت قصير . وفي حالة جزر مارشال ، فانه يلزم ان تقوم حكومتها بتحديد الخطوات الاضافية اللازمة للتقيد باجراءاتها الدستورية الخاصة بها . وبعد ذلك ستقوم الولايات المتحدة باتخاذ الاجراء المطلوب بشأن الاتفاقية وفقا لدستورها الخاص وبرفعها الى مجلس الكونغرس في الولايات المتحدة . ومع ان السلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع ان تملي سرعة اتخاذ هذا الاجراء على كونغرس الولايات المتحدة ، فانها تتوقع ان يكون نظر الكونغرس فوريا وايجابيا ، وبمجرد ان يتم ذلك ، ستبحث السلطة القائمة بالادارة على الفور مسألة انهاء اتفاق الوصاية مع مجلس الوصاية ومجلس الأمن .

٦٢٧— وطلب السيد تينوريو ، ممثل خاص ، من مجلس الوصاية المساعدة في ضمان انهاء اتفاق الوصاية بالنسبة لجزر ماريانا الشمالية في أقرب موعد ممكن كيما يتمكن سكانها من أن يصبحوا اعضاء كاملي العضوية في الاسرة الامريكية .

٦٢٨— وقال السيد فيتيال ، مستشار خاص ، انه رغم قلقه للقرار الذى اتخذته محكمة الاستئناف الاتحادية مؤخرا باعلانها عدم دستورية حكم أساسي من احكام عهد جزر ماريانا

الشمالية، فانه سيواصل السعي الى انهاء اتفاق الوصاية في أقرب موعد ممكن كي يصبح في مقدور شعب جزر ماريانا الشمالية التمتع بفوائد حق المواطنة في الولايات المتحدة . بيد انه طلب ان يتضمن انهاء اتفاق الوصاية استمرار الالتزام من جانب الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية بالتقيد بالعهد ؛ وأعرب عن سروره لاحراز بعض التقدم في سبيل ذلك الهدف خلال عام ١٩٨٣ .

٦٢٩— وقال السيد بورجا ، مستشار خاص ، انه بالنظر الى ان اجزاء من العهد قد بدأ نفاذها بمجرد الموافقة عليه من قبل سكان جزر ماريانا الشمالية واقامة حكومتهم الدستورية، فانهم قلقون بوجه خاص لذلك الحكم من العهد الذى يتعلق بحصولهم على حق المواطنة في الولايات المتحدة، والذى هو رهن ، بانهاء اتفاق الوصاية . وأضاف قائلا ان أفراد الشعب لا ينظرون الى المفاوضات بين السلطة القائمة بالادارة والكيانات السياسية الأخرى في المنطقة باللامبالاة ، ويدركون تمام الادراك انه ما لم يوافق كونغرس الولايات المتحدة واجهزته المكونة على الاتفاقات المتعلقة بمركزهم ، فانه ليس في الامكان مناقشة هذه المسألة بصورة شرعية .

٦٣٠— وقال السيد غويريرو، مستشار، ان العلاقة بين جزر ماريانا الشمالية والولايات المتحدة كانت ولا تزال جيدة جدا وان حكومته تشجع انهاء اتفاق الوصاية في اقرب وقت كيما تتحقق رغبة السكان في أن يصبحوا اعضاء كاملي العضوية في الأسرة الامريكية .

٦٣١— وعلى حد تعبير السيد أويتارونج ، ممثل خاص ، فقد مارس شعب بالاو بحرية حقه السيادى في تقرير المصير، على نحو ما طلبه الميثاق واتفاق الوصاية وكما تثبته الـ ٦٢ في المائة من الأصوات التي ادلى بها لصالح اتفاقية الارتباط الحر . ولذلك فان الموقف الرسمي لبالاو هو ان الاتفاقية قد حظيت بموافقة شعب بالاو حسب الأصول ، بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء الذى جرى بخصوص الاتفاق الفرعي المتعلق بالمواد النووية والمؤذية . وأضاف ان من دواعي سروره الابلاغ عن انشاء فرقة عمل خاصة، معنية بمفاوضات المركز السياسي الرامية الى تسهيل تنفيذ اتفاقية الارتباط الحر .

٦٣٢— وقال الممثل الخاص ان بالاو تود ان تعرف ما هو الدور الذى يتوقع منها أن تقوم به ، بخلاف التصديق على الاتفاقية، في العملية المؤدية الى انهاء اتفاق الوصاية . وبالنظر لمشارفة حقبه على نهايتها ، فانه يتعين على جميع المعنيين أن يخططوا بشكل جماعي النهج الذى يتبع لضمان انتقال بالاو بشكل سلس ومنظم الى مركز الارتباط الحر .

٦٣٣— وقال السيد سالي ، مستشار خاص، ان ما يزيد على ٦٢ في المائة من الناخبين في بالاو قد وافقوا على الاتفاقية واشار الى انه مع كون اكثرية الناخبين في الاستفتاء الشعبي قد وافقوا أيضا على البند ٣١٤ من الاتفاقية المتعلق بالمواد المؤذية، فان عدد الاصوات لم يكن كافيا للايفاء باشتراط الدستور الموافقة من قبل ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من

الأصوات كيما ينفذ البند . ولذلك، وحسب شروط الاتفاقية واحكام دستور بالاو، فقد حظيت الاتفاقية بموافقة الناخبين، في حين رفض الاتفاق المتفرع عنها والمتعلق بالمواد النووية والمواد المؤذية الأخرى .

٦٣٤— وقال المستشار الخاص أيضا ان على أية حكومة تدعي تمثيل الشعب ديمقراطيا التزاما اخلاقيا وقانونيا بالتقيد برغبات ذلك الشعب التي تم الاعراب عنها بواسطة استفتاء شعبي اجرى بحرية . وكما تظهر نتائج الاستفتاء الشعبي بشأن الاتفاقية، فان ارادة البالاويين فيما يتعلق بمسألة المركز السياسي هي بكل بساطة الموافقة على الاتفاقية، بحيث تحل محل اتفاق الوصاية، دون الموافقة على الحكم المتعلق بوجود أي من المواد المؤذية المذكورة في البند ٣١٤ من الارتباط الحر وفي الاتفاقات المتفرعة عنه . وعمدت حكومة بالاو، آخذة ذلك في الاعتبار، الى ابلاغ ممثلي الولايات المتحدة برغبات الشعب المفصح عنها .

٦٣٥— وافاد المستشار الخاص أن الولايات المتحدة قد قبلت قرار شعب بالاو . وأبلغت حكومة بالاو استعدادها لصرف النظر عن احكام البند ٣١٤ من اتفاقية الارتباط الحر . وأضاف انه للحكومة الأخيرة ان تتخذ ما يلزم من الخطوات بمقتضى دستورها وقوانينها لتنفيذ الاتفاقية، مع استبعاد الاحكام التي رفضها الناخبون . ولهذا الغرض، فقد انشأ رئيس بالاو فرقة عمل خاصة كي توصي بالخطوات التي تضمن تنفيذ اتفاقية الارتباط الحر بين بالاو والولايات المتحدة، في وقت مبكر .

٦٣٦— وقال المستشار الخاص انه مستعد، بمساعدة فرقة العمل الخاصة وفي حالة قيام السلطة القائمة بالادارة بالاعتراف بنتائج الاستفتاء الشعبي وبقبولها اياها لاستئناف المفاوضات مع الممثل الشخصي لرئيس الولايات المتحدة بهدف الاعداد لمفاوضات المركز السياسي لميكرونيزيا، بغية ايجاد افضل واسرع وسيلة لتنفيذ الاتفاقية .

٦٣٧— وافاد السيد ويلتر، مستشار، ان الاستفتاء الشعبي في بالاو كان أهم انجاز سياسي منفرد خلال الفترة قيد الاستعراض . وأضاف، انه بغض النظر عن الكثير من الادعاءات من قبل بعض مقدمي الالتماسات، فقد مارس شعب بالاو بالفعل حقه في تقرير المصير فيما يتعلق بمصيره السياسي ؛ وان البالاويين قد اختاروا بكل حرية وديمقراطية، في الاستفتاء الشعبي الذي راقبه اعضاء من مجلس الوصاية، الارتباط الحر دون أي بديل سياسي آخر متاح لهم . وأردف قائلا ان الشعب قد قال كلمته وانه، لذلك، يتعين على حكومته الوطنية المنتخبة ان تقوم بما كلفها به .

٦٣٨— وقال المستشار ان التناقضات الموجودة بين احكام دستور بالاو واحكام الاتفاقية انما وجدت فقط حين كان كلاهما لا يزال على شكل مشروع في عام ١٩٧٩، وهذه التناقضات تتعلق بالولاية على منطقة المائتي ميل ؛ وباستخدام الأرض واعمال حقوق التشغيل ؛ والمواد

النووية والمواد المؤذية . وأردف ان هذه المسائل الثلاث الواردة في الاتفاقات الفرعية قد بت فيها بشكل متبادل ومرض في عام ١٩٨٠ عن طريق مفاوضات طويلة ؛ وان الاتفاقين الفرعيين الأولين ، بالاضافة الى الاتفاقات الفرعية الثمانية الأخرى ، جرت الموافقة عليها كلها في شكل صفقة شاملة ، جنبا الى جنب مع اتفاقية الارتباط الحر . اما الاتفاق الفرعي الثالث ، المتعلق بالمواد المشعة والكيميائية ، والبيولوجية ، الذى أجريت مفاوضات بشأنه جنبا الى جنب مع البند ٣١٤ من الاتفاقية وعملا بهذا البند ، فلم ينل الموافقة اللازمة التي تتطلب ٧٥ في المائة من الاصوات ؛ وهذه هي المسألة المتبقية الوحيدة التي تجب مناقشتها . وأوضح المستشار انه ليس في نية بالاو ان تسعى الى تعديل دستورها ، وهو القانون الأعلى للبلد ، في سبيل التوفيق أو في سبيل أى هدف آخر .

٦٣٩ - وأفاد السيد تاكيسي ، الممثل الخاص ، بأن المفاوضات بشأن المركز السياسي المقبل قد وصلت اخيرا الى خاتمة مرضية للطرفين . وقال ان رئيس جمهورية ولايات ميكرونيزيا الموحدة أعلن الحادى والعشرين من حزيران/يونيه ١٩٨٣ يوما للاستفتاء العام ، وان لجنة الاستفتاء العام قد بدأت عملها ، وان فرق العمل توجد في الميدان حاليا حيث تباشر تنفيذ برامج لتثقيف الجمهور بشأن اتفاقية الارتباط الحر . وأضاف قائلا ان لجنة الاستفتاء العام تراقب برامج التثقيف السياسي ، عن قرب لتتأكد من فعاليتها .

٦٤٠ - وقال السيد دومينيك ، الممثل الخاص ، ان جزر مارشال تفخر بمنجزاتها على مدى السنة الماضية ، وأردف قائلا ان القضية الغالبة في المجال السياسي كانت هي اتفاقية الارتباط الحر ، التي وقعتها جزر مارشال والولايات المتحدة مع عدد من الاتفاقات الفرعية في أيار/مايو ١٩٨٢ . واسترسل قائلا انه نتيجة لمعارضة عدد من ملاك الاراضي الكواجاليينيين الذين تستعمل اراضيهم ضمن ميدان رماية القذائف بكواجالين ، كان من الضرورى تنقيح الاتفاقين المتعلقين بحقوق الاستعمال العسكرى والمطالبات النووية . وقد اتخذت المعارضة شكل احتلال ملاك الاراضي لميدان الرماية والمطالبة بزيادة مدفوعات استخدام الاراضي ، وتخفيض فترة سريان اتفاق حقوق الاستعمال . وقال انه بعد اجراء مشاورات مستفيضة مع هؤلاء الملاك ، دخلت حكومته في مفاوضات اخرى مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق حقوق الاستعمال العسكرى . وقد اعطيت الفرصة ، خلال المحادثات ، لملاك الاراضي ليكونوا جزءا من وفد حكومته ليبينوا بواعث قلقهم للولايات المتحدة مباشرة . ونتيجة لتلك المفاوضات خفضت فترة سريان اتفاق حقوق الاستعمال العسكرى من ٥٠ الى ٣٠ عاما ، ووافقت حكومة الولايات المتحدة على تقديم مبلغ اضافي قدره ٦ ملايين دولار على مدى سنتين لمشاريع تنمية جزرة كواجالين المرجانية . وفي هذا الصدد ، قال ان حكومته قد ابرمت اتفاقا مع ملاك الاراضي في كواجالين على غرار الاتفاق المتفاوض بشأنه مع الولايات المتحدة . وقد تضمن الاتفاق المنقح الفترة المخفضة مع الاحكام المتعلقة بالاموال الانمائية ، ونص على مدفوعات مقابل استعمال الاراضي تدفع لملاكها عن طريق حكومته .

٦٤١ - وذكر الممثل الخاص ان عددا من المتأثرين باتفاق المطالبات النووية شكوا من أن المبالغ المعروضة من الولايات المتحدة غير كافية وطالبوا بأن تتاح لهم فرصة المثول امام محاكم الولايات المتحدة للتقاضي بشأن الاضرار . بيد أنه بعد أربعة اعوام من المفاوضات اتخذت حكومة الولايات المتحدة موقفا مؤداه انها لن تدفع أكثر من ١٥٠ مليونا من الدولارات لتسوية المطالبات ، وانها بمجرد تسويتها سترفض منح

امكانية المثول امام محاكم الولايات المتحدة . وأعلن انه لا يمكن ان يكون هناك اتفاق بشأن جزر مارشال دون تسوية قضية المطالبات النووية .

٦٤٢ - وذكر الممثل الخاص أن من رأى حكومته ،انه نظرا للموقف الصلب الذى تتخذه الولايات المتحدة ، ينبغي طرح العرض المقدم منها للاستفتاء . واستطرد قائلا انه تحقيقا لهذا الغرض ،تقوم حكومته ، بالتشاور مع شعب جزر مارشال ، بترتيب اجراء توزيع عادل للأموال على السكان لتلبية مطالباتهم الحالية ، ولايجاد وسيلة لتلبية احتياجاتهم المقبلة الناتجة عن التجارب النووية . وقال ان حكومته قد توصلت الى اتفاق مؤقت مع الولايات المتحدة لجعل كل مبلغ الـ ١٥٠ مليون دولار متاحا لها في يوم سريان الاتفاق حتى يمكنها انشاء صندوق دائم يدر من الفوائد ما يفي بالاحتياجات الحالية والمقبلة لجميع السكان المتضررين .

٦٤٣ - وقال الممثل الخاص انه فور ابرام اتفاق المطلبات النووية المنقح ، ستستأنف حكومته برنامج التثقيف السياسي بشأن الاتفاق ، والذى كان قد توقف بسبب انقطاع التمويل من جانب الولايات المتحدة . وفور انجاز ذلك البرنامج سيجرى استفتاء عام على الاتفاق . وقال ان حكومتي الولايات المتحدة وجزر مارشال على استعداد لبحث موعد الاستفتاء العام مع رئيس مجلس الوصاية .

٦٤٤ - وذكر الممثل الخاص ان الوقت قد حان لأن توضع نتائج المفاوضات المعقودة في واشنطن العاصمة امام الشعب في استفتاء عام . ودعا مجلس الوصاية الى مراقبة ذلك الحادث الهام في التاريخ السياسي لجزر مارشال .

٦٤٥ - وقال الممثل الخاص ، مؤكدا من جديد رغبة جزر مارشال في انهاء اتفاق الوصاية في أقرب وقت ممكن ، ان الاموال المتلقاة من السلطة القائمة بالادارة ظلت تتناقص تدريجيا مع تزايد اضطلاع جزر مارشال بمسؤوليات حكومية أكبر ، وعلاوة على ذلك وبسبب المركز السياسي الحالي لجزر مارشال فان محاولاتها للحصول على مساعدة مالية من المنظمات الدولية قد لاقت الرفض . ولتلك الاسباب فان جزر مارشال تواقة الى انهاء اتفاق الوصاية والى تبوء مكانها بين دول العالم الثالث . واضاف قائلا انه لابد من انهاء اتفاق الوصاية اذا كان لجزر مارشال أن تسلك سبيل النمو كشعب وكأمة .

٦٤٦ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وفده قد اعجب بالنضج السياسي لسكان الجزر وخاصة بالطريقة الواضحة والصريحة التي عرض بها الممثلون الخاصون للكيانات الأربعة وجهات نظرهم . وعدها محمدة للسلطة القائمة بالادارة ان شجعت على هذا النحو الواضح حرية الكلمة والمشاركة السياسية الكاملة في شؤون الاقليم . وقال ان البعض ممن لم يعتادوا على حرية التفاعل بين القوى الديمقراطية قد يفسرون النقد الذى عبر عنه على انه يعكس استياء اساسيا ازاء سير وطبيعة التطور الدستورى . وأردف قائلا ان

وفد المملكة المتحدة يخرج باستنتاج مختلف . ففي حين ان من الواضح انه مـــازال هناك الكثير مما ينبغي عمله ، وأن السلطة القائمة بالادارة قد اعترفت بانها ليســـت بلا أخطاء ، فان ما شهده الوفد اثناء دورة مجلس الوصاية كان مشهدا مبرزا باعثـــا على الارتياح للعملية الديمقراطية وهي في طور الممارسة .

٦٤٧ - وأعرب من جديد عن رأى مجلس الوصاية من أنه يأسف لقرار شعوب ميكرونيزيـــا بالسعي الى تحديد مركزهم المقبل على نحو منفصل ، بدلا من أن يكونوا اقليما موحدا وقال انه يرى انه سيكون من المؤسف أن ينشأ الشعور بالاحباط بين الدول بشـــــأن تفاوتات متصورة في علاقتها المكتسبة حديثا بحكومة الولايات المتحدة ، في الوقت الـذى سوف يكون فيه التعاون العملي والمشاركة بين شعوب ميكرونيزيا امرا اساسيا . وقـــال ان وفد المملكة المتحدة يحث السلطة القائمة بالادارة على ان تعمل ما بوسعها لضمان ألا يسمح للخلافات الدستورية بأن تكون مبعثا للتوتر بين الدول .

٦٤٨ - وفي مسألة التوفيق بين احكام الخلو النووى الواردة في دستور بالاو والاتفاق المتفاوض بشأنه بين حكومتي الولايات المتحدة وبالاو عملا بالمادة ٣١٤ من اتفاقيـــة الارتباط الحر ، قال وفد المملكة المتحدة انه ممتن لممثل الولايات المتحدة على بيانـه الذى ساعد على توضيح القضية وعلى ازالة العديد من اوجه عدم التفاهم والتصـــورات الخاطئة المحيطة بتلك القضية البالغة الحساسية ، وانه يشعر بالسرور اذ يرى ان رئيس جمهورية بالاو قد انشأ لجنة عاملة للنظر في الأمر وأن مناقشات مكثفة ستجرى بين بـالاو والولايات المتحدة بشأن ذلك الموضوع . وذكر الوفد أنه قد أحاط علما ببيانات الممثلين الميكرونيزيين التي ورد فيها أن الأمر سيسوى بين بالاو والسلطة القائمـــة بالادارة ، وأعرب عن امله في امكان التوصل الى حل مرض للطرفين .

٦٤٩ - ولاحظ ممثل فرنسا أن السلطة القائمة بالادارة وحكومات كل الكيانات في جميع انحاء الاقليم قد اتفقت على ضرورة وضع نهاية سريعة لحالة الوصاية ، وهي رغبة يشارك فيها وفده ايضا . وقال ان السلطة القائمة بالادارة قد حولت جزءا لا يستهان بـــه من مسؤولياتها الى الحكومات الدستورية ، وانه وان كان مما يثير الاستياء ان الوسائل المالية والاقتصادية للكيانات لا تتكافأ مع ما لها من اختصاصات سياسية وادارية ، فان المرء بوسعه أن يرحب بما احرز من تقدم حاسم في مجال توفير حق تقرير المصير للشعب وفقا لأهداف نظام الوصاية المنصوص عليها في المادة ٧٦ من الميثاق .

٦٥٠- وقال ان الوفد الفرنسي يرى أن الخيارات المتاحة للناخبين في أى استفتاء بشأن مستقبلهم ينبغي الا تنحصر في الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر ، بل ينبغـــي أن تشمل ، امتثالا للميثاق ، امكانية اختيار مركز الاستقلال ، رغم أن هذا الاحتمال

قد رفض قبل عدة اعوام من جانب الذين استشيروا . وأكد أن الصياغة المقدمة للناخبين في بالاو للاقتراع عليها تتضمن تلك الخيارات بعينها وأنه ينبغي ان يطبق الشيء نفسه على الكيانات الأخرى في الاقليم المشمول بالوصاية .

٦٥١ - وأشار ممثل فرنسا الى أن وفده قد شارك في الاستفتاء العام الذى اجرى في بالاو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ بشأن تقرير المصير ، وانه قد اعتمد مع اعضاء البعثة الثلاثة الاخرين ، دون اى خلاف في الآراء الاستنتاجات التي ترد في تقرير البعثة الزائرة (٢٧) . وقال على وجه التحديد ان وفده يشارك البعثة في رأيها بأن الأمر سوف يعود الى حكومتي الولايات المتحدة وبالاو في البحث عن حل يوفق بين دستور بالاو والاتفاقية .

٦٥٢ - وذكر ممثل فرنسا ان وفده سيشارك في الاستفتاء العام الذى سيجرى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، وأعرب عن الأمل في أن تتوصل المفاوضات المقبلة بين مفاوضي الولايات المتحدة وجزر مارشال الى نتيجة سريعة . وكرر الاعراب عن رأى وفده بأن الاستفتاءات المتزامنة سوف تكون امرا مستصوبا ، وأعرب عن أمله في أن يستكمل استفتاء السكان المعنيين في اسرع موعد ممكن .

٦٥٣ - وفيما يتعلق بالتقدم في المجالات السياسية والاجتماعية والتعليمية ، قال الممثل الفرنسي أنه يمكن تقييم السلطة القائمة بالادارة تقييما مرضيا ، رغم انه كان من المستصوب ان يكون ذلك النجاح مصحوبا بتقدم اقتصادى مقابل . وقال ان زيادة المجهودات المالية من جانب السلطة القائمة بالادارة قبل انهاء اتفاق الوصاية من شأنه ان يمكن الحكومات الدستورية من مواجهة فترة ما بعد الوصاية بثقة وهدوء .

٦٥٤ - وتكلم ممثل الولايات المتحدة عن نوع المساعدة الاقتصادية المتصورة لميكرونيزيا بموجب الاتفاقية فقال ان المستوى العام لمنح المساعدة المقدمة الى بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة سيكون ، اكبر بعض الشيء مما قدمته الولايات المتحدة في السنوات الاخيرة من فترة الوصاية . وأردف قائلا انه على عكس ما ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي فان الولايات المتحدة لم تعد بتقديم مساعدة اكبر في اطار الاتفاقية من تلك التي تقدمها بموجب الترتيب الحالي . وذكر ان مقدار الاموال سيكون هو نفسه الى حد كبير ، حيث ان تحديد الارقام يقوم على اساس مصروفات التشغيل الفعلية . بيد أن الحكومات ستتسلم الاموال كمبالغ اجمالية وسيكون لها كامل الحرية في تقرير ما يتعلق بانفاقها . واستطرد قائلا انه سيكون هناك بصورة اساسية تكافؤ بين دول الارتباط الحر الثلاث في المستويات القائمة على اساس نصيب الفرد . وسيكون الفرق الرئيسي في فترة ما بعد الوصاية هو أن مساعدة الولايات المتحدة ستوجه بشكل مكثف الى احداث التنمية وتوفير الاعتماد على الذات من الناحية الاقتصادية . وذكر ان الاتفاق يقضي بأن تخصص

نسبة ٠.٤ في المائة ، على الأقل ، من مساعدة الولايات المتحدة للمشاريع المدرة للدخل والمشاريع الانتاجية .

٦٥٥ - وفيما يتعلق بالتنمية السياسية في الاقليم المشمول بالوصاية ، قال ممثل الولايات المتحدة ان المبدأ الأساسي للمركز المتفاوض بشأنه من قبل الحكومات الميكرونيزية والمقترح من شعوبها هو الارتباط الحر وهو العبارة المستعملة لوصف العلاقة المحددة في الاتفاقية . وتلك العبارة تصف العلاقة السياسية التي يكون للدول المرتبطة بموجبها ارتباطا حرا ، حكم ذاتي داخلي كامل وقدر كبير من السيطرة على شؤونها الخارجية ، في حين تكون للولايات المتحدة السلطة والمسؤولية فيما يتعلق بأمور الأمن والدفاع ؛ وأضاف قائلا ان الولايات المتحدة ستقدم مساعدة اقتصادية ايضا .

٦٥٦ - وقال ممثل الولايات المتحدة ان حكومات بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة قد وقعت الاتفاقية بحرية دون ضغط أو قسر من الولايات المتحدة أو أي طرف آخر . وقال انه متأكد من أن ممثلي كل من الحكومات المشتركة في الدورة الخمسين لمجلس الوصاية يشهدون بتلك الحقيقة التي لا تقبل الجدل .

٦٥٧- وردا على النقطة التي أثارها أحد الوفود ومؤداها أن الميثاق واتفاق الوصاية يطالبان بالاستقلال أو بالحكم الذاتي ، قال ممثل الولايات المتحدة انه توجد عدة بدائل للاستقلال معترف بها في القانون الدولي باعتبارها نتائج سليمة للممارسة الكاملة للحقوق الأساسية لتقرير المصير . وأردف قائلا ان هدف الولايات المتحدة من الوفاء بهذه الامانة هو تشجيع تقرير المصير وجعله أمرا ممكنا كتحقيق للتنمية السياسية . اما الشكل أو المسلك الذى قد يتخذه تقرير المصير فهو بالضبط ما شجعت الولايات المتحدة الميكرونيزية على اختياره . واسترسل يقول ان سأم وفده يتزايد ، وان كان عزمه لم يهن ، من جراء استمرار الاشارة الى الاستقلال على انه الطريق الوحيد الذى يمكن للميكرونيزيين اختياره ، ومن الاهانة الضمنية لاستقلالية وفطنة واستقامة الميكرونيزيين . وقال ان لديهم ضمانة من الولايات المتحدة بأن بامكانهم اختيار مركزهم بحرية ، فضلا عن ضمانة مجلس الوصاية الذى راقب تدابير تقرير المصير في جزر ماريانا الشمالية وفي بالاو . وأردف قائلا ان الميكرونيزيين سوف يمارسون اختيارهم بحرية وان الامم المتحدة سوف تكفل ذلك .

٦٥٨- وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان الارتباط الحر الذى يجرى التفكير فيه حاليا يتفق الى حد كبير مع أحكام اتفاق الوصاية ، فضلا عن اتفاقه ، مع نص وروح الميثاق . وقال ان وفده يعتبر أن هذا الجانب من جوانب التنمية السياسية هو بمثابة امانة تحت تأديتها . وأضاف قائلا انه في حين ان قرار الجمعية العامة رقم ١٥٤١ (د - ١٥) نفسه ، لا ينطبق بأى حال على اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجي المشمول بالوصاية ، فانه يعترف ، على الرغم من ذلك ، بالصفات المميزة للمركز السياسي للارتباط الحر ، وأردف يقول ان نوع الارتباط الحر المبين في الاتفاقية يتمشى مع المعالم الرئيسية للارتباط الحر المعترف بها بوجه عام في القانون الدولي ، والمبينة في ذلك القرار : اذ سيتم الدخول في الترتيب المتعلق به بحرية عن طريق عمليات مستنيرة وديمقراطية ؛ وسيكون من حق كيانات الارتباط الحر أن تعتمد دساتيرها الخاصة بها دون تدخل خارجي ؛ وسوف يكون من الممكن انهاء المركز السياسي وعلاقة الارتباط الحر في أى وقت ومن جانب أى طرف .

٦٥٩- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده بأن أحد الاهداف الرئيسية لدولته ، وهو انشاء المؤسسات الديمقراطية وترسيخ المبادئ الديمقراطية كوسيلة لحل القضايا السياسية ، قد تحقق الى حد كبير . وقال انه على نحو ما هو مألوف ومستصوب في النظام الديمقراطي ، فان حكومته لا تتوقع اجماعا كاملا للآراء فيما يتعلق بكل جانب من جوانب شؤون الاقليم او مستقبله السياسي . وذكر ان القرارات التي تؤثر بشكل حيوى على سكان الاقليم المشمول بالوصاية ، بما في ذلك ما سيكون لديهم مستقبلا من ترتيبات دستورية وحكومية ، قد اتخذتها شعوب ميكرونيزيا وتواصل اتخاذها بحرية ، عن طريق عمليات ديمقراطية يراقبها ممثلون للأمم المتحدة .

٦٦٠- وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان حكومات بالاو، وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة، تعمل في الوقت الحالي بموجب دساتير ووفق عليها محليا، طبقا لاتفاق الوصاية، وانها قادرة تماما على مواصلة حكم أنفسها بعد انهاء اتفاق الوصاية. وذكر ان لدى تلك الحكومات، بموجب دساتيرها، سلطة كافية لتنفيذ اتفاق بشأن الارتباط الحر، لا تكون بمقتضاه، مستقلة استقلالا تاما، ولكن متمتعة بحكم ذاتي كامل، وستكون لديها بصفة عامة السلطة والمسؤولية فيما يتعلق بالتعامل في الشؤون الخارجية التي يتوقع ان تشمل الدخول في اتفاقات مع دول أخرى فضلا عن تلقي المساعدة من المؤتمرات والمنظمات الدولية والمشاركة فيها. وسوف تمتنع دول الارتباط الحر في ممارستها لسلطتها في ميدان الشؤون الخارجية عن الاتيان بالأفعال التي تتعارض مع مسؤوليات الولايات المتحدة في مجال الأمن والدفاع.

٦٦١- وذكر ممثل الولايات المتحدة ان وفده قد تشاور بشكل غير رسمي مع أعضاء مجلس الوصاية لافادتهم بأحدث ما يتعلق بتقدم المفاوضات والقضايا التي تشملها، كما قدم افادة كاملة بشأن المفاوضات أثناء الدورات السنوية للمجلس، وقال ان حكومته تعتزم مواصلة تلك الممارسة. وعلاوة على ذلك، زودت الولايات المتحدة جميع أعضاء المجلس، وأمانته بنسخ من الاتفاقية ومن جميع الاتفاقات الفرعية، بمجرد استكمالها وتوقيعها. وقد ووفق على الاتفاقية في استفتاء عام جرى في بالاو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣، كما ستطرح في استفتاءين عامين مماثلين في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وذلك في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣، وفي جزر مارشال، في المستقبل القريب. وبعد ذلك ستقدم الاتفاقية الى كونغرس الولايات المتحدة للنظر فيها والموافقة عليها.

٦٦٢- وذكر ممثل الولايات المتحدة ان حكومته قد ظلت، على طول المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي، محافظة على استعدادها للتفاوض مع بالاو وجزر مارشال، وولايات ميكرونيزيا الموحدة بشأن ايجاد علاقة تتسق مع مركز الاستقلال. وقال ان حكومته قد أخطرت مجلس الوصاية أيضا بأن خيار الاستقلال يمكن أن يظهر على نحو ملائم في اقتراع بشأن المركز السياسي، اذا ما كانت تلك هي رغبة الكيانات. وقد ظهر ذلك الخيار، في الواقع، في ورقة الاقتراع الذي تم في بالاو، حيث نال خيار الاستقلال ٤٤ر٤ في المائة من الاصوات التي أدلي بها بشأن تلك المسألة، ونال الخيار الخاص باقامة علاقة مع الولايات المتحدة تكون أوثق من الارتباط الحر ٦ره٥ في المائة من الاصوات. بيد ان نسبة من قرروا الاعراب عما يفضلونه بشأن تلك المسألة لم تتعد حوالي نصف من أدلوا بأصواتهم في ذلك الاستفتاء العام، حيث فضّل ربع الذين أدلوا بأصواتهم الاستقلال، بينما فضّل ثلثهم العلاقة الأوثق.

وحيث ان المصوتين في بالاو قد وافقوا بصورة ساحقة على المركز السياسي المتمثل في الارتباط الحر ، فان النتائج التي أسفر عنها السؤال الخاص بالاستقلال او العلاقات الاوثق تصبح غير ذات قيمة عملية .

٦٦٣- وقال ممثل الولايات المتحدة ان الخيار الخاص بالاستقلال سيظهر في ورقة الاقتراع المعدة للاستفتاء العام الذى سيجرى في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، في ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وان من المتوقع ان يرد هذا الخيار أيضا في ورقة الاقتراع المصاغة لجزر مارشال . وذكر كذلك انه طبقا للمادة ٨٣ من الميثاق ، ولقرار مجلس الامن ٧٠ (١٩٤٩) المؤرخ في ٧ آذار/مارس ١٩٤٩ ، أفيد مجلس الامن بصورة كاملة ، عن طريق تقارير مجلس الوصاية ، عن التطورات الجارية في الاقليم المشمول بالوصاية ، بما فيها المفاوضات المتصلة بالمركز السياسي .

٦٦٤- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده بأن اختيار سكان أى اقليم مشمول بالوصاية لمركزهم السياسي في المستقبل يعتمد ، في نهاية الامر ، على قرارهم الذى يعكسه التعبير الحر عن ارادتهم الشعبية ، وهو ما يشكل عملا من أعمال تقرير المصير . وذكر ان حكومته تعتقد أن أكثر الاوقات ملاءمة وفائدة لأن يناقش المجلس الاتفاق والاتفاقات الاخرى ذات الصلة بها ، سيتاح اذا ما ووفق رسميا على تلك الوثائق ، وعندما يتم ذلك . وأضاف قائلا ان حكومة الولايات المتحدة تفترض ان المجلس سيوجه اهتمامه بالدرجة الاولى الى الطريقة التي تم بها ، أو سيتم بها ، شرح الاتفاقية والاتفاقات الفرعية للمصوتين في بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة . وتفترض أيضا اهتمام المجلس بتنفيذ الاجراء المتعلق بتقرير المصير الذى تمت من خلاله ، أو ستتم ، الموافقة على اتفاقية الارتباط الحر والاتفاقات الفرعية ، حيث ان الموافقة على اجراء صحيح ومستنير استنارة كاملة من اجراءات تقرير المصير من شأنه ان يظهر قبول الشعب المعني مباشرة بمضامين ذلك الاجراء . وقال ان ذلك الافتراض ينطبق بنفس القدر على العهد الخاص بجزر ماريانا الشمالية .

٦٦٥- وقال ممثل الولايات المتحدة ان حكومته قد دأبت منذ عهد بعيد هي ومجلس الوصاية على تأييد وحدة الاقليم المشمول بالوصاية . بيد ان الانفصال السياسي قد حدث نتيجة للارادة التي عبّر عنها الشعب بوضوح في استفتاءات تولى مجلس الوصاية مراقبتها واعتبرها نزيهة . وأردف قائلا ان الولايات المتحدة على علم بالرأى المؤيد للمزيد من التجزئة في بعض أجزاء الاقليم المشمول بالوصاية ، وانها شجعت الافراد والجماعات التي لديها مثل تلك الآراء على تقديمها ، حسب الاقتضاء ، الى حكومات بالاو وجزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٦٦٦- وقال ممثل الولايات المتحدة ان السلطة القائمة بالادارة ، وقد انتهت عمليا من المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي ، واذ رأت ان عملية الموافقة قد بدأت ، ترغب في انجاز تلك العملية في أسرع وقت ممكن ، بيد انها لم تحدد توقيتا معينا لاتمام ذلك . وأشار الى ان رئيس الولايات المتحدة ذكر في رسالة وجهها الى شعوب الاقليم المشمول بالوصاية في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، أن ادارته ملتزمة بانهاء اتفاق الوصاية في وقت مبكر ، وانها ترغب في اتمام المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي في أسرع وقت ممكن . وأشار ممثل الولايات المتحدة الى ان ذلك البيان يذكّر بسياسة بلاده . وقال ان حكومته تعتزم ان تثير في الوقت المناسب مسألة انهاء اتفاقية الوصاية مع مجلس الوصاية ومجلس الامن . وأضاف انها تفكر طبيا أن يكون انهاء ذلك الاتفاق في نفس الوقت لكل أجزاء الاقليم .

٦٦٧- وأردف ممثل الولايات المتحدة قائلا انه اعطى مجلس الوصاية رد حكومته الحازم والبات على الادعاءات التي تزعم انها أخفقت في الاضطلاع بالتزاماتها على أكمل وجه ، بما في ذلك تحقيق النمو السياسي وتطوير الهيكل الأساسي . وقال ان السلطة القائمة بالادارة مدركة لالتزاماتها وتعهداتها وأنها تبذل كل ما في الوسع للوفاء بها .

٦٦٨- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان وفده قد اطلع على تقرير السلطة القائمة بالادارة بشأن الحالة في الاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية ، فضلا عن السياسة التي تمارسها في ذلك الاقليم . واستطرد قائلا ان وفده بعد ان استمع باهتمام للبيانات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة والملتمسون ، يرى ان محتويات التقرير ، والبيانات المختلفة ، والمعلومات التي قدمتها البعثات الزائرة الموفدة من مجلس الوصاية ، فضلا عن البيانات الاخرى المتعلقة بالحالة في ميكرونيزيا ، توضح ان الولايات المتحدة تواصل أعمالها غير الشرعية منتهكة الميثاق فيما يتعلق بالاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية .

٦٦٩- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي انه عملا بالمادة ٨٣ من الميثاق ، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية في ضمان السلم والأمن في الاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية ، وان المجلس يتمتع بالحق الخالص في تنفيذ جميع وظائف الأمم المتحدة في ذلك الاقليم . وأضاف قائلا ان الأمم المتحدة ككل لا يمكنها أن تقف مكتوفة الايدي ازاء انتهاكات السلطة القائمة بالادارة لاتفاق الوصاية وللهدف الرئيسي لنظام الوصاية الذي تعهدت الولايات المتحدة نفسها بدعمه ، عملا بالمادة ٧٦ من الميثاق وبقرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

٦٧٠- وأردف ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ، ان الولايات المتحدة تحاول في الوقت الحالي استكمال تفتيتها للاقليم الاستراتيجي المشمول بالوصاية وضمّه ، في اطار مسميات لصيغ استعمارية جديدة مثل التعاون والارتباط الحر . وقال ان الولايات المتحدة تخطط

لوضع الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع وانها تبذل كل ما في وسعها لحمل الامم المتحدة على اضفاء الشرعية على خططها الرامية الى الضم . وقال ان اعمال الضم تلك ، التي تهدف الى اخراج ميكرونيزيا من نطاق الولاية الدولية ، وفرض السيطرة غير المجزأة للولايات المتحدة على الاقليم ، تجرى انتهاكا للميثاق ، ولاتفاق الوصاية ، ولاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفضلا عن ذلك ، فان خطط الولايات المتحدة التي ترمي الى تحويل ذلك الاقليم الى رأس جسر عسكرى ـ استراتيجي في غربي المحيط الهادئ ، تشكل تهديدا خطيرا لا لأمن ميكرونيزيا وحدها بل لأمن بلدان آسيا واوقيانوسيا أيضا ، ويمكن أن تؤدى الى ايجاد بؤرة توتر جديدة في العالم .

٦٧١- وقال ان البعثة السوفياتية لدى الأمم المتحدة أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة ومختلف هيئات المنظمة مرارا بموقفها وبالاجراءات غير المشروعة والمخالفات التي ارتكبتها السلطة القائمة بالادارة ضد الميثاق ؛ وقد أصر الوفد السوفياتي على ايقاف هذه الاجراءات فورا .

٦٧٢- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه في المناقشات التي جرت في عام ١٩٨٢ في اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة التابعتين للجمعية العامة ، وجه الوفد السوفياتي أنظار أعضاء اللجنتين الى الحالة الشاذة في الاقليم . وفي ١٠ آب/اغسطس ١٩٨٢ اعتمدت اللجنة الخاصة استنتاجات وتوصيات بشأن ميكرونيزيا (١٢) ، وجّهت اليها أنظار حكومة الولايات المتحدة ورئيسي مجلس الأمن ومجلس الوصاية .

٦٧٣- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الحالة الموجودة حاليا ، كما أوضحتها المناقشات في مجلس الوصاية ، اضطرت وفده الى اثارة المسألة مرة أخرى في مجلس الوصاية ومجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات المسؤولية فيما يتعلق بالاقليم المشمول بالوصاية . فالاقليم ، الذى كان موحدا فيما مضى ، قد جزأته السلطة القائمة بالادارة الى أربعة كيانات منفصلة اداريا بهدف سياسي محدد هو اضعاف مقاومة شعب ميكرونيزيا عن طريق سياسة السلطة القائمة بالادارة المبنية على الاستعمار الجديد والضم . وكما هو معروف جيدا ، أعلنت الجمعية العامة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) ، المحتوى على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ان كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأى بلد تكون متنافية ومقاصد الميثاق ومبادئه .

٦٧٤- ومضى يقول ان أول ضحية لسياسة " فرّق تسد " التي تتبعها الولايات المتحدة كانت جزر ماريانا الشمالية التي أعطيت في عام ١٩٧٥ مركز ما يسمى بكمنولث في وحدة سياسية مع الولايات المتحدة . وبذلك حوّل هذا الجزء من الاقليم المشمول بالوصاية ليصبح

احدى ممتلكات الولايات المتحدة . وكما هو مسلّم به في الولايات المتحدة نفسها ، أصبحت جزر ماريانا الشمالية أول اقليم تمتصه الولايات المتحدة منذ عام ١٩١٤ .

٦٧٥- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان السلطة القائمة بالادارة ، باستغلال الاعتماد الكلي لسكان الجزر الذين فقدوا تحت وصاية الولايات المتحدة ، كل امكانية للاكتفاء الذاتي ، قد ضغطت على الميكرونيزيين وأرهبتهم عن طريق الاستعمال الدعائي للخطر الشيوعي وعن طريق محاولات جعل تقديم المعونة الاقتصادية متوقفا على شروط معيّنة .

٦٧٦- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة قد قامت بتدابير تفتيتية مماثلة فيما يتعلق بجزر كارولينا وجزر مارشال وذلك بأن فرضت عليها مركز الارتباط الحر الشائن مع الولايات المتحدة الذى يتساوى من الناحية العملية مع الضم . وعلاوة على ذلك فقد شنت حملة دعائية لتغطية سياسة توسعية مكشوفة في المحيط الهادئ ولجعلها تبدو كما لو كانت مظهرا لارادة الميكرونيزيين وكعمل من أعمال تقرير المصير من جانبهم .

٦٧٧- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان آخر أمثلة المناورات الوقحة التي تقوم بها الولايات المتحدة هو الاستفتاء العام في بالاو الذى أجرى في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ ، حيث كان من المفروض أن يصوت سكان بالاو لصالح أو ضد فرض الولايات المتحدة لوضع استعمارى جديد تحت اسم الارتباط الحر . فقد ظهر بجلاء خلال الحملة ان التصويت ضد الارتباط مع الولايات المتحدة سوف يعني توقف مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية ، وهي نفس المساعدة التي وضعت الاقليم المشمول بالوصاية ، بمنع تنمية اقتصاد بالاو ، في وضع يتميز بالاعتماد التام على الدولة المكلفة بالوصاية عليه فيما وراء البحار . وهناك مثال آخر للضغط الفظ من جانب الولايات المتحدة وذلك عندما استخدمت حقها كسلطة قائمة بالادارة في الغائها الاستفتاء العام في جزر مارشال الذى كان مقررا اجراؤه في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٢ .

٦٧٨- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ما أعلنه وزير خارجية جزر مارشال في الدورة التاسعة والأربعين لمجلس الوصاية من ان استفتاء سوف يجرى في جزر مارشال في التواريخ التي حددها . بل لقد أعلن ان ذلك الجزء من ميكرونيزيا يجرى اكتسابه مركزا سياسيا مستقلا سوف يدخل في اطاره في ارتباط حر مع الولايات المتحدة . وفي الاستفتاء العام الذى الغته الولايات المتحدة كان من المفروض ان تقدم السلطات المحلية في جزر مارشال اتفاقية الارتباط الحر للناخبين للموافقة عليها بينما تبقي خيار الاستقلال التام بوصفه حلا بديلا .

٦٧٩- وأشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن من الواضح ان الولايات المتحدة غير راضية عن مظاهر الحربة من جانب الاقليم المشمول بالوصاية التي سوف تؤثر في استعمال السلطة القائمة بالادارة المشكوك فيه لكواجالين ، وهي احدى الجزر المرجانية الرئيسية في جزر مارشال .

٦٨٠- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان قصة الاستفتاء العام في جزر مارشال ليست هي المثل الوحيد لمثل هذه المظاهر الفظة للادارة التعسفية من جانب السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بميكرونيزيا . فقد غيرت الولايات المتحدة موعد الاستفتاء العام الذى أجرى مؤخرا في بالاو ثلاث مرات ، والغت في ثلاث مناسبات نتائج الاستفتاء العام على دستور بالاو نظرا لأن هذا الأخير يمنع أية عمليات تقوم بها الولايات المتحدة باستعمال الأسلحة النووية في تلك الجزر .

٦٨١- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان الولايات المتحدة ، بربطها بين مصير شعب الاقليم المشمول بالوصاية وخططها الاستراتيجية ، تتجاهل التزاماتها الدولية بمقتضى اتفاق الوصاية والميثاق واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ولم تثر هذه السياسة والممارسة المبنيتان على الاستعمار الجديد سخط واحتجاج السكان المحليين في الاقليم فحسب بل أثارت أيضا السخط والاحتجاج داخل المجتمع الدولي .

٦٨٢- ووفقا لما ذكره ممثل الاتحاد السوفياتي ، حاول ممثل الولايات المتحدة اعطاء انطباع بأن البيانات التي أدلى بها الوفد السوفياتي في مجلس الوصاية لا أساس لها أو تستهدف تحويل أنظار المجلس عن المسائل قيد النظر . وهو يرغب في ان يؤكد أن جميع البيانات التي يعطيها وفده مبنية على وثائق ومواد رسمية أعدها كونغرس الولايات المتحدة ؛ وعلى وثائق مجلس الوصاية ؛ وعلى بيانات رسمية أو شبه رسمية أدلى بها ممثلون مشهورون للولايات المتحدة ؛ وعلى بيانات لوفد الولايات المتحدة ؛ وعلى البيانات التي أدلي بها خلال الدورة الحالية للمجلس .

٦٨٣- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ، ان وفده يستطيع ان يواصل تعديد الحقائق الشاهدة على فشل السلطة القائمة بالادارة في الاضطلاع بالتزاماتها بمقتضى الميثاق واتفاق الوصاية واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بالرغم من انه ليس هناك حاجة خاصة للقيام بذلك نظرا لأن من الواضح ان مثل هذه السياسة وهذه الأعمال من جانب السلطة القائمة بالادارة هي من جانب واحد كلية وتعدّ تحايلا على مجلس الأمن وانتهاكا للميثاق .

٦٨٤- وقال ممثل الولايات المتحدة ان أجزاء كبيرة من بيان ممثل الاتحاد السوفياتي

لا أساس لها ، وذلك ليس طبقا لتقديره الشخصي ولكن طبقا لتقدير الممثلين الميكرونيزيين في مجلس الوصاية الذين يمثلون منطقة وشعبا ليس لممثل الاتحاد السوفياتي خبرة مباشرة بها أو به ، وطبقا لتقدير الصحافة الحرة وعمليات التصويت الحر التي أجريت تحت مراقبة الأمم المتحدة ، والتي قد لا يكون الممثل السوفياتي ملما بها . فقد قدم ممثل الاتحاد السوفياتي تفسيراته الخاصة زاعما انها حقائق ، تلك التفسيرات التي كثيرا ما ناقضتها تقارير البعثات الزائرة وشهادة الآخرين في المجلس الذين زاروا المنطقة وراقبوا ما كان يحدث .

٦٨٥- ومضى يقول ان الولايات المتحدة تعتقد اعتقادا راسخا وتؤكد تأكيدا مطلقا للمجلس ان البيانات التي قدمتها ضمن موجزها الختامي صحيحة . ولممثل الاتحاد السوفياتي مطلق الحرية في تقديم تفسيراته الخاصة ولكنه ينبغي ألا يؤكد انها حقائق .

زاى ـ الاستنتاجات والتوصيات

٦٨٦ـ اعتمد مجلس الوصاية ، في جلسته ١٥٦١ المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، الاستنتاجات والتوصيات التالية بأغلبية ثلاثة أصوات مقابل صوت واحد (٢٨) .

١ ـ لمحة عامة

الأرض والشعب

٦٨٧ـ يحيط مجلس الوصاية علما بالقلق الذى أعرب عنه مرة أخرى ممثلو الاقليم المشمول بالوصاية للبعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ بشأن الأخطار المحتملة للتخلص من النفايات النووية في منطقة المحيط الهادئ . ويشير المجلس بوجه خاص الى البيانات المتعلقة بهذا الموضوع التي أدلى بها الحاكم تينوريو ، والسيد فيتيال رئيس مجلس النواب ، وأوليمبيوت بورجا رئيس مجلس الشيوخ في كمنولث جزر ماريانا الشمالية خلال الجلسة ١٥٤٥ للمجلس (انظر T/PV.1545) .

٦٨٨ـ ويلاحظ المجلس ان حكومة الولايات المتحدة أكدت مجددا أنها لا تعتزم التخلص من النفايات النووية في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية أو في المياه الملاصقة له . ويحيط المجلس علما بالتأكيدات التي منحتها السلطة القائمة بالادارة ومؤداها ان الوكالات المختصة وضعت ولا تزال تضع هذه المشكلة في اعتبارها .

٦٨٩ـ ويلاحظ المجلس ان الهيئة التشريعية في كمنولث جزر ماريانا الشمالية وافقت مؤخرا على قانون ينادى بجعل جزر ماريانا الشمالية وما حولها منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية .

٦٩٠ـ ويرحب المجلس باقامة محطات أرضية للاتصالات بالتوابع الاصطناعية في جميع أرجاء الاقليم المشمول بالوصاية ، ويلاحظ بارتياح اقامة منشآت جديدة في بونابي وتروك ، وبدء تشغيل المحطات الأرضية في بالاو وجزر مارشال . ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية المعنية تعتزم تطوير نظام الاتصالات التليفونية الخاص وربطه بشبكة المحطات الأرضية .

٦٩١ـ ويحيط المجلس علما بالقلق الذى أعرب عنه الملتمسون بشأن قيام السلطة القائمة بالادارة بتأجير أراضي في عدد من جزر ماريانا الشمالية ولا سيما في تينيان . ويلاحظ المجلس انه تم ابرام اتفاق ايجارى بين حكومتي الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية ، وان حكومة الجزر تعهدت بالتوصل الى حلول عادلة ومنصفة مع الملاك المعنيين .

٦٩٢- ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة تواصل مساعيها لاعادة باقي الأراضي العامة الى حكومة بالاو ، الأمر الذى سيتحقق عند وضع اجراءات حصانة المساكن الخاصة والأراضي التابعة لها . وقد اعيدت جميع الأراضي العامة الأخرى في الاقليم المشمول بالوصاية الى الحكومات الدستورية ذات الشأن .

نقل السكان

٦٩٣- يعرب مجلس الوصاية من جديد عن قلقه الشديد بشأن نوعية العناية الطبية المتاحة حاليا لسكان بيكيني واينيويتاك المشردين ، ويعيد الاعراب عن الأسف لكون البرنامج الصحي المقترح بموجب تشريع الولايات المتحدة لم ينفذ حتى الآن .

٦٩٤- ويحيط المجلس علما بموافقة كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٨٢ على اعتماد تكميلي قدره ٢١ر٤ مليون دولار لاعادة توطين سكان بيكيني ،وكذلك بعدد من التدابير العملية الأخرى اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لمساعدة وتعويض ضحايا التجارب النووية وتبديد مخاوفهم .

٦٩٥- ويعرب المجلس من جديد عن اهتمامه بأن تتضمن أية اقتراحات لاعادة توطين أبناء بيكيني واينيويتاك المراعاة التامة لأية أخطار صحية متبقية ، ويوصي بأن تستمر السلطة القائمة بالادارة في العمل ، على سبيل الأولوية ، على ضمان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لازالة الأخطار الاشعاعية التي تهدد سكان جزر مارشال .

٦٩٦- ويشير المجلس الى أن السكان البيكينيين في جزيرة ايجيت أعربوا عن رغبتهم في أن يعاد توطينهم في جزيرة أخرى ؛ ويحث المجلس السلطة القائمة ، في حالة عدم التمكن من تحقيق تلك الرغبة ، على اقامة المنشآت في جزيرة ايجيت ، طبقا للرغبة التي أعرب عنها سكان بيكيني للبعثة الزائرة .

٦٩٧- ويعرب المجلس ، مثلما أعربت البعثة الزائرة ، في ضوء استمرار عدم كفاية البيانات حتى الآن بشأن الآثار الطويلة الأجل للاشعاع سواء على الآدميين أو على البيئة ، عن الأمل في أن يتسم بالسخاء تفسير السلطة القائمة بالادارة لالتزاماتها تجاه هؤلاء السكان ، ولاسيما فيما يتعلق برصد صحية السكان وتقرير التعويض المناسب لهم .

٦٩٨- ويعرب المجلس عن الأمل في أن تنتهي على وجه السرعة المفاوضات الدائرة بين السلطة القائمة بالادارة وسلطات جزر مارشال بشأن انشاء صندوق تعويضات للبيكينيين ، واحالة الشكاوى للمحاكم المختصة .

٦٩٩— ويلاحظ المجلس ان بعثة مكونة من باحثين وعلماء تدرس في الوقت الحالي امكانية اعادة تعمير جزيرة بيكيني .

٧٠٠— ويكرر المجلس ، وقد تفهم استنتاجات البعثة الزائرة للاقليم ، الاعراب عن قلقه بشأن الصعوبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجه السكان الذين يعيشون في ايبيي ، وهي صعوبات ناشئة بالدرجة الأولى عن اكتظاظ هذه الجزيرة بالسكان . وأحاط المجلس علما باعتزام السلطة القائمة بالادارة تحسين الأحوال المعيشية في الجزيرة وضمان رصد اعتماد لذلك قدره ٦ ملايين دولار ، ويهيب بالسلطة القائمة بالادارة أن تستمر في ايلاء أولوية عالية لايجاد حلول للمشاكل التي تواجه سكان ايبيي .

٧٠١— ويحيط المجلس علما بتقرير البعثة الزائرة بشأن اعتصام الملاك في كوآجاليين وروى — نامور . كما يأخذ علما ببيانات السلطة القائمة بالادارة ومؤداها أنه قد جرت تسوية الحوادث التي وقعت في شهرى تموز/يوليه وآب/اغسطس ١٩٨٢ بين الملاك في جزيرة كوآجاليين المرجانية وحكومة جزر مارشال .

٧٠٢— ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على بذل كل جهد لازم لايجاد حلول يرتضيها الجميع للمشاكل المحددة الناشئة عن وجود المنشآت العسكرية للولايات المتحدة في جزيرة كوآجاليين المرجانية . وأن تعمل على تحاشي تكرار الحوادث التي من قبيل الاعتصام .

المطالبات بالتعويض عن أضرار الحرب وما بعد الحرب

٧٠٣— يكرر مجلس الوصاية الاعراب عن القلق الذى أبداه في دوراته السابقة لأنه لم تتم تسوية المطالبات بالتعويض عن أضرار الحرب تسوية تامة على النحو الذى حددته لجنة المطالبات الميكرونيزية . ويلاحظ ان هذه المسألة قد أثيرت مرارا أمام البعثة الزائرة أثناء وجودها في الاقليم . ويرحب مجلس الوصاية في هذا الصدد بتقارير السلطة القائمة بالادارة ومؤداها ان جميع الأطراف تواصل بذل جهودها لتسوية المطالبات الواردة تحت العنوان الأول ، وان حوالي ٣٠ في المائة من مبلغ الـ ٤٣ مليون دولار الممنوحة قد دفعت ، كما سويت جميع المطالبات الواردة تحت العنوان الثاني .

٧٠٤— ويورد المجلس ،وقد أحاط علما بهذه التقارير ، أن يشير مثلما أشارت البعثة الزائرة الى الاهتمام الذى أعرب عنه سكان الاقليم وتشاركهم فيه البعثة بأن تدفع بالكامل وعلى وجه السرعة المبالغ المتأخرة الواردة تحت العنوان الأول وأن يكون ذلك ، على أية حال ، قبل انتهاء اتفاق الوصاية . ويحث المجلس الولايات المتحدة واليابان على أن تستأنفا المفاوضات لتسوية هذه المسألة .

٢ ـ التقدم السياسي

الهيكل السياسي العام

٧٠٥ـ يرحب مجلس الوصاية بالنقل المستمر للمسؤولية الادارية عن الاقليم المشمول بالوصاية الى الحكومات الدستورية ، وبثقة السلطة القائمة بالادارة في قدرة هذه الحكومات على معالجة جميع جوانب عملية الحكم .

٧٠٦ـ ويلاحظ المجلس مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تواصل تشجيع الحكومات الدستورية على زيادة مشاركتها في المنظمات الاقليمية والدولية وتقويتها ، وأقامة روابط مع حكومات أخرى تتعلق بموضوعات ذات اهتمام مشترك .

الحكم الاقليمي

الهيئات التشريعية

٧٠٧ـ يكرر المجلس الاعراب عن ارتياحه لأداء الهيئات التشريعية في الاقليم المشمول بالوصاية . ويلاحظ مع الاهتمام ان الاتحاد البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ قد اجتمع في بونابي عام ١٩٨٢ ، وسوف يعاود الاجتماع في سايبان في عام ١٩٨٣ .

٧٠٨ـ ويلاحظ المجلس أنه سيتعين على الحكومات الدستورية التي وقعت اتفاقية الارتباط الحر مع الولايات المتحدة ، لكي تضعها موضع التنفيذ ، بافتراض حصولها على موافقة أغلبية الناخبين التابعين لها ، أن تعمل بها طبقا للعمليات التشريعية والدستورية الخاصة بكل منها .

٧٠٩ـ ويلاحظ المجلس بارتياح ان الحكومات الدستورية وقعت ، بموافقة السلطة القائمة بالادارة ، على اتفاقات مع دول ومنظمات اقليمية أخرى تتعلق بمصائد الأسماك وبالحصول على معونة .

٧١٠ـ ويرحب المجلس كثيرا ، تأكيدا لرأيه بأنه يتعين زيادة نقل مسؤوليات الحكم الى ادارة الاقليم المشمول بالوصاية ، بكون جميع الحكومات الدستورية الأربع منظمة الآن تنظيما كاملا ،وأنها تعمل بموجب دساتيرها التي اعتمدت بحرية .

الخدمة المدنية

٧١١ـ يلاحظ مجلس الوصاية ان السلطة القائمة بالادارة قامت باسداء النصح والمشورة لحكومة بالاو فيما يتعلق بالأحداث المتصلة باضراب مستخدمي الحكومة في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨١ ، ويعرب عن الأمل في امكان تحاشي تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة .

٧١٢- ويلاحظ المجلس مع القلق ان الحد الأدنى للأجر بالساعة قد زاد في بالاو لأكثر من الضعف على مدى عامين ، وان ٨٤ في المائة من ميزانيتها التشغيلية في الفترة ١٩٨١/١٩٨٢ قد استوعبتها تكاليف الموظفين . ويكرر المجلس من جديد رأيه بأنه مع وجود سلطة ومسؤولية تنمية اقتصاد الاقليم المشمول بالوصاية الآن في أيدى الحكومات الدستورية ، فانه يتعين على السلطة القائمة بالادارة مواصلة تقديم المساعدة لهذه الحكومات لتحفيز ايجاد وظائف في القطاع الخاص .

٧١٣- ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة ، إعمالا لسياستها المتعلقة بنقل المسؤولية الادارية للحكومات الدستورية ، خفضت في عام ١٩٨٢ مائتين من موظفيها في العقر .

التربية السياسية

٧١٤- يلاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة قدمت ، حتى نهاية عام ١٩٨٢ ، مبلغا اجماليا قدره ٣٧٥ ٠٠٠ دولار الى الحكومات الدستورية الثلاث لبرامج التربية السياسية التي تسبق الاستفتاءات الشعبية التي تجرى على اتفاقية الارتباط الحر ، وان هناك مساعدة مالية أخرى وشيكة .

٧١٥- ويرحب المجلس بالنتائج التي توصلت اليها البعثة الزائرة للاقليم المشمول بالوصاية في عام ١٩٨٢ ، ومؤداها ان السكان المحليين بدوا على علم جيد بالقضايا السياسية التي تؤثر عليهم ، وبحالة المفاوضات مع الولايات المتحدة التي تتعلق بمستقبلهم .

٧١٦- ويرحب المجلس أيضا بأن سكان الاقليم المشمول بالوصاية يتمتعون بالحرية الكاملة في التعبير .

٧١٧- ويلاحظ المجلس مع الارتياح رأى البعثة الزائرة لمراقبة الاستفتاء الشعبي في بالاو في شهر شباط/فبراير ١٩٨٣ القائل بأن برنامج التربية السياسية في بالاو كان مفيدا وفعّالا ،وان الموضوعات الرئيسية الواردة في الاتفاقية ، فضلا عن صياغة ورقة الاقتراع كانت مفهومة عموما .

٧١٨- ويوافق المجلس البعثة في تشديدها على أهمية الاضطلاع ببرامج مناسبة للتربية السياسية تسبق الاستفتاءات الشعبية الوشيكة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال . ويشدد المجلس على أنه يتعين على هذه البرامج أن تغطي القضايا الاقتصادية والسياسية على السواء .

٧١٩- ويلاحظ المجلس مع الارتياح البيان الذى أدلى به السيد تاكيسي باسم ولايات ميكرونيزيا الموحدة ، ومؤداه ان البرنامج المتعلق بالاستفتاء الشعبي المحدد له يوم ٢١ حزيران /يونيه يمضي قدما بشكل جيد وسيتم انجازه في نهاية شهر آيار/مايو.

٧٢٠- ويرحب المجلس بالمدى الذى بلغته الحكومات الدستورية في أداء دور في تنفيذ برامج التربية السياسية . ويعتقد المجلس ان من الضرورى أن يكون المقترعون مدركين تماما للاختيارات المطروحة أمامهم .

اللامركزية

٧٢١- يرحب مجلس الوصاية بالجهود المتصلة التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لنقل المسؤوليات الى الحكومات الدستورية ، حيث أنها مستعدة لقبولها .

الجهاز القضائي

٧٢٢- يلاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح الانتهاء تماما من انشاء الأنظمة القضائية في الاقليم المشمول بالوصاية وتشغيلها .

٣ - التقدم الاقتصادى

لمحة عامة

٧٢٣- يلاحظ مجلس الوصاية مع الأسف أن ميكرونيزيا لا تزال تعتمد اقتصاديا وماليا الى حد كبير على السلطة القائمة بالادارة . وعلى نحو ما أشارت اليه البعثة الزائرة في عام ١٩٨٢ لم يحدث تخفيض ملموس في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد . ويشعر المجلس لذلك بأن المساعدة الاقتصادية والمالية ضرورية للحفاظ على المستوى الحالي لمعيشة السكان وتشغيل الهياكل الادارية القائمة .

٧٢٤- ويلاحظ المجلس الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لمساعدة الحكومات المحلية في انماء أنشطتها الاقتصادية . ويحيط علما بتأكيدات السلطة القائمة بالادارة بأن المساعدات التي تقدم للحكومات الدستورية ستزيد في فترة ما بعد الوصاية . كما يرحب بالزيادة الشاملة البالغة ٩ في المائة لاعتمادات الموازنة لهذه الحكومات ، وبرصد مبلغ ١٨٫٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة برنامج تحسين المشاريع الانتاجية ، وبالتقدم المحرز في عمليات صندوق قروض التنمية الاقتصادية ، والتشجيع الممنوح للاستثمار الأجنبي وللصادرات والسياحة .

٧٢٥- ويلاحظ المجلس ان بعض الأموال المرصودة بموجب برنامج تحسين المشاريع الانتاجية كان لا بد من استخدامها للوفاء باحتياجات عاجلة لمكافحة الكوليرا في تروك ، بيد أنه يعرب عن الأمل في امكان استكمال المشاريع التي عوقت نتيجة لذلك .

٧٢٦- ويأسف المجلس لعدم بدء تنفيذ المرحلة الثانية لبرنامج تحسين المشاريع الانتاجية . ويعرب في هذا الصدد عن أمله في أن تنفذ السلطة القائمة بالادارة ماسبق أن اعتزمت القيام به من توفير دعم كبير للموازنة عن طريق اتفاقية الارتباط الحر ، ومن شأن هذا أن يعين الحكومات ، بما فيها حكومات الجزر الخارجية ،على تحديد أولوياتها الذاتية في برامجها الانمائية والوفاء بها . ويلاحظ المجلس ان غالبية المشاريع المدرجة في برنامج الأعوام الخمسة لتحسين المشاريع الانتاجية اما انها استكملت الآن أو لا تزال قيد التنفيذ .

٧٢٧- ويوافق المجلس على استنتاجات البعثة الزائرة ، ويود أن يشدد على مشاكل الهياكل الأساسية والمواصلات وتنمية الجزر الخارجية ، وعلى الحاجة العاجلة لادخال نظام احصائي متطور .

٧٢٨- ويعتبر المجلس ان شرطا أساسيا لتشجيع الاستثمار في الداخل ، مع ملاحظته ان مسؤولية تنمية الاقليم المشمول بالوصاية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات الدستورية الأربع وان الجهود الرامية لهذا الهدف قد اضطلع بها بالفعل ، يتمثل في اعداد برنامج شامل للتنمية ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على أن تنظر في الموضوع باهتمام جدى .

المالية العامة

٧٢٩- يلاحظ مجلس الوصاية ان السلطة القائمة بالادارة قدمت للحكومات الدستورية في عامي ١٩٨٢/١٩٨١ مبلغا اجماليا قدره ٩٨ر٦ مليون دولار . كما بلغت المنح الاتحادية غير المشروطة ٢١ر٣ مليون دولار اجمالا في الفترة نفسها .

٧٣٠- ويأسف المجلس لأن بعض البرامج الاتحادية جرى تخفيضها أو وقفها ، تطابقا مع السياسة العامة للولايات المتحدة أو توقعا لانتهاء اتفاق الوصاية . وبالرغم من ذلك ، فان المجلس يلاحظ ان عدد برامج الصحة والتعليم قد ازداد ، ويأمل جديا في أن تتاح مواصلة معظم هذه البرامج بموجب شروط يتم الاتفاق عليها كجزء من المفاوضات المتعلقة بالمركز السياسي للاقليم في المستقبل .

٧٣١- ويلاحظ المجلس ان الحكومات الدستورية قد أعدت موازناتها الذاتية ،وأن لديها الآن الفرصة لتحديد أولوياتها الذاتية ، واضعة في الاعتبار حدودا عليا معينة في الميزانية .

٧٣٢— ويشارك المجلس البعثة الزائرة في ملاحظة وجود رغبة من جانب الكيانات الميكرونيزية المختلفة ، ودوائر الادارة المالية بوجه خاص ، في تعجيل عملية انشاء نظم منفصلة للادارة المالية لكل حكومة .

٧٣٣— ويؤيد المجلس استنتاجات البعثة الزائرة من أن النظام الضريبي لا يزال يعتمد اعتمادا كبيرا على ضريبة الدخل . ويشارك المجلس البعثة الزائرة في رأيها ان من المستصوب فرض رسوم على الواردات ، لاسيما السلع التي تنافس المنتجات المحلية والسلع الكمالية ، اذ ستكون هذه الرسوم مصدرا جديدا وهاما للدخل ويمكن أن تساعد على تصحيح عدم التوازن في التجارة الخارجية للاقليم المشمول بالوصاية ، وعلى الحد من الاعتماد المتزايد على الواردات ، وعلى تشجيع الصناعة والانتاج المحليين .

المساعدة المقدمة من المؤسسات الدولية والبلدان الأخرى

٧٣٤ - يرحب مجلس الوصاية باطراد تطور العلاقات بين حكومات الاقليم ، من جهة ، ودول المنطقة والمنظمات الدولية والبرامج الاقليمية والدولية المختلفة ، من جهة أخرى .

٧٣٥ - ويلاحظ المجلس مع الارتياح ان الاقليم المشمول بالوصاية قد تلقى المساعدة من عدة مؤسسات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة ، منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والفريق الاستشاري الانمائي المتعدد الجنسيات والمتعددة التخصصات والتابع للأمم المتحدة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وعلى وجه الخصوص أثناء اندلاع وباء الكوليرا في تروك . وبالاضافة الى ذلك ، وفّرت لجنة جنوبي المحيط الهادئ ومكتب جنوبي المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ؛ ومنظمات اقليمية أخرى المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية في ميادين مختلفة ولعدد من المشاريع .

٧٣٦ - ويلاحظ المجلس ان ولايات ميكرونيزيا الموحدة واليابان قد وقعتا اتفاقا للمساعدة التقنية ، وان جزر مارشال واليابان قد وقعتا اتفاقا لصيد الأسماك .

٧٣٧ - ويعتبر المجلس ان المساعدة التقنية لها أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاد ميكرونيزيا وستظل كذلك ؛ ويسره ان يلاحظ ، في هذا الصدد ، ان السلطة القائمة بالادارة قد شجعت حكومات الاقليم على اقامة الاتصالات وتوسيع العلاقات مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف ومع بلدان ثالثة .

التسليف

٧٣٨ - يلاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح ان صندوق قروض التنمية الاقتصادية يمارس مهامه ممارسة كاملة من خلال المصارف المركزية في كل مركز من مراكز الحكومات .

٧٣٩ - ويلاحظ المجلس أنه يتوفر للأقليم ككل مبلغ اجمالي قدره ٦ ملايين من الدولارات من أموال القروض . ويمكن ان تقسم هذه الأموال على النحو التالي : ٥ر٥٦ في المائة لولايات ميكرونيزيا الموحدة ، و ٢٥ في المائة لجزر مارشال ، و ٥ر١٨ في المائة لبالاو .

٧٤٠ - ويلاحظ المجلس أنه قد ووفق ، مؤخرا ، على قروض قيمتها ٢٣٦ ٠٠٠ دولار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، لغرض بدء أو تحسين عمليات في ميدان الزراعة والسياحة . ويعرب المجلس عن امله في توسيع هذا البرنامج .

الأراضـــي

٧٤١ - يأمل مجلس الوصاية في ان يتم في المستقبل القريب حل المصاعب الاداريـــة والقانونية التي صودفت عند نقل ملكية بعض الأراضي العامة في بالاو .

٧٤٢ - ويلاحظ المجلس ان الرئيس وغيره من المسؤولين في بالاو قد اوضحوا للبعثة الزائرة وجوب نقل ملكية الأراضي العامة للحكومة المنتخبة على النحو الواجب عندما تكون هـــذه الحكومة مستعدة لتولي المسؤولية .

٧٤٣ - ويلاحظ المجلس القلق الذى أعرب عنه ممثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة فيما يتعلق بدفع المطالبات المتصلة باستعمال السلطة القائمة بالادارة لبعض الأراضي . ويأمـــل المجلس في ان يتم التوصل الى حل عاجل ومرض للسكان المعنيين .

٧٤٤ - ويشارك المجلس في رأى البعثة الزائرة انه ينبغي المضي في اجراء المسح التفصيلي للأراضي الخاصة من أجل تيسير تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي ، وانه يجب استعمال الأراضي العامة الصالحة للزراعة في تنمية الزراعة التجارية ، التي يمكن ان تصبح مصـــدرا هاما لحصيلة الصادرات وللدخل وللعمالة .

الزراعـــة والمواشـــي

٧٤٥ - ان مجلس الوصاية ، وقد لاحظ ان المسؤولية عن الزراعة قد انتقلت الى الحكومات الدستورية ، يؤكد من جديد ان السلطة القائمة بالادارة لا يزال عليها واجب مساعـــدة الحكومات على التوسع في الانتاج الزراعي وانتاج المواشي كمسألة ذات أولوية .

٧٤٦ - ويلاحظ المجلس ، شأنه في ذلك شأن البعثة الزائرة ، ان الكيانات الاقليميـــة المختلفة تمنح في خططها الانمائية الخمسية الموضوعة أو الجارى وضعها أولوية عاليـــة للحاجة الى تنمية قطاعات الأغذية والزراعة والمواشي ، وذلك بغية الحد من الاعتماد على الواردات من الأغذية وتحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي .

٧٤٧ - وفي حين يسلّم المجلس بوجود عقبات في طريق التنمية الزراعية ، فانه يشجـــع حكومات الاقليم والسلطة القائمة بالادارة على مواصلة جهودها في هذا الميدان من أجل تلبية احتياجات السكان وتشجيع الزراعة الموجهة نحو التصدير .

الموارد البحرية

٧٤٨ - يكرر مجلس الوصاية تأكيد ان تنمية الموارد البحرية للاقليم تستحق ان تمنح أولوية عالية في تنمية ميكرونيزيا في المستقبل . ولتحقيق هذه الغاية فانه ينبغي تشجيع تنمية مجمعات صيد الأسماك حيثما كان ذلك مجديا ، وكذلك تشجيع تنمية الهيكل الأساسي في الجزر الخارجية ، بما في ذلك مرافق التخزين وشبكات الكهرباء والنقل ، فضلا عن تشجيع انشاء التعاونيات ووضع برامج التدريب التقني وتنظيم ترتيبات التسويق .

٧٤٩ - ويلاحظ المجلس اعتزام السلطة القائمة بالادارة تأييد جهود الحكومات الدستورية في سبيل تنمية صناعات صيد الأسماك التابعة لها وتعهدها بتقديم المساعدة لضمان احترام حقوق الميكرونيزيين على المناطق التي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل ، حتى بعد انهاء اتفاق الوصاية .

٧٥٠ - ويحيط المجلس علما بالرغبة التي أبداها ممثلو جزر ماريانا الشمالية في عدة مناسبات ، من انه ينبغي ان يتمكن كومنولث الجزر من ممارسة ولايته الكاملة على جميع موارد المحيط الحية وغيرها من الموارد الموجودة داخل المنطقة التابعة له والتي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل .

٧٥١ - ويعرب المجلس عن أمله في امكان تسوية النزاع بين الولايات المتحدة الامريكية وجزر ماريانا الشمالية بما يحقق مصلحة سكان هذه الجزر حتى لا يتعرضوا للتمييز أو يضاروا بالمقارنة بسكان الكيانات الميكرونيزية الأخرى .

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

٧٥٢ - يلاحظ مجلس الوصاية ان الحكومات الدستورية وولايات ميكرونيزيا الموحدة ، وجزر مارشال ، ببالغ تأمل في توقيع اتفاقية قانون البحار ، ولو قبل انهاء اتفاق الوصاية ، فتستفيد بذلك من حماية المناطق الاقتصادية التابعة لها والتي تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل ومن الأحكام الأخرى للاتفاقية عند دخولها حيز النفاذ .

٧٥٣ - ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة ليس لديها اعتراض على توقيع الحكومات الدستورية الثلاث على الاتفاقية بعد انهاء اتفاق الوصاية .

السياحـــة

٧٥٤ - يؤكد مجلس الوصاية ، من جديد ، انه يمكن اعتبار ميكرونيزيا منطقة جذابة بالنسبة للسياح . ويلاحظ المجلس ما طرأ على صناعة السياحة في جزر ماريانا الشمالية من نمـــــو ملحوظ - رغم انخفاض عدد الزوار خلال الفترة ما بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٢ بنسبة ٤ فـــي المائة - وما أحرز من نمو أكثر تواضعا في أجزاء أخرى من الاقليم .

٧٥٥ - ويرحب المجلس بقبول حكومات الاقليم في المجلس الميكرونيزى الاقليمي للسياحة . ويلاحظ المجلس بدء رحلات الطائرات المستأجرة بين اليابان وسايبان ، الأمر الذى سيعطي زخما مجددا للسياحة في جميع أنحاء الاقليم ، وكذلك ما يبذله مكتب جزر ماريانا للسياحـة من جهود هامة .

٧٥٦ - ويؤيد المجلس استنتاجات البعثة الزائرة والتي مفادها ان تنمية السياحة يجب ان تأتي تدريجيا وان تكون مخططة بدقة حتى لا تعصف باقتصادات الاقليم الصغيرة والضعيفة وهياكله الأساسية وبيئته وتقاليده الثقافية .

الصناعة الخفيفـة

٧٥٧ - يكرر مجلس الوصاية تأكيد قلقه ازاء ضآلة مقدار التنمية في المشاريع الصناعية الصغيرة في الاقليم .

النقل والمواصلات

٧٥٨ - يلاحظ مجلس الوصاية ، كما لاحظت البعثة الزائرة ، الجهود الجادة التي تبذلها الكيانات المختلفة والسلطة القائمة بالادارة في سبيل تطوير شبكة ملائمة للنقل البحـــرى والجوى والبرى ، اذ ان هذه الشبكة هي الأساس في تنمية الاقليم .

٧٥٩ - ويلاحظ المجلس ، مع ذلك ، ان الميكرونيزيين قد طلبوا ، أثناء زيارة بعثة الأمم المتحدة الزائرة توفير وسائل النقل البحرى تكون أفضل وأكثر انتظاما حتى يتسنى دمـــج الجزر الخارجية في اقتصاد الاقليم ككل . ويرى المجلس ان هذه المشكلة جديرة باهتمـام خاص .

٧٦٠ - ويرحب المجلس بتطوير المواصلات الجوية وبناء مهابط للطائرات ، لاسيما في جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الموحدة . وهو يأمل في امكان انجاز هذا البرنامج على نحـــو عاجل .

٧٦١ - ويلاحظ المجلس التحسينات التي أدخلت على شبكة الطرق ، لا سيما في كـــورور ويونابي . وهو يرى ، مع ذلك ، انه لا يزال هناك الكثير الذى ينبغي عمله من أجل توفيـر حد أدنى من شبكات الطرق لجميع المراكز الرئيسية للسكان وللجزر الخارجية ، حيثما كـان ذلك ممكنا . ولتحقيق هذه الغاية فانه يجب تشجيع البرامج المجتمعية وبرامج مساعـــدة الذات ، بالاضافة الى الأشغال العامة .

٧٦٢ - ويلاحظ المجلس مع الارتياح افتتاح المحطتين الارضيتين للتوابع الاصطناعية فـي بالاو وجزر مارشال ، والتشغيل التدريجي لجميع المحطات في ولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٤ - النهـــوض الاجتماعـــي

الخدمات الطبية والصحية

٧٦٣ - يلاحظ مجلس الوصاية ان جميع الأنشطة المتعلقة بتنسيق وادارة الخدمات الصحية في الاقليم المشمول بالوصاية قد نقلت الى الحكومات الدستورية .

٧٦٤ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ان عدد الاطباء في الاقليم المشمول بالوصايـة قد زاد وان الحكومات الدستورية تشجع الطلاب على الدخول في الميدان الطبي . ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على مواصلة تقديم المساعدة المالية والادارية في هـــذا المجال .

٧٦٥ - ويرحب المجلس بالاهتمام الذى أولته السلطة القائمة بالادارة لتحسين مرافـــق المستشفيات في الاقليم المشمول بالوصاية ولتجديدها وصيانتها . كما يلاحظ بارتياح خاص ان المستشفى الجديد في ياب قد وصل الآن الى مرحلة التشغيل الكامل ؛ وانه قد تـــم اختيار موقع المستشفيتين الجديدين اللذين سيجرى تشييدهما في سايبان وماجورو بأموال توفرها السلطة القائمة بالادارة .

٧٦٦ - ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها الحكومات الدستورية والسلطة القائمة بالادارة من أجل القضاء على وباء الكوليرا في ولاية تروك . وهو يلاحظ على وجه الخصوص المساهمـة المقدمة من منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة فيما يتعلق باحتواء هذا المرض . ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ان السلطة القائمة بالادارة تقدم حوالـــي ٨٫٥ من ملايين الدولارات لانجاز مشاريع المجارى والمياه ولتحسين المرافق الصحيـــة والتثقيف الصحي .

٧٦٧ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لتحسين المقاييس الصحية في الاقليم المشمول بالوصاية ، على النحو الوارد في تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ . ويلاحظ المجلس بارتياح خاص ان الاعتمادات المخصصة للرعاية الصحية قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ ، فبلغت ١ر٨ من ملايين الدولارات .

٧٦٨ - ويشارك المجلس في الرأى الذى ابدته البعثة الزائرة والذى مفاده انه ينبغي ان تمنح السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية الأولوية لمواصلة خدمات المستوصفات في الاقليم المشمول بالوصاية وتوسيع هذه الخدمات ، لا سيما في الاماكن البعيدة عن مراكز الولايات . ويؤيد المجلس رأى البعثة الزائرة الذى مؤداه ان السماح للمستوصفات بان تغلق ابوابها قد يؤدى الى نتائج عكسية اذ انه قد يزيد عدد المرضى المحالين الى المستشفيات .

٧٦٩ - ويرحب المجلس بصفة خاصة بالتصريح الذى أدلى به السيد تينوريو ، من جزر ماريانا الشمالية ، وهو التصريح الذى جاء فيه انه سيبدأ في وقت قريب بناء مركز جديد للرعاية الصحية ، بمساعدة مالية مقدمة من السلطة القائمة بالادارة وتبلغ قيمتها ١٠ ملايين من الدولارات .

التنمية المجتمعية

٧٧٠ - يلاحظ مجلس الوصاية ، مع الأسف ، ان الأنشطة المجتمعية في الاقليم المشمول بالوصاية لا تزال معتمدة على المعونة الخارجية أكثر مما يجب . ويكرر المجلس تأكيد الأهمية التي يعلقها على الحاجة الى اشتراك سكان الاقليم المشمول بالوصاية في المشاريع المجتمعية بنشاط أكبر ، والى زيادة استفادتهم من المرافق الموجودة .

٧٧١ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، اشتراك السلطة القائمة بالادارة في الأنشطة التي تضطلع بها أفرقة العمل المدني ، في بناء أنواع مختلفة من مشاريع الهياكل الأساسية . وهو يحث السلطة القائمة بالادارة على مواصلة تقديم المساعدة من الأموال والعمالة الى هذه المشاريع .

٧٧٢ - ويشدد المجلس على أهمية مواصلة الجهود في مجال تنظيم الاسرة ، مع مراعاة التقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة في الاقليم المشمول بالوصاية . وهو يلاحظ من التقرير المقدم من البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مستعدة للمساعدة في وضع اطار برنامج لتنظيم الاسرة ، ويحث على بحث امكانية ذلك .

اليد العاملة

٧٧٣ - يلاحظ مجلس الوصاية بقلق بالغ ان مشكلة البطالة في الاقليم المشمول بالوصاية تزداد ، على ما يبدو ، تفاقما . ومما يدعو للقلق بوجه خاص ، ان المجلس قد ألمح في تقارير سابقة الى وجود اختلال بين العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص . ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية على منح أولوية عالية لحل هذه المشكلة والتركيز بصورة خاصة على ايجاد وظائف في الجزر الخارجية لمنع الهجرة الى مراكز الولايات مع كل ما قد يستتبع ذلك من مشاكل .

الاسكان

٧٧٤ - يلاحظ مجلس الوصاية مع القلق المعلومات الواردة في تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٨٢ والتي تفيد بأن برنامج قروض الاسكان لولايات ميكرونيزيا الموحدة ، الذى بدأ في عام ١٩٧٧ ، قد اوقف . ويأمل المجلس في ان تواصل السلطة القائمة بالادارة منح أولوية عالية لبرامج الاسكان في الاقليم المشمول بالوصاية والتساهل،على النحو الواجب لتطبيق مقاييس البناء المحلية واستخدام مواد البناء المتوفرة محليا عند الاذن بصرف منح البناء .

مسائل الشباب

٧٧٥ - كما حدث في السنوات السابقة لا يزال القلق يساور مجلس الوصاية بشأن مشاكل الشباب في الاقليم المشمول بالوصاية ، وزيادة جنوح الاحداث . ويأسف المجلس لانهاء البرامج المتصلة بالشباب ، ولكنه يجد تشجيعا فيما بلغه من ان السلطة القائمة بالادارة تعترف بان هذه المشكلة هي مشكلة خطيرة وتحتاج الى مساعدة تقنية ودعم مستمر من الولايات المتحدة الامريكية .

٧٧٦ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، زيادة التمويل بموجب قانون قضاء الاحداث ومنع جنوحهم . ويعتبر نجاح مشروع "التوجه الى الخارج" ، الذى يجرى تنفيذه في بوناببي وتروك وبالاو من دواعي السرور بوجه خاص ، اذ انه قد ساهم مساهمة ملحوظة في اعادة تأهيل الأحداث .

السلامة العامة

٧٧٧ - يرحب مجلس الوصاية بتأكيد السلطة القائمة بالادارة انها ستواصل توفير المساعدة للحكومات الدستورية في مجالات السلامة العامة والنظام العام ، وكذلك توفير التدريب لأجهزة القضاء والتشريع والشرطة التابعة لهذه الحكومات .

٧٧٨— ويرحب المجلس ، بصفة خاصة ،بتعهد السلطة القائمة بالادارة بمواصلة دعم التعاون الاقليمي والدولي في مجال المخدرات ، ومكافحة الغش ، والتدريب على مكافحة التهريب . وهو يلاحظ على وجه الخصوص المساعدة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة جنوبي المحيط الهادئ في هذه الميادين .

د - النهوض بالتعليم

لمحة عامة

٧٧٩- يهنئ مجلس الوصاية السلطة القائمة بالادارة على الاسس التعليمية السليمة التي أرستها في الاقليم وعلى توفير نظام للتعليم الابتدائي المجاني والعام .

٧٨٠- الا ان المجلس يلاحظ ،مع الاسف ،انه لا تزال هناك مشاكل دائمة ،مثل عدم كفاية الاموال ،ونقص المعلمين المؤهلين واللوازم المدرسية والاماكن . كما يحيط المجلس علما بأن أوجه النقص المذكورة تميل الى البروز بصورة اكبر في المناطق النائية .

٧٨١- ولا يزال المجلس يشعر بقلق ازاء تدهور المرافق المدرسية ومقاييس صيانة المباني في الاقليم . ويسر المجلس ان يلاحظ ان السلطة القائمة بالادارة ترى وجوب ان تكون لصيانة المرافق الموجودة اولوية من اعلى الاولويات وان تتضمن المشاريع التعليمية التدريب في اعمال الصيانة .

٧٨٢- ويكرر المجلس الاعراب عن قلقه ازاء استمرار انتشار المشاكل الاجتماعية بين العاطلين من الشباب من خريجي الجامعات والمتسربين من المدارس على حد سواء . ويوصي المجلس بالنظر في وضع حوافز لتشجيع الشباب على مواصلة الدراسة في مواضيع لها صلة بالاحوال السائدة في ميكرونيزيا ،ويكون من المرجح ان تتيح فرصا للتوظيف .

التعليم الابتدائي والثانوي

٧٨٣- يلاحظ مجلس الوصاية ان السلطة القائمة بالادارة تشاركه القلق ازاء تدهور حالة مباني المدارس الابتدائية ،لا سيما في ولايات ميكرونيزيا الموحدة .

٧٨٤- ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة ،من جديد ، على النظر في توفير التمويل لبرامج الصيانة بعد انتهاء اتفاق الوصاية .

٧٨٥- ويسر المجلس ان يلاحظ التدابير المتخذة في جميع انحاء الاقليم المشمول بالوصاية منذ زيارة البعثة الزائرة في عام ١٩٨٠ ، لتدريب مزيد من المعلمين وتوفير مزيد من الكتب المدرسية باللغات المحلية . ويثني المجلس على الانشطة التي عززها البرنامج الاقليمي للمساعدة في تدريب المعلمين ، وهو يأمل في ان يستمر التمويل الى حين انتهاء اتفاق الوصاية ،على الاقل .

التعليم العالي

٧٨٦- يسر مجلس الوصاية ان يلاحظ ان كلية ميكرونيزيا ، وهي المؤسسة الوحيدة للتعليم العالي في الاقليم المشمول بالوصاية ، تواصل تقديم الخدمات لولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال وبالاو . ومع ذلك فان المجلس يعرب عن قلقه لكون مباني الكلية قديمة ومتداعية . وقد ادى هذا الى وجود تكدس ، كما أدى الى انخفاض المستويات . ومما يثير القلق بصفة خاصة انه قد وردت معلومات تفيد بان الكلية مهددة بأن تفقد الاعتراف بها . ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة قد خصصت مكانا جديدا للكلية . ويوصي المجلس بتنفيذ هذا المشروع بأدنى حد من التأخير ، وبأن تقوم السلطة القائمة بالادارة بتوفير التمويل لبناء المرافق الجديدة .

٧٨٧- ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ان دور الكلية المجتمعية في جزر ماريانا الشمالية قد اتسع وازداد تحديدا ليشمل انشطة تدريبية اضافية .

٧٨٨- ويلاحظ المجلس القلق الذى اعرب عنه نائب رئيس بالاو ، السيد اوتيرونغ ، بشأن عدم كفاية المنح الدراسية والقروض المقدمة للطلاب من اجل مواصلة الدراسة في الخارج . ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على تقديم المساعدة في هذا المجال .

اللغات والثقافات المحلية

٧٨٩- يسر مجلس الوصاية ان يلاحظ زيادة الاهتمام الذى تبديه الحكومات الدستورية بالمحافظة على تراثها الثقافي مع اقترابها من الخطوات النهائية لتقرير المصير .

٧٩٠- ويلاحظ المجلس مع القلق تدهور مباني متحف بالاو . ويلاحظ ان الموضوع قيد النظر الجاد وانه سيمنح الاولوية .

٧٩١- ويلاحظ المجلس ، مع السرور ، ان برامج المحافظة على اللغات والثقافات المحلية وتوسيع استعمالها مستمرة في الاقليم المشمول بالوصاية وفي جامعة هاواى . وهو يرحب بان برنامج التعليم الثنائي اللغة لميكرونيزيا في جامعة هاواى مستمر في تقديم التدريب اللغوى في اللغات الرئيسية للاقليم .

التدريب المهني

٧٩٢- يلاحظ مجلس الوصاية ان الكلية المهنية الميكرونيزية لا زالت هي مؤسسة التدريب العام الرئيسية في الاقليم المشمول بالوصاية . ويلاحظ المجلس كذلك ان الكلية تمثل عنصرا بالغ الاهمية في تدريب الميكرونيزيين من اجل العمل في مجموعة متنوعة من قطاعات التنمية.

٧٩٣- ويلاحظ المجلس ، مع السرور ،ان البرنامج الميكرونيزى للتلمذة المهنية قد خرّج الدفعة الاولى بعد اربع سنوات من الدراسة في تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢ وان التمويل اللازم لمواصلة البرنامج مكفول . ويلاحظ المجلس بارتياح خاص ان جميع الخريجين من ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد عينوا في الوظائف التي دربوا من اجل القيام بها .

٣٩٤- ويرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى جاء فيه انها ستواصل تشجيع التعاون في تنمية القوى العاملة المدربة من اجل فرص واحتياجات تتعلق بوظائف فعلية في مختلف مناطق ولاية الاقليم المشمول بالوصاية .

٧٩٥- ويعرب المجلس عن قلقه ، مع ذلك ،ازاء تدهور سجل التوظيف الشامل لخريجي الكلية المهنية الميكرونيزية في الآونة الأخيرة ،اذ ان نسبة الذين يجدون وظائف بعد التخرج هي حوالي ٧٥ في المائة فقط . ويرى المجلس ان الترابط الوثيق بين التدريب المهني والاحتياجات الوظيفية امر أساسي .

٧٩٦- ويرحب المجلس ببيان السيد تاكيسي ،من ولايات ميكرونيزيا الموحدة، الذى جاء فيه ان هناك طلابا يوفدون للدراسة في المؤسسات الاقليمية التي تقدم تدريبا ذا صلة باحتياجات المنطقة .

تدريب المعلمين

٧٩٧- يلاحظ المجلس مع القلق ان نقص المعلمين المؤهلين لا يزال يمثل مشكلة في جميع انحاء الاقليم المشمول بالوصاية . بيد ان المجلس يثني على الجهود المبذولة حاليا لمعالجة هذه الحالة .

٧٩٨- ويلاحظ المجلس، مع الارتياح ، انه قد وضعت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة عدة برامج ارشادية في مجال التعليم العالي لتمكين المعلمين من رفع مستوى مهاراتهم ومن الحصول على درجات جامعية . كما يرحب المجلس بالزيادة الهائلة في المؤهلات التعليمية للمعلمين في جزر ماريانا الشمالية .

٧٩٩- ويؤكد المجلس من جديد انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لكلية ميكرونيزيا بوصفها المؤسسة الرئيسية لتدريب المعلمين ، ويحث السلطة القائمة بالادارة على ان تبذل جميع الجهود لتحسين مستوى المؤهلات التعليمية خلال الفترة التي تسبق انتهاء اتفاق الوصاية.

نشر المعلومات عن الامم المتحدة

٨٠٠- يحيط مجلس الوصاية علما بالاراء المعرب عنها خلال الدورة الخمسين فيما يتعلق بهذا الموضوع . وهو يحث السلطة القائمة بالادارة على التعاون تعاونا كاملا مع الحكومات الدستورية ومع مركز الامم المتحدة للاعلام في طوكيو لضمان سرعة وكفاءة وشمول نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقليم المشمول بالوصاية .

٦ - التطورات الدستورية والتقدم نحو الحكم الذاتي والاستقلال

٨٠١ - يؤكد مجلس الوصاية من جديد ما لشعب ميكرونيزيا من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في الاستقلال وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية.

٨٠٢ - ويلاحظ المجلس انه قد تم الآن اجراء استفتاءين عامين في جزر ماريانا الشمالية وبالاو حول المركز السياسي المقبل للاقليم المشمول بالوصاية وانه من المقرر ان يجرى استفتاء آخر في ٢١ حزيران/يونيه في ولايات ميكرونيزيا الموحدة . ويحيط المجلس علما ايضا بالتأكيدات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة بأنه سيجرى أيضا استفتاء عام في جزر مارشال في المستقبل القريب .

٨٠٣ - ويحيط المجلس علما بالبيانات التي أدلى بها ممثلو الحكومات الدستورية والتي يؤكدون فيها رغبتهم في الاحتفاظ بروابط مع السلطة القائمة بالادارة بعد انهاء اتفاق الوصاية .

٨٠٤ - ويحيط المجلس علما بالحقيقة التي مؤداها ان حكما ذاتيا كاملا سيتحقق في الاقليم المشمول بالوصاية بانتهاء اتفاق الوصاية والحصول على مركز سياسي جديد .

٨٠٥ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ان السلطة القائمة بالادارة قد اكدّت من جديد انه ستتاح لشعب ميكرونيزيا فرصة اختيار مركزه السياسي المقبل من بين خيارات واسعة ، من بينها الاستقلال ، وذلك بعد تنظيم برنامج كامل للتوعية السياسية .

٨٠٦ - ويحيط المجلس علما بنتيجة الاستفتاء العام الذى اجرى في بالاو في ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣ والذى اختار فيه ٦١٫٤ في المائة من المصوتين الارتباط الحر مع الولايات المتحدة . ويحيط المجلس علما ايضا بأن ٥١٫٣ في المائة قد صوتوا تأييدا لادراج نص في اتفاقية الارتباط الحر يتعلق بادخال المواد ذات النشاط الاشعاعي في بالاو . ويلاحظ المجلس بصفة خاصة الرأى الذى أبدته البعثة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو والذى مفاده أنه بالنظر الى أن الرقم ٥١٫٣ في المائة يقل عن نسبة ٧٥ في المائة المطلوبة بموجب دستور بالاو لاعتماد هذا النص يعتبر ان الاتفاقية قد ووفق عليها من جانب شعب بالاو ولكن لا يمكن انفاذها . والمجلس يعتمد رأى البعثة الزائرة الذى مفاده انه يبدو ان أمر البحث عن حل مقبول من الطرفين يكون من شأنه ان يجعل من الممكن تحقيق التوافق بين المادة الثانية من البند ٣ من دستور بالاو والبند ٣١٤ من اتفاقية الارتباط الحر انما يرجع الى حكومتي الولايات المتحدة وبالاو . ويلاحظ المجلس ان حكومة بالاو قد انشأت فرقة عمل ، لتحقيق هذا الغرض ، وان السلطة القائمة بالادارة تقف مستعدة لاجراء مناقشات مكثفة مع حكومة بالاو بغية حل المشكلة .

٨٠٧ - ويلاحظ المجلس مع القلق التأجيلات المتتالية لتاريخ اجراء الاستفتاء العام في بالاو ورأى البعثة الزائرة الذى مفاده ان هذه التأجيلات قد أثارت بعض الشكوك لدى بعض المصوتين . ويعرب المجلس عن الأمل في ان هذه التاخيرات لن تؤثر على الاستفتاء الشعبي القادم الذى سيجرى في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في ٢١ حزيران / يونيه ، وفي ان يعلن تاريخ الاستفتاء الشعبي الذى سيجرى في جزر مارشال في وقت مبكر ويتم التقيد بهذا التاريخ .

٨٠٨ - ويلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ما انتهت اليه البعثة الزائرة من انه قد تم القيام بالحملة السياسية في حرية تامة دون ما تدخل غير لائق من السلطة القائمة بالادارة . ويرحب المجلس بما انتهت اليه البعثة الزائرة من انه لم تكن هناك مخالفات تتعلق بالتصويت وان عملية عد الأصوات قد اجريت بدقة وعناية .

٨٠٩ - ويلاحظ المجلس انه بعد الموافقة على الاتفاقية وفقا للعمليات الدستورية للحكومات المعنية ولكونغرس الولايات المتحدة فان السلطة القائمة بالادارة ستبحث مسألة انهاء اتفاق الوصاية مع مجلس الوصاية ومجلس الأمن وذلك وفقا لأحكام المادة ٨٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٨١٠ - وكما هي الحال بالنسبة للسنوات السابقة ، لا يرغب المجلس في تقديم توصيات محددة بشأن مستقبل المركز السياسي للكيانات الميكرونيزية المختلفة . ويكرر الاعراب عن رأيه بأن الارتباط الحر هو اختيار لا يتعارض مع اتفاق الوصاية بشرط ان يوافق عليه بحرية السكان المعنيون .

٨١١ - ويرحب المجلس بالبيان الوارد في تقرير السلطة القائمة بالادارة عن عام ١٩٨٢ والذى مؤداه انه لا ينبغي ان يؤدى انهاء اتفاق الوصاية والحصول على مركز سياسي جديد الى خلق صعوبات بالنسبة الى اقتصادات الحكومات الدستورية . وفي هذا السياق ، فان المجلس يرحب أيضا بالتزام السلطة القائمة بالادارة بتقديم مساعدة اقتصادية خلال الفترة الأولية لعلاقة الارتباط الحر .

٨١٢ - ويلاحظ المجلس ، مع الاهتمام ، بيان السيد اويترونغ ، نائب رئيس بالاو ، الذى مؤداه انه يجرى تشكيل فريق مشترك بين الوكالات يعمل كجهاز اتصال تابع لحكومة الولايات المتحدة في الفترة التالية للوصاية .

٨١٣ - ويعبر المجلس عن الأمل في أن يكون من الممكن انهاء اتفاق الوصاية على نحو سريع بمجرد ان تقرر شعوب ميكرونيزيا مركزها السياسي المقبل وفي أن يكون لهذه الاقاليم ، كما كان الحال من قبل ، حكومات منتخبة وفقا لدساتيرها .

٨١٤ - وفي حين أن المجلس يسلم تماما بانه يجب ان تكون ارادة الشعوب هي العنصر الذى يحدد المركز السياسي المقبل للاقليم المشمول بالوصاية فانه يعرب عن بعض

الأسف ازاء القرار الذى اتخذته شعوب ميكرونيزيا بأن تسعى الى تحقيق مستقبلها كل منها على حدة وليس كاقليم موحد . وعلى هذا فان المجلس يعرب مرة أخرى عن أمله في ان يتخذ الميكرونيزيون كل الخطوات اللازمة كي يقيموا ، بعد انتهاء اتفاق الوصاية ، الميكرونيزى الخالص الذى اتفقوا عليه في مولوكاى في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٧ . ويؤكد المجلس ايضا الحاجة الى قيام تعاون ومشاركة عمليين بين شعوب ميكرونيزيا ، ويحث السلطة القائمة بالادارة والحكومات الدستورية الاربع على ان تتعاون تعاونا كاملا لتحقيق ذلك الهدف .

الحواشي

(١) اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ١٩٨٢ ، الفترة من ١ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٠ الى ٣٠ ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، التقرير السنوى الخامس والثلاثون المقدم الى الامم المتحدة عن ادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . احالته الولايات المتحدة الامريكية الى الامم المتحدة عملا بالمادة ٨٨ من ميثاق الامم المتحدة (منشور وزارة الخارجية رقم ٩٣٣٦) .

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/L.1238 . للاطلاع على نص الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة ، انظر الفقرات من ٦٨٧ الى ٨١٤ .

(٣) للاطلاع على نتائج التصويت على فروع مشروع الاستنتاجات والتوصيات كل على حدة ، انظر T/PV.1561 .

(٤) اتفاق الوصاية لاقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 1959.VI.A.1.) .

(٥) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٢ (T.1850) .

(٦) المرجع نفسه ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1844.

(٧) للاطلاع على نص البيان ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخامسة والأربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1789 .

(٨) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السابعة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/15705) .

الحواشي (تابع)

(٩) للاطلاع على نص العهد الخاص بانشاء كومنولث جزر ماريانا الشمالية بالاتحاد السياسي مع الولايات المتحدة الامريكية ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثانية والأربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1759 .

(١٠) للاطلاع على نص الدستور ، انظر T/COM.10/L.174 ، المرفق الأول .

(١١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٣ (T/1851) .

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/37/23/Rev.1) ، الفصل التاسع عشر ، الفقرة ١١ .

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، المرفقات ، الوثيقة A/36/677/Add.2 ، الفقرة ٢٩ .

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، الوثيقة A/37/621 ، الفقرة ٢٦ .

(١٥) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٨ (A/37/18) .

(١٦) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1854 .

(١٧) المرجع نفسه ، الوثيقة T/1855 .

(١٨) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والأربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1841 .

(١٩) للاطلاع على تقرير البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية ، في عام ١٩٨٠ ، أنظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السابعة والأربعون ، الملحق رقم ٢ (T/1816) .

(٢٠) العملة المحلية هي دولار الولايات المتحدة .

(٢١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٨٠ ، رقم ٦٩٦٤ ، صفحة ٤٣ .

(٢٢) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السابعة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/15705) ، الفقرة ٨٢٨ .

الحواشي (تابع)

(٢٣) المرجع نفسه ، السنة السادسة والثلاثون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/14709) ، الفقرة ٧٧٨ .

(٢٤) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٢ (T/1850) ، الفقرة ٣٩٣ .

(٢٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٤٨٤ .

(٢٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣ (T/1851) ، الفقرة ٣٥ والفقرات ٦٣ الى ٦٥ والفقرتان ٧٠ و ٧١ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٦ الى ١٣٥ .

(٢٨) للاطلاع على تفاصيل التصويت وتعليلات التصويت ، انظر الفقرة ١٣ والفقرات ١٥ الى ٢٩ .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 01500 05257—June 1984—400